



المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي



تيسمسيلت

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع:

دور التحليل المالي في تقييم الأداء

للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة صناعة الأغذية النسيجية صوفاكت

تيسمسيلت 2012-2015

مذكرة تخرج تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: علوم المالية

إشراف الأستاذ:

زيان موسى مسعود

إعداد الطالبتين:

● بلعيد يمينة

● فودي الخالدية

لجنة المناقشة:

رئيسا

زيان بروجية

الأستاذ

مقررا

زيان موسى مسعود

الأستاذ

ممتحنا

بلحسين لخضر

الأستاذ

السنة الجامعية: 2016/2017

كلمة شكر

إلهي لا يطيب الليل بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله ﷻ بداية أحمد الله عز وجل الذي وفقني على إتمام هذا العمل المتواضع إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد ﷺ

وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة...
إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة ...
إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.....

"كن عالما ..فإن لم تستطع فكن متعلما ، فإن لم تستطع فأحب العلماء ،فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

وأخص بالتقدير والشكر:

الأستاذ: **زيان مسعود موسى**.الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث فجزاه الله عنا كل خير وله منا كل التقدير والاحترام

كما أننا نتوجه بخالص الشكر إلى من علمنا التفاؤل والمضي إلى الأمام، إلى من رعانا وحافظ علينا، إلى من وقف إلى جانبنا عندما ضللنا الطريق.....

الدكتور بلحسين اخضر

وكذلك نشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث

الذين كانوا عوننا لنا في بحثنا هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا.

مدبر شركة صناعة الأنسجة الأغطية صوفاكت وجميع العاملين بها خاصة معزوز و قصاب من **cnas** إلى من زرعو التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والأفكار والمعلومات، ربما دون أن يشعروا بدورهم بذلك فلهم منا كل الشكر.

أما الشكر الذي من النوع الخاص فنحن نتوجه بالشكر أيضا إلى كل من لم يقف إلى جانبنا ، ومن وقف في طرقنا وعرقل مسيرة بحثنا، وزرع الشوك في طريق بحثنا فلولا وجودهم لما أحسنا بمتعة البحث ، ولا حلاوة المنافسة الإيجابية، ولولاهم لما وصلنا إلى ما وصلنا إليه فلهم منا كل الشكر.....

إهداء

الحمد لله الذي أروع بني آدم في تركيبة عقله فأعطاه بذلك القدرة على جعل وسيلته الكفاح وغايته النجاح

قال تعالى: "وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا "

على ضوء هذه الآية أهدي ثمرة جهدي إلى من كلله الله بالهبة الوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار إلى من أشعل مصباح عقلي و أطفأ ظلمة جهلي وكان لي خير مرشد من أنتظر أن يرى فلذة كبده متخرجة تخوض غمار الحياة أبي العزيز أطل الله في عمره .

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب و إلى معنى الحنان و التفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أعلى الحبايب أمي الحبيبة

إلى الذي حملة قلبي وذاكرتي إلى الروح التي سكنت روحي لمن تطلع لنجاحي بنظرات

إلى من تقاسمت معهم أجواء المحبة الاسرية إخوتي :عبد المجيد، عمار

إلى اخواتي اللتان أرى التفاؤل بعينيهما والسعادة في ضحكتهما إيمان، بشرى

إلى الوجه المفعم بالبراءة عبد الله

كما لا أنسى رفيق دربي فتحي

وأخص بالذكر عائلة جنان وحداد وبن ترة

سمية

إهداء

إلى من الله بالهيبه والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل اسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لتري ثمارا
قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوما أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد إلى:

والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب والحنان والتفاني .. إلى بسمه الحياة وسر الوجود .. إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي
إلى:

أمي الحبيبة

إلى من تعلمت منه الصبر إلى من كان ناصح لي أرجو من الله أن يطول في عمرك إلى والدي الثاني:

بوزيان

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد .. إلى الشمعة المتقدة التي تنير ظلمة حياتي .. إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها .. إلى من
عرفت معها معنى الحياة إلى

أخواتي: حجوية، سعاد، فاطيمة

إلى أخوتي ورفقاء دربي فهذه الحياة بدونكم لاشيء معكم أكون أنا وبدونكم أكون مثل أي شيء .. في نهاية مشواري أريد أن أشكركم على
مواقفكم النبيلة التي من خلالها تعلمت لنجاحي بنظرات الأمل

إخوتي: محمد، عبد الرحمان، أحمد، عبد المجيد، الحبيب

دون أن أنسى زوجاتهم وأولادهم : هشام، نذير، عبد القادر، هيثم.

إلى توأم روحي ورفيقة دربي .. إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الحسنة .. إلى من رافقتني منذ أن حملنا الحقايب الصغيرة فسرنا الدرب خطوة
بخطوة إلى أن شاركتني عناء هذا العمل إلى :

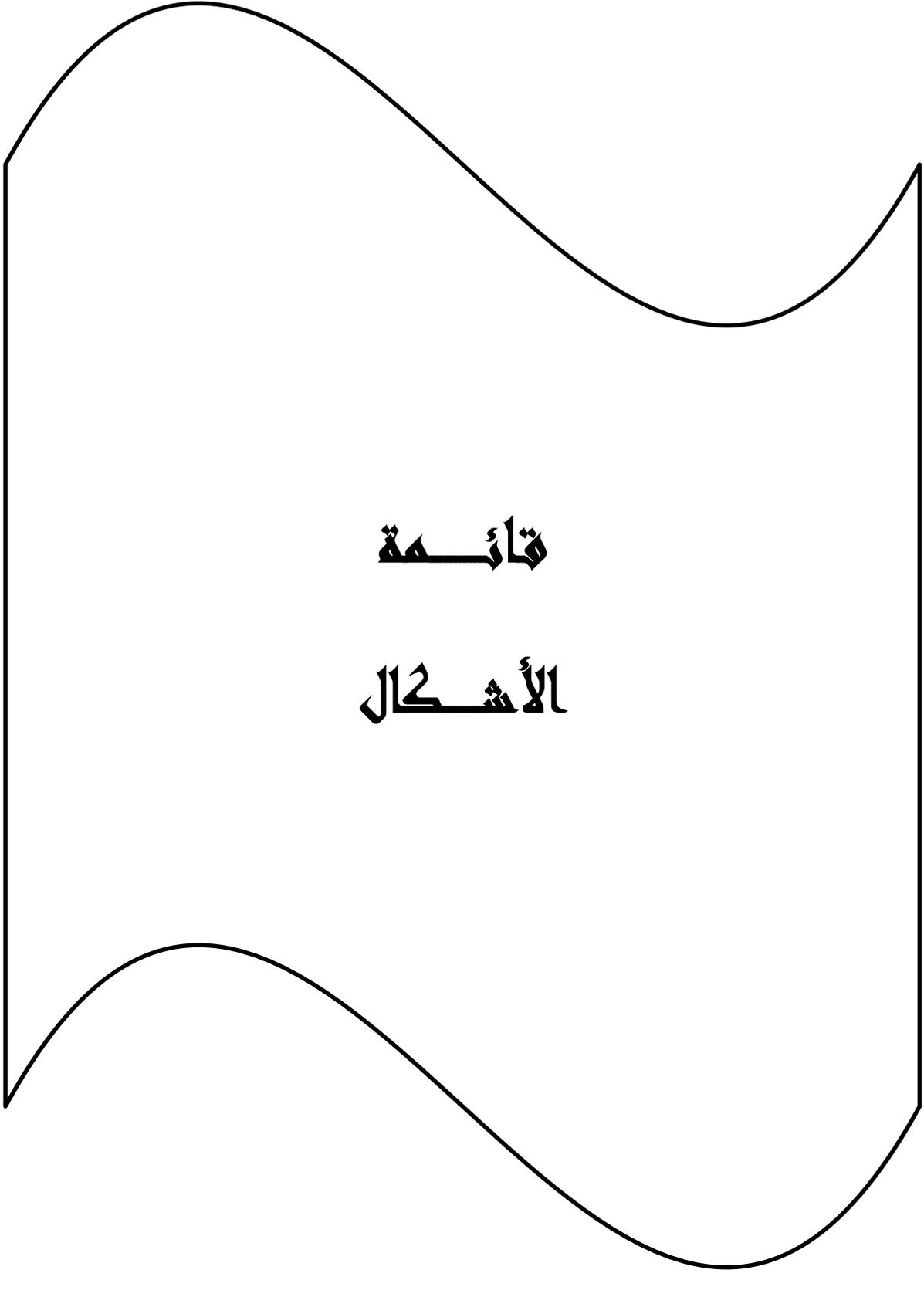
سمية

إلى الاخوة لم تلدهم أمي : محمد، كمال، صباح، سمية، حسبية، سهام، منال، سلمى، هند.

إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء, إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم إلى صديقاتي

و إلى كل من قد ينساه حبر القلم ولن ينساه ذكر اللسان والقلب إلى كل من سعته ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي.

خليدة



قائمة
الأشغال

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|-------------|----------------------------------|--------|
| الشكل (1-1) | مكونات قائمة تدفقات الخزينة | 41 |
| الشكل (1-2) | رؤوس الأموال العاملة | 79 |
| الشكل (1-3) | الهيكل التنظيمي للمؤسسة | 92 |
| الشكل (2-3) | المؤسسات الفرعية للمؤسسة الأم | 94 |
| الشكل (3-3) | هيكل المديرية المالية والمحاسبية | 96 |

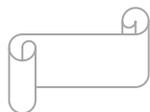
قائمة

الجدول

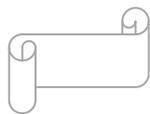
قائمة الجداول

قائمة الجداول

| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|------------------|--|--------|
| الجدول رقم (1-1) | الميزانية المالية (الأصول) | 24 |
| الجدول رقم (2-1) | الميزانية المالية (الخصوم) | 26 |
| الجدول رقم (3-1) | حسابات النتائج حسب الطبيعية | 32 |
| الجدول رقم (4-1) | حسابات النتائج (حسب الوظيفة) | 35 |
| الجدول رقم (5-1) | مفهوم الموارد و الاستخدامات | 38 |
| الجدول رقم (6-1) | جدول التمويل | 39 |
| الجدول رقم (7-1) | تدفقات اموال الخزينة (طريقة المباشرة) | 42 |
| الجدول رقم (8-1) | جدول تدفقات اموال الخزينة (الطريقة غير المباشرة) | 44 |
| الجدول رقم (9-1) | تغير رؤوس الأموال الخاصة | 47 |

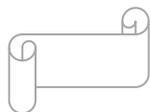


قائمة الجداول



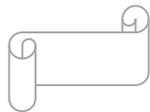
قائمة الجداول

| | | |
|-----|--|-------------------|
| 104 | الميزانية المالية المختصرة لسنة 2012. الوحدة د. ج | الجدول رقم (1-3) |
| 105 | الميزانية المالية المختصرة لسنة 2013. الوحدة د. ج | الجدول رقم (2-3) |
| 106 | الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014. الوحدة د. ج | الجدول رقم (3-3) |
| 106 | الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015. الوحدة د. ج | الجدول رقم (4-3) |
| 107 | تطور رأس المال العامل ما بين 2012-2015 الوحدة. د. ج | الجدول رقم (5-3) |
| 108 | تطورات مختلف رؤوس الأموال العاملة. الوحدة د. ج | الجدول رقم (6-3) |
| 110 | تطور احتياجات رأس المال العامل. الوحدة د. ج | الجدول رقم (7-3) |
| 111 | الخزينة الصافية للمؤسسة ما بين 2012-2015. الوحدة د. ج | الجدول رقم (8-3) |
| 112 | نسب السيولة. الوحدة د. ج | الجدول رقم (9-3) |
| 113 | نسب النشاط. الوحدة د. ج | الجدول رقم (10-3) |
| 115 | نسب المدرودية. الوحدة د. ج | الجدول رقم (11-3) |
| 116 | نسب الهيكلية. الوحدة د. ج | الجدول رقم (12-3) |
| 117 | نسب التمويل. الوحدة د. ج | الجدول رقم (13-3) |
| 118 | نسب المديونية. الوحدة د. ج. | الجدول رقم (14-3) |



قائمة الجداول

| | | |
|-----|--------------------------|-------------------|
| 119 | نسب الربحية. الوحدة د. ج | الجدول رقم (3-15) |
|-----|--------------------------|-------------------|



هدفت هذه الدراسة إلى تحديد فعالية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، والتعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المالي، وإبراز أهمية التحليل كأداة لتقييم الأداء ودوره في ترشيد القرارات الإدارية و التعرف على الوضع المالي للمؤسسة. ومن أهم ما توصلت إليه الدراساتنا:

- يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة وأداة لاتخاذ القرارات وترشيدها، لأنه يساعد المسير المالي على تشخيص الحالة.

- يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف لتفاديها ونقاط القوة لتعزيزها وتقويمها.

- لا بد للمسير المالي الذي هو متخذ القرار الإلمام الدقيق والشامل لخبايا التحليل المالي، والتحكم في آلياته. وكذلك معرفة أساسيات القرار (الخطوات، الأساليب) مع التحلي بصفات متخذ القرار (الإقناع، الصبر، التحكم والثقة في النفس، القدرة على تحمل المسؤولية) وهذا كله لصالح المؤسسة.

- لكي يقوم المسير بمهامه في أحسن الظروف لابد من وجود تقنيات تساعده في اتخاذ القرارات وترشيدها ومن بين هذه التقنيات تقنية التحليل المالي.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي. الأداء المالي. اتخاذ القرارات. القوائم المالية. نظام المحاسبي المالي الجديد

قائمة

المحتويات

قائمة المحتويات

| الصفحة | العنوان |
|--|---|
| | الشكر |
| | الإهداء |
| | الإهداء |
| | الملخص |
| I | قائمة المحتويات |
| V | قائمة الجداول |
| IX | قائمة الأشكال |
| أ | المقدمة |
| الفصل الأول: تقديم عام للتحليل المالي | |
| 2 | تمهيد |
| 3 | المبحث الأول: مدخل التحليل المالي |
| 3 | المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي |
| 5 | المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي |
| 7 | المطلب الثالث: أهداف وخطوات التحليل المالي |
| 9 | المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي |
| 9 | المطلب الأول: مجالات التحليل المالي |
| 10 | المطلب الثاني: الأطراف المهتمة بالتحليل المالي |
| 12 | المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي |
| 13 | المبحث الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي |
| 13 | المطلب الأول: الميزانية المالية وعناصرها |
| 28 | المطلب الثاني: دراسة وتحليل الاستغلال في المؤسسة الاقتصادية |
| 39 | المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات في رؤوس الأموال الخاصة |
| 49 | خلاصة الفصل الأول |

قائمة المحتويات

| | |
|---|--|
| الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي وتحليل المعطيات المالية ومعالجتها | |
| 51 | تمهيد |
| 52 | المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي |
| 52 | المطلب الأول: تعريف تقييم الأداء المالي ومراحله |
| 54 | المطلب الثاني: أسس وطرق تقييم الأداء المالي |
| 58 | المطلب الثالث: معوقات تقييم الأداء المالي |
| 58 | المبحث الثاني: عموميات حول النسب المالية |
| 59 | المطلب الأول: مفهوم النسب المالية وأهميتها |
| 60 | المطلب الثاني: أسس وحدود استخدام النسب المالية في التحليل المالي |
| 62 | المطلب الثالث: تحليل الشمولي للميزانية بواسطة النسب المالية |
| 62 | فرع 1: نسب السيولة |
| 64 | فرع 2: نسب النشاط والمردودية والهيكلية |
| 71 | فرع 3: مؤشرات الربحية |
| 74 | المبحث الثالث: دراسة مؤشرات التوازن المالي |
| 74 | المطلب الأول: رأس المال العامل |
| 82 | المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل |
| 85 | المطلب الثالث: الخزينة |
| 89 | خلاصة الفصل الثاني |
| الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة صناعة الأغذية النسيجية صوفاك SOFACT | |
| 91 | تمهيد |
| 92 | المبحث الأول: تقديم مؤسسة صناعة الأغذية النسيجية SOFACT |
| 92 | المطلب الأول: نشأة المؤسسة SOFACT |
| 97 | المطلب الثاني: وظائف المؤسسة وأهدافها |

قائمة المحتويات

| | |
|-----------|--|
| 99 | المطلب الثالث: التحليل الوظيفي للهيكل التنظيمي للمؤسسة |
| 104 | المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية لمؤسسة صوفاكت |
| 104 | المطلب الأول: تحليل الوضعية المالية لمؤسسة SOFACT باستخدام التوازنات المالية |
| 112 | المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية لمؤسسة SOFACT باستخدام النسب المالية |
| 120 | خلاصة الفصل الثالث |
| 121 | الخاتمة |
| 125 | قائمة المراجع |
| الملاحق | |
| الملحق 01 | |
| الملحق 02 | |
| الملحق 03 | |
| الملحق 04 | |

المقدمة

تعتبر المؤسسة في الوقت المعاصر، أهم وحدة أساسية لإنشاء و تكوين أي اقتصاد، حيث تتأثر و تؤثر بالمحيط الذي تنشط به، و لا يمكنها العيش بمعزل عن التغيرات و التطورات المتسارعة الحاصلة في المحيط، سواء كانت هذه التغيرات مباشرة أو غير مباشرة في تأثيرها على نمو وديمومة المؤسسة، و لهذا فان للتغيرات مساهمة كبيرة في بروز مفاهيم اقتصادية بالنسبة للجانب التسييري، مما يفرض على مسيري المؤسسات التأقلم وأخذها بعين الاعتبار تحديد وضع المؤسسة ضمن محيطها و بين منافسيها استناداً إلى أساليب علمية مستخدمة في عمليات اتخاذ القرارات وهذه الأخيرة تختلف حسب حجم ونشاطات المؤسسة ووظائفها، ولكننا نجد من أهمها القرارات التي المتعلقة بالوظيفة المالية.

التحليل المالي علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينهم، فمثلا العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة في المؤسسة و بين الخصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الأجل على المؤسسة والعلاقة بين أموال الملكية و الالتزامات طويلة الأجل بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات المصروفات ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب. أصبحت عملية تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية امرا ضروريا ومن ثم أصبح لازما على المدير المالي إجراء تحليل للقوائم المالية التي تحوي على عددا ضخما من الأرقام التي تجمع يوميا في دفاتر محاسبية، بحيث يجب عليه دراسة وتحليل وتفسير هذه الأرقام حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الادارية اللازمة وهذا طبعا ما يسعى التحليل المالي للوصول اليه.

بناء على ما سبق، يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

ما مدى فعالية التحليل المالي في تحقيق الكفاءة المالية للمؤسسة ؟

لإجابة على الإشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات التالية:

➤ فيما تتمثل أهمية التحليل المالي وما مدى فعاليته في السياسة المالية للمؤسسة ؟

➤ ما مدى تأثير جمع المعلومات على عملية تقييم الأداء المالي؟

➤ هل يمكننا الاعتماد على مؤشرات التوازن المالي كأدوات مساعدة في عملية اتخاذ القرارات وترشيدها في التحليل المالي؟

فرضيات البحث:

- التحليل المالي هو الركيزة الأساسية لبقاء المؤسسة وتطويرها.
- تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية يعمل على حل المشاكل التي تعاني منها، وبالتالي إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.
- يلعب التحليل المالي دورا مهما في اتخاذ القرارات في الوقت والمكان المناسبين سعيا الى تحسين المردودية المالية .

الدراسات السابقة:

بالإضافة إلى العديد من الدراسات الموثقة في المجالات العلمية والدوريات والكتب، تم الاطلاع على البعض من الدراسات الجامعية التي تمت ضمن حقل فعالية التحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة، ومن بين أقرها صلة من موضوع بحثنا نذكر ما يلي:

❖ بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، دراسة حالة شركة الإسمنت

السعودية، مذكرة ماجستير في علوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2011، تم تحديد دور المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء في تقييم أسهم الشركات وفقا للقيم العادلة وذلك من خلال تطبيق الدراسة النظرية على شركة الخزف السعودية، حيث توصل ابى نتيجة مفادها أن التحليل المالي الأساسي الحديث يساعد المستثمرين على وضع استراتيجياتهم وأهدافهم الاستثمارية من جهة ومن جهة أخرى محاولة العثور على أسهم المقيمة بأدنى من قيمتها، أما دراستنا تهدف إلى مؤشرات التحليل المالي، ومحاولين ادراج دور مؤشرات التوازن المالي في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة .

❖ اليمن سعادة، الاستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيدها قراراتها" مذكرة

ماجستير في العلوم التجارية ، فرع إدارة أعمال، جامعة باتنة، 2009، تمحورت هذه الدراسة حول ما اذا كانت دراستها فيما إذا كان التحليل المالي أداة كافية للوصول لتقييم حقيقي للوضعية المالية

للمؤسسة وتحديد المشاكل وأسقطت دراستها على المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والرقابة ، أما دراستنا تهدف إلى ادوات التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة وكانت النتيجة كمايلي أن التحليل يساعد في تقييم أداء المؤسسة من ناحية ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية أخرى .

❖ لزغر مُجد سامي، كانت مذكرته تحت عنوان "التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي"، مذكرة ماجستير، في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن القوائم المالية يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي لهذه القوائم، إذ تهدف الأخيرة إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية، فتطرقنا في دراستنا إلى أن القوائم المالية منتوج نهائي للمحاسبة حيث يتمثل في التقارير التي تلخص قدرا كبير من البيانات والمعلومات لصالح أطراف داخل وخارج المؤسسة وذلك قصد إتخاذ القرار.

❖ توردت أكلي، التحليل المالي في ظل النظام المالي المحاسبي المالي، عبارة عن مذكرة ماجستير، علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009 ، من أهم النتائج المتوصل إليها: النظام المحاسبي المالي سوف يؤدي في المستقبل إلى تحسين نوعية المعلومات المالية من جهة وتغيير النظرة السائدة للوظيفة المحاسبية من جهة أخرى، اما دراستنا تهدف الى أن النظام المحاسبي الجديد يسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية .

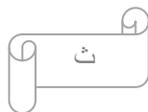
أسباب اختبار الموضوع:

الأسباب الموضوعية:

- توافق الموضوع مع التخصص المدروس.
- معرفة كيفية عمل الوظيفة المالية في المؤسسة ومدى قدرتها على التحكم في التدفقات المالية.
- عولمة الاقتصادية والتي تتطلب تكييف الأنظمة المحاسبية المالية مع مختلف المعايير الدولية، وموضوع تكييف الجداول المالية الذي أصبح ضرورة لا يمكن تجاهلها

الأسباب الذاتية :

- اهتمام شخصي بالاطلاع على كل ما يتعلق بالنظام المحاسبي المالي الجديد.



- كون الموضوع من بين المواضيع الجديدة.

أهمية البحث:

يكتسي البحث أهمية والتي تتجلى فيما يلي:

التحليل المالي أكثر المواضيع التي لقيت ومازالت تلقى اهتمام كبيرا في ميدان التسيير و الإدارة المالية في المؤسسة. يعتبر من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية.

أهداف البحث:

- التعرف على كفاءة التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص المشكلة في المؤسسة.
- الكشف على العيوب والنقائص الموجودة في القرارات المتخذة.
- محاولة التعرف على الأسلوب المنهج في اتخاذ القرارات من طرف المؤسسة لاحترام توازنها المالي.

المنهج البحث:

اعتمدنا في بحثنا هذا على المزج بين المنهج الوصفي والتحليلي والإحصائي، حيث استعملنا المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك لتوضيح مختلف المفاهيم وكيفية استخدام أدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات. أما المنهج التحليل والإحصائي فقد استخدمناهم في الجانب التطبيقي وذلك لتحليل المعلومات والوثائق.

تقسيمات البحث:

للإجابة على الإشكالية التي طرحت سابقا و للتحقق من الفرضيات ثم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول تحت عنوان "تقديم عام للتحليل المالي" الذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتضمن مدخل إلى التحليل المالي أما المبحث الثاني سنتطرق من خلاله الى استعمالات التحليل المالي، ثم نختمها بمبحث ثالث نبين من خلاله القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي.

بينما يهدف الفصل الثاني الذي جاء تحت عنوان "تقييم الأداء المالي وتحليل المعطيات المالية ومعالجتها"، وإبراز معايير لتقييم الأداء وهذا ما يساعد على قياس نشاط المؤسسة وتحسين أدائها، وقد قسم بدوره إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول يضم ماهية تقييم الأداء المالي أما المبحث الثاني تضمن عموميات حول النسب المالية والثالث عبارة عن دراسة مؤشرات التوازن المالي.

أما الفصل الثالث والأخير في القسم التطبيقي فقد جاء تحت عنوان "دراسة حالة مؤسسة صناعة الأغذية النسيجية صوفاكت"، تم تصنيفها إلى مبحثين، الأول نهدف من ورائه إلى تقديم مؤسسة صناعة الأغذية النسيجية صوفاكت، أما الثاني تم فيه تحليل الوضعية المالية لمؤسسة صوفاكت .

حدود البحث:

✓ **البعد الموضوعي للبحث:** نظرا لكبر الموضوع التحليل المالي قمنا بالتركيز في دراستنا على التحليل المالي وكيفية اتخاذ القرارات المناسبة.

✓ **البعد المكاني للبحث:** كانت في مؤسسة صناعة الأغذية النسيجية صوفاكت.

✓ **البعد الزمني للبحث:** يمكن حصر الحدود الزمنية لدراستنا في أربع سنوات، أي في الفترة المحدودة من 2012-2015.

صعوبات البحث:

تمثلت بالدرجة الأولى في حصول على البيانات الخاصة بالبحث والتي أخذت الجزء الأكبر مما ساهم في التأخر في إنجاز الدراسة تطبيقية.

الفصل الأول:

تقديم عام لتحليل المالي

تمهيد :

يعتبر التحليل المالي تقنية من تقنيات التسيير المالي، فهو يهدف إلى التشخيص وتحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة من اجل العمل على تحسينها وجعلها أكثر قوة والكشف على نقاط القوة و الضعف والعمل على تصحيحها و التخلص منها، ويمكن اعتبارها نقطة بداية لأي سياسة مستقبلية وهذا من خلال دراسة و تقييم نشاط المؤسسة ومعرفة اتجاهه أو التنبؤ به ومنه نتوصل إلى أهمية هذه التقنية التي سنقوم بدراستها بصفة مفصلة في هذه المباحث:

المبحث الأول : مدخل التحليل المالي.

المبحث الثاني : استعمالات التحليل المالي.

المبحث الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي الجديد.

المبحث الأول: مدخل التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي أداة لتشخيص الوضعية المالية الماضية والحاضرة للمؤسسة واتخاذ القرارات المستقبلية من خلال القوائم المالية التي تتضمن كما كبير من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة الحالية، لذلك لا يكفي إعداد القوائم المالية والكشوف المحاسبية وإنما يجب تحليلها باستخدام الأساليب والأدوات المناسبة لتحويل تلك البيانات الى معلومات مفيدة عن أداء المؤسسة في الماضي الى التنبؤ بمستقبلها.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي وأسباب نشأته¹:

من خلال هذا المطلب سوف نتناول لمحة تاريخية عن التحليل المالي و أسباب ظهوره

أولاً: لمحة تاريخية عن التحليل المالي

لقد نشأ التحليل المالي في القرن التاسع عشر (19)، حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين أساساً قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها وذلك استناداً إلى كشوفاتها المحاسبية، ولكن مع التطور الصناعي والتجاري اتضح عدم كفاية هذا التحليل، وظهرت في بداية العشرينيات (20) من هذا القرن بعض الدراسات المبينة على العديد من المؤسسات ثم تطور هذا النوع من الدراسات وذلك بتصنيف المؤسسات وفق القطاعات الاقتصادية أو النواحي الجغرافية مما ساعد على المقارنة بينهما.

ولقد كان للأزمة الاقتصادية التاريخية في الفترة الممتدة (1929-1933) أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي خلال هذه الفترة نتيجة الفشل المالي الذي عرفته العديد من المشروعات المؤسسات الاقتصادية والمالية بحيث كانت هذه المؤسسات بحسب طبيعتها مجبرة على إعادة تنظيمها من أجل حمايتها من الفشل المالي، ففي سنة 1933 أسست الولايات المتحدة الأمريكية لجنة الأمن والصرف و بدأت في نشر التقديرات الزمنية للآلات بالمؤسسات، وكذلك الإحصائيات المتعلقة بالنسب النمطية "المثالية لكل قطاع" وكانت المراحل التي مر بها التحليل المالي خلال القرن (20) كالتالي:

- بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تطورت تقنيات التحليل المالي في "فرنسا حيث أظهر المصرفيون اهتمامهم بتجديد خطر استعمال أموالهم" بصفة أكثر دقة.

¹ منير شاكر مجّد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي - مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2005م، ص10.

- في الستينيات ومع تطور المؤسسات نصب الاهتمام على نوعية المؤسسات بوسائل التمويل اللازمة لها.
- في سنة 1967 تكونت لجنة عمليات البورصات في فرنسا التي كانت تهدف الى تأمين الاختيار الجيد وتأمين نوعية المعلومات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى المساهمين، وقد تزايد حجم المعلومات وتحسنت نوعيتها بشكل ساهم في خلق نظرة جديدة لتحليل المالي الذي تحول من التحليل الساكن لفترة زمنية شهر أو سنة إلى تحليل الديناميكي أي " دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها ثلاثة سنوات والمقارنة نتائجها.

ثانياً: أسباب نشأته

تشير المراجع العلمية من أن نشأة التحليل المالي ترجع إلى عدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي¹:

➤ **الثورة الصناعية**: أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس المال ضخماً لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعياً وراء الأرباح وفرات الإنتاج الكبير، وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من منشأة فردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظراً إلى نقص خبراتهم إلى تفويض سلطة إدارة المؤسسة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المؤسسة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها وبالتالي ظهرت الحاجة إلى التحليل هذه القوائم وتفسير النتائج، لتحديد المجالات وقوة المؤسسة أو نقاط ضعفها أو قوة المركز المالي ونتيجة أعمالها.

➤ **التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية**: لما كان نجاح واستمرار وجود الشركات المساهمة مرهوناً بثقة المساهمين لذلك فقد تدخلت الحكومات، من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراقب خارجي، لكي تضمن حماية المستثمرين، كما نصت هذه التشريعات أيضاً بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، مما يساعد ذلك إلى تحليل تلك القوائم المالية.

➤ **الأسواق المالية**: تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة ولذلك يحتاج

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء وتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوارث للنشر والتوزيع، عمان، 2004 م، ص 23.

المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين، نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات المؤسسات الأعمال مالياً لتحديد مدى قوة هذه المؤسسات أو ضعفها، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.

➤ **الائتمان** : إن انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل ولفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالمصارف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الائتمان، ولذلك قد أظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح المصارف القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها لنوع من المؤسسات، ولهذا فقد أنشأت الكثير من المصارف وحدات خاصة مهمتها إجراء التحليل المالي للمؤسسات الطالبة لمساعدة المصارف.

المطلب الثاني : مفهوم التحليل المالي وخصائصه

لقد أعطيت عدة تعاريف لتحليل المالي سنحاول تقديم البعض منها بحيث تكون مكملة لبعضها البعض، لنقدم فيما بعد تعريفاً نرى أنه شامل:

أولاً: مفهوم التحليل المالي

"هو عملية التحكيم التي تهدف إلى تقييم الوضع المالي و نتائج الأعمال المشتركة لشركة ما عن الفترة الحالية والماضية، بهدف أولي تحديد أفضل التقديرات والتنبؤات الممكنة عن الظروف الإدارية المستقبلية"¹.

"عبارة عن عملية حسابية يتم من خلالها تحويل الأرقام الوردة في البيانات والجداول المالية والحاسبية إما السابقة أو الحالية لمؤسسة ما إلى أرقام ونسب مئوية وإيجاد ارتباطات ما بين تلك الأرقام والنسب، ومن ثم اشتقاق مجموعة من المؤشرات تساعد تلك المؤسسة من اتخاذ القرارات المناسبة وبالتالي تطوير عملياتها بما يلي ويحقق الأهداف التي تسعى لتحقيقها"².

¹ محمد مبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار المريخ للنشر الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 2009م، ص 20.

² نعيم نمر داوود، التحليل المالي-دراسة نظرية وتطبيقية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2012م، ص 9-10.

" ويعني التحليل المالي إيجاد النسب المالية للبنوك المتناسقة في القوائم المالية الختامية و غيرها لاستخلاص المعلومات التي تعطي صورة واضحة عن تقدم المشروع ونموه "1.

"عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن منشأة ما للحصول على معلومات، تستعمل في اتخاذ القرارات أو تقويم أداء الشركات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أي مشكلة سواء كانت مالية او تشغيلية وتوقع ما يكون عليه الوضع في المستقبل"2.

مفهوم شامل " هو عبارة عن إجراءات تحليلية مالية لتقييم أداء المنشأة في الماضي و إمكانية الارتقاء به مستقبلا، إذن فهو عملية للحكم عن تقييم الأداء، وهذه العملية تتطلب فهم مشترك وحكم بالإضافة إلى اساليب تحليلية، فالتحليل المالي يمكن المستفيدين منه من فهم الارقام الواردة في الكشوفات المالية، كما يمكن اعتماد كأساس في اتخاذ القرارات المالية.

*وتبرز كذلك أهمية التحليل المالي من كونه أداة رئيسية لتوفير البيانات والمعلومات التي تساعد في رسم الخطط واتخاذ القرارات والرقابة و انتهاج السياسات التي من شأنها الحفاظ علي المركز المالي للمنشأة3.

تتمثل اهمية التحليل المالي فيما يلي4:

- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمنشآت المختلفة، بغض النظر عن طبيعة عملها لتزويد متخذي القرار بالبيانات والمعلومات التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم المستقبلية، وتقييم أداء منشآتهم ووضع الخطط واتخاذ السياسات الملائمة التي تعمل علي تقدم ونمو المنشأة وحمايتها من المخاطر والأزمات التي تعترض عليها.
- يساعد التحليل المالي علي تقويم الأداء المالي والتمويلي والتشغيلي والائتماني المستقبلي للمشروعات، كما يساعد على التخطيط التشغيلي لكافة أنشطة المشروعات ومعرفة الانحرافات التي تتعرض لها المنشأة ومحاولة معالجتها، وتقليل خطرها من خلال تحليل البيانات واستخراج المؤشرات التي توضح.

¹ بنية صابرينة، تقدير الجدارة الانتمائية باستخدام طرف الذكاء الاصطناعي، شهادة دكتوراه ، كلية علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، السنة 2015 م، ص122.

² مؤيد عبد الرحمن الدريوي، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، در وائل للنشر، الاردن، 2003 م، ص 11.

³ أبو القاسم محمد الشيخ، برنامج التحليل المالي وقراءة القوائم المالي، مكتبة الإدارة العامة، الخرطوم، 2003م، ص 2.

⁴ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي - منهج علمي و عملي متكامل، الوراق للطباعة والنشر و التوزيع، الاردن، 2004م، ص 28.

- يستخدم التحليل المالي الاساليب و الأدوات و المؤشرات المناسبة للتحليل، واكتشاف العلاقة بين النسب، والتحليل المقارن للقوائم المالية، مما يساعد علي تقويم الأداء ومعرفة الانحرافات التي يتعرض لها المشروع ومحاوله معالجتها.

ثانيا : خصائصه¹:

تتمثل خصائص التحليل المالي فيما يلي:

1. هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ القرارات.
2. يشمل كافة الأنشطة عند كل المستويات الإدارية وليس فقط النشاط المالي.
3. هو نشاط مستمر في المؤسسة.
4. يميز بين كل من البيانات والمعلومات المساعدة في عملية اتخاذ القرارات.
5. لا يقتصر على بيانات مالية محدودة بل يمتد إلى الميزانية وقوائم الدخل.

المطلب الثالث: أهداف والخطوات المتبعة في التحليل المالي

توصف نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها في اتخاذ القرارات والحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد وعليه فإن التحليل المالي يهدف الى تحقيق الآتي:

أولاً: أهداف التحليل المالي² :

1. تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة.
2. تقييم نتائج قراءات الاستثمار والتمويل.
3. تحديد انحرافات بالأداء المتحقق عن المخطط وتشخيص أسبابها
4. الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والمخطط المستقبلية.

¹ مفلح مجد عقل، مقدمة والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر، عمان، 2000 م، ص 287.

² عدنان تابه النعيمي، أرشد فوائد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008م، ص 21-22.

ثانيا : خطوات المتبعة في التحليل المالي

يمر التحليل بمجموعة من الخطوات وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم

الباحثين في التحليل على أن خطواته هي¹ :

- تحقيق هدف التحليل بدقة : من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، فنجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.

- تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي : في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، بمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

- اختيار أسلوب التحليل المناسب : تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، منها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب.

- إعادة وتبويب القوائم لتلائم التحليل المختار : في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تستعمل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته، والتي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية، وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.

- التوصل إلى الاستنتاجات : تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي في أبداء رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

- صياغة التقارير : التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع نتائج المتواصل إليها.

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي للإدارة المالية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999م، ص135 .

المبحث الثاني : استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المؤسسات واتخاذ القرارات الخاصة ومن خلال هذا المبحث يمكن التطرق إلى:

المطلب الأول: مجالات التحليل المالي

ومن مجالات التحليل المالي تتمثل فيما يلي¹:

- ✓ **التخطيط المالي**: تستند عملية التخطيط المالي من منظومة المعلومات المالية الدقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة وهذه المنظومة من المعلومات المالية مدروسة يستخدمها المديرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة وتنبأ بتحليلات مستقبلية، هذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط يستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية.
- ✓ **التحليل الائتماني**: يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقعة أن يوجهها المقرض في علاقته مع المقرض (المدين)، وبالتالي الذي يقوم بهذا التحليل هو المقرض، فيقوم بتقييمه وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم.
- ✓ **تحليل الاندماج والشراء**: ينتج عن هذا التحليل من (الاندماج و الشراء) تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما.
- ✓ **التحليل الاستثماري**: يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العلمية للتحليل المالي، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائد ها.
- ✓ **تحليل تقييم الأداء**: هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، مثل الإدارة، والمستثمرين و المقرضين. و تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها.
- ✓ **الرقابة المالية**: تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة الأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقاً للمعايير والأسس الموضوعية وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحراف ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب.

¹ عليان شريف أحمد الجعبري، إدارة والتحليل المالي، دار البركة لنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2006م، ص151 .

المطلب الثاني: الأطراف المهتمة بالتحليل المالي (parties Interested in Financial Analysis)

تتعدد الاطراف المهتمة بتحليل المالي نظرا لما يقدمه هذا التحليل من إجابات على تساؤلات مختلفة لهذا الأطراف، حيث الاختلاف من طرف لآخر كل حسب أهدافه من عملية التحليل، ويمكن أن نورد هنا أهم الأطراف وهي: الإدارة، المستثمرون الحاليون والمرقبون، الدائنون، البنوك.....الخ.

كما يمكننا تقسيم الأطراف لقسمين : أطراف من داخل المنشأة نفسها وأطراف أخرى من خارجها، ولعل الأطراف الداخلية الأكثر استفادة من التحليل المالي لما يتوفر لهذه الاطراف من معلومات مالية و غير مالية و معلومات منشورة وغير منشورة بعكس الاطراف الخارجية التي غالبا ما يكون اعتمادها الاساسي على القوائم المالية المنشورة فقط.

اولا: الاطراف الداخلية : و اهم هذه الاطراف الادارة والعاملين والموظفين¹:

(Management): الادارة

الادارة بمختلف مستوياتها ابتداء من مجلس الادارة ومرورا بالمدير العام و مدراء الدوائر وانتهاء بالمستويات الدنيا منها، تهتم بالتحليل المالي كل حسب مهامه و مسؤولياته، الا انها بشكل عام تسعى من خلاله الى تحقيق الاهداف التالية:

1- تقيم الاداء لمختلف الادارات و المستويات، والحكم على كفاءتها في استغلال الموارد المالية المتاحة و بالتالي احكام نظام الداخلية.

2- مدى النجاح الذي انجز في تحقيق الاهداف المرجوة في المنشأة.

3- التعرف على القدر المالي و القدرة الكسبية للمشروع، و الى اي حد استطاعت المحافظة على سيولة المشروع، و يشكل التحليل المالي خير معين و افضل اداة للمنشأة لاتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج او قرارات المفاضلة بين البدائل المتاحة لشراء الأصول أو استئجارها.

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006م، ص 72-74.

(Employees and Workers) الموظفون والعمال :

تهتم هذه الفئة بتحليل المالي حتى تطمئن على استقرارها الوظيفي والمرتبط باستمرارية المشروع، كما تهتم بالتعرف على أرباح المشروع التي تؤثر بشكل أو بآخر على أجور العاملين ومكافآتهم بل وعلى الخدمات الاجتماعية المقدمة لهم.

ثانيا: الأطراف الخارجية :

وهي كثيرة ومتعددة وأهدافها من التحليل مختلفة ويمكن هنا التحدث عن أهم هذه الأطراف وهي: المستثمرون الحاليون والمرقبون، الدائنون و المقرضون، بيوت الخبرة المالية... الخ

(Investors and Potentiel Investors) المستثمرون الحاليون والمرقبون :

وهم أصحاب الأسهم في الشركات المساهمة (الملاك) أو من يبنون استثمار أموالهم في اسهم هذه الشركات، حيث يسعى هؤلاء إلى تحليل القوائم المالية للمشروع للتعرف على الأرباح المتحققة خلال فترة أو فترات مالية معينة كما يسعون للتنبؤ بالأرباح المتوقع تحقيقها في المستقبل، بالإضافة لاهتمامهم باحتساب العائد على أسهم المشروع ويدرسون من خلال هذا التحليل سياسات توزيع الأرباح وثباتها، وقدرة المشروع على توفير السيولة النقدية اللازمة لدفع حصص أرباحهم .

(Suppliers and Creditors) الموردون والمقرضون :

أما الموردون فهم من يقدمون للمنشأة الخدمات أو البضائع بالأجل، وفي أغلب الأحيان يطلب هؤلاء من المنشآت تسديد ديونهم في فترة لا تتعدى السنة المالية الواحدة لذا فإنهم يهتمون أكثر ما يهتمون بدراسة الوضع المالي للزبون ويركزون على دراسة سيولته النقدية، وقدرته بالتالي على تسديد المستحقات في المدى القصير كما يهتم هؤلاء بمبكل الأصول المتداولة ونسبة تحديد انحرافات بالأداء المتحقق عن المخطط وتشخيص أسبابها لأصول السريعة من إجمالي هذه الأصول.

أما المقرضون وقد يكونون مؤسسات أو أفراد كحملة السندات فإنهم عندما يقدمون القروض الطويلة الاجل فإنهم يركزون بالدرجة الأولى على القدرة الكسبية للمشروع التي تمكنه من تسديد الفائدة والسندات، كما اصحاب الديون الطويلة الاجل بالوضع المالي للمقترضين والمصادر الرئيسية للأموال واستخداماتها حتى يطمئنوا على قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماتهم على المدى الطويل.

(ج) اطراف خارجية أخرى (Other External Parties) :

هناك العديد من الأطراف الخارجية الأخرى المستفيدة من تحليل القوائم المالية مثل: بيوت الخبرة المالية، والغرف التجارية والصناعية و أسواق المال، أجهزة الحكومة والدولة... الخ

المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي:

يمكن الحصول على النتائج ومعالجتها باستعمال وسائل معينة وبعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية المتوفرة لدى المؤسسة حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة سواء كانت نتائج التحليل خارجية أو داخلية بالنسبة للمؤسسة¹.

1- نتائج التحليل الخارجي :

باختلاف المحلل الخارجي تختلف النتائج التي يمكن أن تكون أحد أو كل العناصر التالية:

- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات المنافسة.
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض.
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستغلالية للمؤسسة.
- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.

¹ أيمن الشنطي، عامر الشقر، الإدارة وتحليل المالي، دار البداية، عمان، 2004 م، ص 170.

2- نتائج التحليل الداخلي : يمكن للمحلل المالي أن يصل إلى النتائج التالية:

- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تواجه المؤسسة.
- اتخاذ قرارات حول الاستثمار، التمويل أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال.
- وضع المعلومات أو النتائج المتواصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية.
- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة.

المبحث الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي في ظل SCF

تعتبر القوائم المالية منتج نهائي لأي نظام محاسبي، والتي تعكس امتزاج مجموعة من العناصر التي تملئ الموارد الاقتصادية التي تملكها المؤسسة أو تسيطر عليها والتعبير عنها بقيمة نقدية فالعملية الإنتاجية المحاسبية لهذه القوائم تحكمها مجموعة من الإجراءات والمبادئ في قياس التغيرات التي تحدث خلال فترة والمتعارف عليها في المجال المحاسبي على أنها سنة مالية و تمثل القوائم المالية أداة اتصال بين المؤسسة ومختلف المتعاملين و من أجل تبيان القوائم المالية.

المطلب الأول: الميزانية المالية وعناصرها

قبل التطرق إلى الميزانية المالية نتطرق إلى إعطاء نظرة شاملة عن القوائم المالية و النظام المحاسبي المالي.

أولاً: مفاهيم حول القوائم المالية و النظام المحاسبي المالي

1) مفهوم القوائم المالية :

هناك عدة تعاريف مختلفة للقوائم المالية، لكنها تشترك جميعاً في العناصر الأساسية لها وتختلف فقط من حيث الألفاظ المستخدمة أو من حيث التركيز على عنصر معين دون الآخر.

" الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وتمثل القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية"¹.

" عبارة عن المنتج النهائي للمحاسبة، حيث تتمثل في تقارير أو كشوفات تلخص قدرا كبيرا من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بقصد اتخاذ قرارات معينة"².

تعريف شامل للقوائم المالية "هي مجموعة كاملة من الحسابات تتضمن: الميزانية، قائمة حساب النتيجة، قائمة تدفقات الخزينة، قائمة تغير الأموال الخاصة والملاحق، والهدف من هذه القوائم تقديم المعلومات عن الوضعية والأداء المالي من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية".

(2) مفهوم النظام المحاسبي المالي

عرف القانون 11/07 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي في المادة 03 منه، وسمى في صلب هذا النص بالمحاسبة التالية³:

"المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة و تصنيفها وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، و نجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".

* أهداف النظام المحاسبي المالي

هناك العديد من الأهداف المرجو تحقيقها ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- يسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية و المؤسسات الأجنبية.
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.

¹ طارق حماد عبد العالي، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، مصر، 2005 م، ص 35.

²عبد الستار الكبيسي، الشامل في المحاسبة، دار وائل، الأردن، الطبعة الثانية، 2010 م، ص 481.

³ضويبي حمزة، فعالية النظام المالي والمحاسبي المعتمد دعم مقومات الافصاح والثقافية وأثره على المؤسسات الاقتصادية، مجلة المعيار، المركز الجامعي تيسمسيلت ، العدد4، السنة 2011، ص245.

-يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق.

***مجال التطبيق:** لقد حدد القانون السابق الذكر وفقا للمواد:02، 04، 05، مجالات تطبيق هذا النظام، و

بالنسبة لمجال تطبيق النظام المحاسبي المالي فإنه يشمل الفئات التالية:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- التعاونيات.
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

ثانيا: الميزانية المالية

إن الميزانية المحاسبية لا تفي بمتطلبات التحليل المالي فهي لا تأخذ بعين الاعتبار القيم السوقية (الحقيقية) لممتلكات المؤسسة، ولا لمبدأ السنوية في التفرقة بين عناصرها لهذا يجب القيام بعدة تعديلات من أجل الوصول إلى الميزانية المالية.

(1) تعريف الميزانية:

" تعد الميزانية المكون الرئيسي للقوائم المالية وهي عبارة عن البيان الذي يوضح الأصول والخصوم والأموال الخاصة في نقطة زمنية معينة، وتعكس الميزانية الوضعية المالية للمؤسسة بما يتفق مع المبادئ المحاسبية التي يتم إعداد القوائم المالية على أساسها"¹.

"وهي قائمة تلخيصية تعكس الوضعية المالية للمؤسسة، فهي بمثابة مرآة عاكسة تبين ما لها من موجودات وممتلكات (استخدامات) وتسمى بالأصول، وما عليها من مطلوبات (موارد) وتسمى بالخصوم من قبل المالك أو الغير ولهذا

تسمى أيضا بقائمة المركز المالي"².

¹ طارق حماد عبد العالي، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، مرجع سابق، ص124.

² بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعايير الدولية، منشورات كلية، الجزائر، الجزء الثاني، 2013م، ص425.

"وهي جدول يظهر جانبه الأيمن مجموعة الأصول وفي جانبه الأيسر مجموعة الخصوم التي تمتلكها المؤسسة حين يحافظ على تساوي الطرفين"¹.

"هي القائمة التي تظهر ممتلكات المشروع والتزاماته في لحظة زمنية معينة فتظهر الأصول في جانب والخصوم وحقوق الملكية في الجانب الآخر"².

ولا بد من تساوي الجانبين وهذا ما يعرف بمعادلة الميزانية.

الأصول = حقوق الملكية - الخصوم

رغم تعدد تعريف الميزانية المالية إلا أنها تصب في معنى واحد وبالتالي يمكن إعطاء تعريف شامل "هو أن الميزانية عبارة عن وثيقة محاسبة تمكننا عند تاريخ وضعها من الحصول على صورة شاملة حول الذمة المالية للمؤسسة حيث تمثل الخصوم مجموع الالتزامات المكونة لموارد المؤسسة أما الأصول فتمثل مجموع الاستثمارات والمخزونات أو الحقوق المكونة للاستخدامات واستعمالات المؤسسة".

2) ترتيب عناصر الميزانية:

➤ العناصر الثلاثة الأساسية في الميزانية :

هي الأصول إذن هي ما يمتلكه المؤسسة وله قيمة نقدية، مثل النقديات، المخزون السلعي، المباني، الآلات... الخ. أما الخصوم فهي ما يستحق للغير مثل أوراق الدفع، وحسابات الدائنين، وقد تشمل الخصوم بعض العناصر مثل ضرائب الاستغلال المستحقة، أما رأس المال فهو حق الملاك في المشروع.

وهذه العناصر ترتبط بعلاقة رئيسية تسمى "معادلة الميزانية" أو "معادلة المحاسبة"، تعبر هذه المعادلة عن التساوي بين أصول المشروع من جانب وحقوق الغير وأصحاب المشروع من الجانب الآخر.

➤ تقرير الميزانية

¹ محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998م، ص08.

² فؤاد السيد المليجي، المحاسبة المالية (المحاسبة لغير التجارين)، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة الإسكندرية، 2007م، ص14.

يظهر تقرير الميزانية المركز المالي للمشروع في لحظة زمنية معينة، ويتمثل المركز المالي (الحالة المالية) لمشروع معين في العلاقة بين الأصول والخصوم و رأس المال. ويقصد به ما يملكها المشروع من أصول معبرا عنه بالقيمة، وما على المشروع من التزامات للغير و لأصحاب المشروع¹.

تختلف النظرة إلى المركز المالي من وجهة نظر المشروع، وكذلك من وجهة نظر المستثمرين أو المقرضين للمشروع، فمن وجهة نظر أصحاب المشروع معرفة حقوقهم المتمثلة في مجموع الأصول مطروحا منها التزامات المشروع للآخرين معبرا عنها في المعادلة المحاسبية التالية:

$$\text{رأس المال} = \text{الأصول} - \text{الخصوم}$$

أما من وجهة نظر إدارة المشروع، فإن المركز المالي يتمثل في المصادر المالية المتاحة للمشروع سواء من أصحاب المشروع أو من الآخرين، و أوجه استخدامات هذه الأموال في الاستثمارات المختلفة معبرا عن ذلك بالمعادلة المحاسبية التالية:

$$\text{مصادر الأموال} = \text{أوجه الاستخدامات}$$

أي

$$\text{رأس المال} + \text{الخصوم} = \text{الأصول}$$

وتختلف العناصر المكونة للمركز المالي من مشروع إلى آخر حسب طبيعة المشروع وكذلك مصادر الأموال التي يحصل عليها واختلاف أوجه استخدام الأصول عند الاستثمار.

أولا: الأصول

تعريف الأصول في النظام المحاسبي المالي في المادة 20 من المرسوم التنفيذي المتضمن تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي عرفت الأصول كالتالي " تتكون الأصول من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لان توفر له منافع اقتصادية مستقبلية".

¹عاشور كشوش، المحاسبة العامة - أصول ومبادئ وفقا للمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003م، ص 33-34.

وتصنف الأصول إلى:

(أ) أصول غير جارية:

وهي الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة وتشمل الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة الكيان وكذلك الأصول التي تم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل الأجل أو غير الموجهة لان يتم تحقيقها (أي بيعها) خلال 12 شهر ابتداء من تاريخ نهاية الدورة.

(ب) أصول جارية:

وهي الأصول التي تتوقع المؤسسة بأن يتم بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية.

وتتميز كذلك الأصول فيما يلي¹:

* التثبيتات المعنوية. * التثبيتات العينية. * الإهلاكات. * المساهمات. * الأصول المالية. * المخزونات.

* أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة). * الزبائن، والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقاً).

* خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية.

ثانياً: الخصوم

تعريف الخصوم في النظام المحاسبي المالي فقد عرفت المادة 22 كالتالي:

"تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضائها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية هذا التعريف لا يعتبر الأموال الخاصة خصوماً".

¹ بلعوسي أحمد التيجاني، النظام المحاسبي المالي، دار هوم، الجزائر، 2010م، ص 87.

فالخصوم تعتبر خصوما جارية عندما تتوقع تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية أو خلال 12 شهر الموالية لتاريخ نهاية المحاسبية، أما باقي الخصوم فتعتبر وتصنف ضمن الخصوم غير الجارية¹.

وتتميز كذلك الخصوم فيما يلي²:

* رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى.

* الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة. * الموردون والدائنون الآخرون. * خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).

* المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتجات مثبتة مسبقا). * خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

تضم الأصول ما يلي:

أ- حسابات المجموعة الثانية (الأصول الثابتة)³:

تكون أرصدة حسابات الأصول الثابتة عادة مدينة وتضم الحسابات التالية:

- ح/ 20- حساب القيم المعنوية وفرق الاقتناء يضم مصاريف البحث والتطوير الخاصة بالقيم الثابتة، أنظمة الإعلام الآلي، الماركات التجارية والبراءة الصناعية، شهرة المحل وقيم ثابتة معنوية ويتفرع إلى: ح/ 203 (مصاريف تطوير القيم الثابتة)، ح/ 204 (برامج وأنظمة الإعلام الآلي والحسابات المماثلة) ح/ 205 (فرق الاقتناء أو شهرة المحل).
- ح/ 21- القيم الثابتة المادية: يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة الحصص المقدمة من طرف الشركاء أو تكلفة الاقتناء في تاريخ دخول الأصول.

¹ عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار حبيطلي، الجزائر، ص 11-12.

² بلعروسي أحمد التيجاني، النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص 87-88.

³ مراد حمزة، راجحي احمد، دور التحليل المالي في إبراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة شهادة ماجستير، إدارة أعمال، كلية علوم التسيير، الجزائر، 2011م، ص 16-18.

ويتفرع هذا الحساب إلى :ح/ 211 أراضي، ح/212 تهيئات أراضي، ح/213 مباني، ح/214 تركيبات تقنية ومعدات وأدوات صناعية، ح/218 قيم ثابتة مادية أخرى وتظم معدات نقل، تجهيزات، وأثاث مكتب، أجهزة الإعلام الآلي، مواد التعبئة والتغليف القابلة للاسترجاع، و تهيئات وتركيبات.

• ح/22- القيم الثابتة المتنازل عنها:

القيم الثابتة المادية أو المعنوية الموضوعة للتنازل تدخل في حساب وبنفس الشروط الخاصة بالحسابين 20-21. يضم حساب 221 أراضي للتنازل، حساب 223 بنايات للتنازل، حساب 225 هيئات تقنية، حساب 228 قيم ثابتة أخرى للتنازل، وحساب 229 حقوق المتنازل.

• ح/23- القيم الثابتة الجارية:

يضم هذا الحساب القيم الثابتة المادية الجارية أو التي قيد الانجاز، وكذلك القيم الثابتة المعنوية الجارية بالإضافة إلى التسيقات التي تم دفعها من اجل الحصول على القيم الثابتة.

• ح/26- حقوق متعلقة بالمساهمات:

يضم هذا الحساب، سندات المساهمة وأشكال اخرى للمساهمة، حقوق المساهمات داخل المجموعة حقوق المساهمة خارج المجموعة، و حقوق أخرى متعلقة بالمساهمات.

• ح/27- القيم ثابتة مالية أخرى:

يضم هذا الحساب أسهم القيم الثابتة للنشاطات، قيمة الكفالات والضمانات المدفوعة، أسهم أو سندات قيم ثابتة أخرى ويقابله في الجانب الدائن إحدى الحسابات المالية.

• ح/28- اهتلاك القيم الثابتة:

يستعمل هذا الحساب لمعالجة الاهتلاكات محاسبيا وذلك مع حسابات 20 و 21 .

• ح/29- تدني قيمة القيم الثابتة:

عندما يكون هناك نقص في قيمة القيم الثابتة يجعل حساب 29 دائناً، ويقابله في الجانب المدين ح/68 وذلك حسب الحالة (مخصصات الاستغلال، مخصصات مالية، مخصصات استثنائية).

ب- حسابات المجموعة الثالثة : حساب المخزونات والحسابات الجارية¹:

تقسم حساب 30 البضائع، حساب 31 مواد أولية ولوازم، حساب 32 تموين آخر من المواد المستهلكة، 321 و322 اللوازم المستهلكة و 326 الأغلفة، حساب 33 المنتجات الجارية، حساب 34 إنتاج الخدمات الخارجي، إنتاج مصنع من طرف المؤسسة يشمل حساب 351، إنتاج وسيط، حساب 355 إنتاج تام، حساب 358 إنتاج متبقي أو مواد قابلة للاسترجاع بالإضافة إلى الحسابات 36، 37، 38 بالإضافة إلى ح/39 تدني القيمة الخاصة بالمخزونات.

ت- حسابات المجموعة الرابعة - حسابات الغير:

تضم المجموعة الرابعة حسابات عديدة وهي:

- حساب 40 المورد والحسابات التابعة له: يضم هذا الحساب موردي البضائع والخدمات، أوراق الدفع، موردي الخدمات، وموردي الأعباء القابلة للدفع لأجل، التخفيضات والحسومات بالإضافة إلى التسيقات المدفوعة للحصول على مواد أولية و سلع بالإضافة إلى موردي الاستثمارات.
- حساب 41 الزبائن والحسابات التابعة: يضم هذا الحساب الزبائن، الزبائن المشكوك فيها، أوراق القبض، زبائن الفواتير قيد التحرير، زبائن الأعمال قيد الانجاز، تخفيضات وحسومات، تسيقات محصلة من الغير.
- حساب 42 المستخدمون والحسابات الملحقه: يسجل هذا الحساب المكافآت المستحقة، تسيقات، معارضة على الأجور، أموال الخدمات الاجتماعية، وأعباء للدفع.
- حساب 43 الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقه: ويضم حساب الهيئات الاجتماعية، أعباء للدفع، إيرادات

التحصيل

¹مراد حمزة، راجحي احمد، دور التحليل المالي في إبراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 18-22.

• حساب 44 الدولة، والجماعات العمومية، والهيئات الدولية: يسجل هذا الحساب العمليات التي قامت بها المؤسسات العمومية ذات الصيغة العمومية.

• حساب 45 الشركاء: يضم هذا الحساب ح/451 عمليات المجموعة، ح/455 الشركاء، حسابات جارية، ح/456 الشركاء-عمليات خاصة لرأس المال، ح/457 شركاء، حصص دفع، ح/458 الشركاء-عمليات جماعية

• حساب 46 حسابات مختلفة مدينون - حسابات مختلفة دائنون: ويضم هذا الحساب ما يلي¹:

حقوق التنازل عن القيم الثابتة، ديون اقتناء سندات توظيف، ديون الحصول على أدوات الخزينة.

• حساب 47 الحسابات الوسيطة - مبالغ في انتظار التحميل: يسجل في هذا الحساب العمليات التي هي في انتظار التحميل والتي تتطلب معلومات إضافية لتحميلها بصفة عقلانية.

• حساب 48 أعباء وإرادات مسجلة مقدما: يسجل في هذا الحساب الأعباء والإيرادات التي تخص دورات لاحقة في الدورة وتحمل على الحسابات المعنية مباشرة.

• ح/49 نقص قيمة في حسابات الغير: عندما يكون هناك نقص محتمل في حسابات الغير تجعل الحسابات الفرعية الحساب دائنة.

ث- حسابات المجموعة الخامسة - الحسابات المالية²

يضم هذا الصنف الحسابات المالية التالية:

• ح/50 القيم المنقولة للتوظيف: يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة اقتناء السندات، بالمقابل تجعل حسابات الغير أو حسابات الخزينة دائنة.

¹ حاج علي، النظام المحاسبي المالي الجديد، دار البيضاء، الجزائر، ص154-155.

² لزعر نجاد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة الماجستير، تخصص مالية نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010 م، ص85.

- ح/51 البنوك والهيئات المالية: يجعل مدينا بقيمة التحصيل، ويجعل دائنا بقيمة المدفوعات.
- ح/52 الأدوات المالية: يجعل مدينا بقيمة الاقتناء، مقابل الحساب المالي المعني في الجانب الدائن.
- ح/53 الصندوق: يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة التحصيل ويجعل دائنا بقيمة المدفوعات النقدية
- ح/54 السلف المستدينة والاعتمادات: يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة الأموال المدفوعة والميسرة من طرف المحاسبين والمساعدين، مقابل جعل حساب الخزينة دائنا.
- ح/58 تحويلات داخلية: يستعمل هذا الحساب في عملية التحويلات الداخلية وفي كل الحالات يجب أن يرصد هذا الحساب لأنه حساب وسيط فقط.
- ح/59 نقص قيمة الأصول المتداولة: يمكن استعمال هذا الحساب ومعالجته حسابيا بنفس طريقة معالجة ح/49 نقص القيمة في حسابات الغير.

ج- حسابات المجموعة الأولى وتضم:

- حساب 10 رأس المال والاحتياطات: ويتفرع هذا الحساب إلى حساب رأس المال الخاص، فرق التقدير، فرق إعادة التقدير، احتياطات، فرق الموازنة (فرق إعادة تقييم السندات)، حساب المستغل، حساب رأس المال المسجل غير المطلوب.
- حساب 11 هو حساب محول من جديد: يستعمل هذا الحساب في ترحيل جزء من الأرباح والخسائر التي قررتھا الجمعية العامة، بحيث يكون رصيد دائن في حالة محول من جديد ربح، ورصيد مدين في حالة محول من جديد خسارة.
- حساب 12 نتيجة الدورة: يجعل دائنا بقيمة الربح ويجعل مدينا بقيمة الخسارة، ويرصد هذا الحساب في الشركة حسب قرار توزيع النتيجة.
- حساب - 13 الأعباء والإرادات المؤجلة: يسجل في هذا الحساب ما يلي:

131 إعانات التجهيزات، 133 ضرائب أصول مؤجلة، 134 ضرائب خصوم مؤجلة، 135 إيرادات وأعباء أخرى.

• حساب 15 مؤونات الأعباء - خصوم غير متداولة: يجعل هذا الحساب دائنا بقيمة مؤونة الأعباء، وكذلك بقيمة المؤونات، الخاصة بالتقاعد ويقابله حساب مخصصات المؤونات مدينا.

• حساب 16 الديون: يجعل هذا الحساب دائنا بقيمة القروض الإجبارية، وكذلك بقيمة قرض عقد الإيجار - تمويل "حساب 167" وكذلك يجعل دائنا بقيمة الكفالات المدفوعة للبنوك.

• حساب 17 ديون متعلقة بالمساهمات: يجعل دائنا بقيمة الديون المتعلقة بمساهمات الفروع أو الشركات المساهمة، وكذلك الديون المتعلقة بالمساهمات خارج الشركة الأم.

ويخص هذا الحساب العمليات المالية فقط.

• حساب 18 حساب ما بين الوحدات والفروع: يسجل في هذا الحساب العمليات المتعلقة بنشاطات الفروع و الوحدات في ما بينها، ويجب أن يرصد هذا الحساب في نهاية الدورة¹.

الجدول رقم (1-1): جدول الميزانية المالية (الأصول)

| الأصول | إجمالي N | اهتلاكات/أرصدة N |
|-------------------------------------|-----------------|-------------------------|
| الأصول المثبتة (غير الجارية) | | |
| فارق الشراء | 207 | 2807-2907 |
| التثبيتات الغير المادية (المعنوية) | 20(خارج 207) | 280(خارج 2807) |
| | | 290(خارج 2907) |
| التثبيتات المادية | 22/21(خارج 222) | 281, 282, 291, 292, 293 |

¹ الجريدة الرسمية، العدد 19 - 25 مارس 2009م، ص 53.

| | | |
|-----|--------------------|--|
| | 23 | التبittات الجاري انجازها |
| | | التبittات المالية |
| | 265 | السندات الموضوعية موضع المعادلة |
| | 26(خارج 265، 269) | المؤسسات للشركة |
| | 273/272/271 | المساهمات الأخرى وحسابات الدائنة الملحقة |
| | | بها |
| | 276/275/274 | السندات الأخرى المثبتة |
| | | القروض والأصول الأخرى غير الجارية |
| | | ضرائب مؤجلة على الأصل |
| | | مجموع الأصول غير الجارية |
| 39 | 30 إلى 38 | الأصول الجارية |
| | | المخزونات والجاري انجازها |
| | | حسابات دائنة- الاستخدمات المماثلة |
| 491 | 41(خارج 419) | الزبائن |
| | 409مدين 44/43/42 | المدينون الآخرون |
| | (خارج 444 إلى 448) | |
| | 489،486،46،45 | |
| | 444،445،447 | الضرائب و مشاهما |
| | مدين 48 | الأصول الجارية الأخرى |

| | |
|---------------------------|--|
| | الموجودات وما يماثلها |
| 50(خارج 509) | الأموال الموظفة وغيرها من الأصول الجارية |
| 519 وغيرها من 59 المدينون | أموال الخزينة |
| 51/مدين 52 /53/54. | |
| | مجموع الأصول الجارية |
| | المجموع العام للأصول |

المصدر: النظام المحاسبي المالي، دار بلقيس للنشر، الجزائر، ص125.

الجدول رقم (1-2): الميزانية المالية (الخصوم)

| | |
|----------|--|
| إجمالي N | الخصوم المالية |
| | رؤوس الأموال الخاصة |
| 108-101 | رأس المال الصادر (أو حساب الاستغلال) |
| 109 | رأس المال غير المستعان به |
| 106-104 | العلاوات والاحتياطات (الاحتياطات المجمع) "1" |
| 105 | فارق إعادة التقييم |

| | |
|--|--|
| 107 | فارق المعادلة "1" |
| 12 | النتيجة الصافية (نتيجة الصافية حصة المجمع) "1" |
| 11 | رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد |
| | حصة الشركة المجمع (1) |
| | حصة ذوي الأقلية (1) |
| | المجموع (1) |
| | الخصوم غير الجارية |
| 17-16 | القروض والديون المالية |
| 134-155 | الضرائب (المؤجلة والمرصود لها) |
| 229 | الديون الأخرى غير الجارية |
| 15 (خارج 132/131/155) | المقونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا |
| | مجموع الخصوم غير الجارية |
| | الخصوم الجارية |
| 40 (خارج 409 اعتماد 447، 445، 444) | الموردون والحسابات الملحقه |
| 447، 445 و 444 | الضرائب دائن |
| 419 و 509 دائن 42 و 43 و 44 خارج 444 الى 447 | الديون المدينة الأخرى |
| 46، 45، 48 | خصوم |
| 519 | أموال الخزينة |
| | مجموع الخصوم الجارية (3) |
| | المجموع العام للخصوم |

المصدر: النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص 126 - 127.

المطلب الثاني: تحليل الاستغلال في المؤسسة الاقتصادية

سنحاول التطرق في هذا المطلب إلى جدول حسابات النتائج وجدول التمويل .

(1) جدول حسابات النتائج:

أن جدول حسابات النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)¹.

وكما هو الشأن بالنسبة لبقية الكشوف فان جدول حسابات النتائج يضبط تحت مسؤولية مسيري المؤسسة ويتم إصداره خلال مهمة أقصاها ستة أشهر التالية لتاريخ السنة المالية، ويجب أن يكون متميزا عن المعلومات الأخرى التي يحتل أن يقوم بنشرها ويتم تبيان المعلومات الآتية بطريقة دقيقة:

- تسمية الشركة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للمؤسسة المقدمة للكشوف المالية.

- طبيعة الكشوف المالية (حسابات فردية أو حسابات مدججة أو حسابات مركبة).

- تاريخ الإقفال.

- العملة التي يقدم بها.

ويتم تقديم جدول حسابات النتائج إجباريا بالعملة الوطنية، ويمكن القيام بجزر المبالغ الوارد ذكرها في الكشف إلى وحدة، كما توفر الكشوف المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة.

1- حسب الطبيعة:

أولا: إنتاج السنة المالية: وتشمل ما يلي:

¹ - Eric dumalanéde .Comptabilité générale, berti .édition, algér 2009.p 222

- ح/70 المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة وهو حساب يتفرع إلى حسابات فرعية.
- ح/72 الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون، أي أن هذا الحساب يمكن أن يكون موجبا أو سالبا وذلك حسب التغير في المخزون بالزيادة أو النقصان.
- ح/73 الإنتاج المثبت للأصول العينية والمعنوية.
- ح/74 إعانات الاستغلال.

إنتاج السنة المالية = المبيعات من البضائع و المنتجات المصنعة والخدمات المقدمة
و المنتجات الملحقة + الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون + الإنتاج المثبت +
إعانات الاستغلال

أي:

إنتاج السنة المالية = ح/70 + ح/72 + ح/73 + ح/74

ثانيا: استهلاك السنة المالية: ويدخل فيه ما يلي:

- ح/60 المشتريات المستهلكة حيث عوض هذا الحساب كل من ح/60 بضاعة مستهلكه وح/61 مواد ولوازم مستهلكة في المخطط المحاسبي الوطني.
- ح/61 الخدمات الخارجية أي الخدمات المستلمة من الغير.

- ح/62 الاستهلاكات الخارجية الأخرى.

استهلاكات السنة المالية : المشتريات المستهلكة+ الخدمات الخارجية
+الاستهلاكات الخارجية الأخرى.

أي:

$$\text{استهلاكات السنة المالية} = \text{ح/60} + \text{ح/61} + \text{ح/62}.$$

ثالثا: القيمة المضافة للاستغلال: وهي عبارة عن الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية أي

القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية - استهلاك السنة المالية.

أي:

$$\text{القيمة المضافة للاستغلال} = \text{ح/70} + \text{ح/71} + \text{ح/73} + \text{ح/74} - (\text{ح/60} + \text{ح/61} + \text{ح/62})$$

رابعا: إجمالي فائض الاستغلال: وهو عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح منه أعباء المستخدمين و

الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة أي:

$$\text{إجمالي فائض الاستغلال} = \text{القيمة المضافة للاستغلال} - \text{ح/63} - \text{ح/64}$$

و الملاحظ هنا أن إجمالي فائض الاستغلال في النظام المحاسبي المالي الجديد يختلف عن نتيجة الاستغلال في المخطط الوطني المحاسبي القديم نظرا لكونه لم يطرح المصاريف المالية ولم يضيف الإيرادات المالية ولم يطرح مخصصات الاهتلاك و المؤونات حيث وجد النظام المحاسبي المالي الوطني الجديد جديدين هما النتيجة العملياتية و النتيجة المالية.

خامسا: النتيجة التشغيلية : وهي عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضاف إليه المنتجات التشغيلية الأخرى و مطروحا منه الأعباء التشغيلية الأخرى وكذا مخصصات الاهتلاك و المؤونات وخسارة القيمة ومضاف إليه استرجاع على خسارة القيمة و المؤونات أي أن:

$$\text{النتيجة التشغيلية} = \text{إجمالي فائض الاستغلال} + \text{ح/75} - \text{ح/65} - \text{ح/68}$$

سادسا: النتيجة المالية : وهي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها حيث تحسب بالفرق بين المنتجات المالية و الأعباء المالية.

$$\text{النتيجة المالية} = \text{ح/67} - \text{ح/66}$$

سابعا: النتيجة العادية قبل الضرائب :وهي مجموع كل من النتيجة التشغيلية و النتيجة المالية، وتعتبر بمثابة نتيجة الاستغلال بالنسبة للنظام القديم إلا أنها تخضع مباشرة للضريبة .

ثامنا: النتيجة الصافية للأنشطة العادية: وذلك بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية و الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية

$$\text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} = \text{النتيجة العادية قبل الضرائب} -$$

$$\text{ح/}(698,695) - \text{ح/}(693,692)$$

تاسعا: النتيجة الغير عادية وهي عبارة عن الفرق بين حساب 77 عناصر غير العادية(منتجات) و ح/ 67 عناصر غير عادية (أعباء) حيث يقابلها في المخطط المحاسبي الوطني القديم نتيجة خارج الاستغلال.

$$\text{النتيجة غير العادية} = \text{ح/77} - \text{ح/67}$$

عاشرا: صافي نتيجة السنة المالية: وهي عبارة عن جمع أو طرح (حسب الحالة) النتيجة الصافية للأنشطة العادية و النتيجة الغير عادية.

صافي نتيجة السنة المالية: النتيجة الصافية للأنشطة العادية + النتيجة الغير عادية.

و الملاحظ أن هناك فرق شاسع بين جدول حسابات النتائج في المخطط المحاسبي الوطني القديم وحساب النتائج في النظام المحاسبي المالي الجديد ذكرنا بعضا منها سابقا و من بين أوجه الاختلاف.

- النتائج لا تمر عن صنف محاسبي خاص كما هو الحال في المخطط المحاسبي الوطني الذي كان يخصص المجموعة 08 للنتائج.

- تحسب الضريبة في حساب النتائج على أساس النتيجة العادية ثم تضاف النتيجة العادية إلى الصافي، بينما في جدول حسابات النتائج فإنه يتم فرض الضريبة على مجموع نتيجتي الاستغلال و خارج الاستغلال.

- أوجد النظام المحاسبي المالي تصنيفا جديدا للأعباء بالإضافة إلى تصنيفها حسب طبيعتها وذلك حسب وظيفتها الشيء الذي لم يكن موجودا في المخطط المحاسبي القديم¹.

الجدول رقم (1-3): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعية

| البيانات | | |
|----------------------------|----------------------------|---|
| أرصدة الدورة السابقة | أرصدة الدورة الحالية | الملاحظة |
| | | رقم الاعمال تغير المخزونات المصنعة والمنتجات قيد الصنع |

¹ مراد حمزة، راجي أحمد، دور التحليل المالي في إبراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 23-30.

| | | | |
|--|--|--|---|
| | | | الإنتاج المثبت |
| | | | إعانات الاستغلال |
| | | | 1. إنتاج السنة المالية |
| | | | المشتريات المستهلكة |
| | | | الخدمات الخارجية والاستهلاكيات الأخرى |
| | | | 2. استهلاك السنة المالية |
| | | | 3. قيمة المضافة للاستغلال (1-2) |
| | | | أعباء المستخدمين |
| | | | الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة |
| | | | 4. الفائض الاجمالي عن الاستغلال |
| | | | المنتجات العملية الأخرى |
| | | | المنتجات العملية الأخرى |
| | | | الاعباء العملية الأخرى |
| | | | المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات |
| | | | 5. النتيجة العملية |
| | | | المنتجات المالية |
| | | | الاعباء المالية |
| | | | 6. النتيجة المالية |
| | | | 7. النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6) |
| | | | الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية |
| | | | الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية |
| | | | مجموع منتجات الأنشطة العادية |

| | | | |
|--|--|--|--|
| | | | مجموع اعباء الانشطة العادية |
| | | | 8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية |
| | | | العناصر غير العادية- المنتوجات (يطلب بيانها) |
| | | | العناصر غير العادية- اعباء (يطلب بيانها) |
| | | | 9. النتيجة غير العادية |
| | | | 10. النتيجة الصافية للسنة المالية |
| | | | حصة الشركات الموضوعه موضوع المعادلة في الناتجة الصافية |
| | | | 11. النتيجة الصافية للمجموعة المدمج "1" |
| | | | و منها حصة ذوي الاقلية "1" |
| | | | حصة المجمع "1" |

المصدر: النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص 121.

ب- الدراسة التفصيلية لجدول النتائج (حسب الوظيفة)

أولاً: هامش الربح الإجمالي وهو الفرق بين رقم أعمال الدورة والمتمثل في مبيعاتها من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة وتكلفة هذه المبيعات من بضاعة مستهلكة ومواد أولية ومختلف الاستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات.

هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال - كلفة المبيعات

ثانياً: النتيجة العملياتية وهي هامش الربح الإجمالي مضافاً إليه المنتجات العملياتية الأخرى مع طرح التكاليف التجارية والأعباء الإدارية والأعباء الأخرى العملياتية.

النتيجة العملياتية = هامش الربح الإجمالي + المنتجات العملياتية الأخرى - التكاليف التجارية - الأعباء الإدارية - الأعباء الأخرى العملياتية.

ثالثا: النتيجة العادية قبل الضريبة: النتيجة العملية - مصاريف المستخدمين مخصصات الاهتلاكات + منتجات مالية - أعباء مالية.

رابعا: النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضريبة - الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية - الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

خامسا: النتيجة الصافية للسنة المالية: النتيجة الصافية للأنشطة العادية - الأعباء الغير العادية + المنتوجات غير العادية.

الجدول رقم (1-4): جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة)

| البيانات | ملاحظات | ارصدة الدورة الحالية | ارصدة الدورة السابقة |
|---|---------|----------------------|----------------------|
| رقم الاعمار | | N | |
| كلفة المبيعات | | | |
| الهامش الربح الإجمالي | | | |
| منتجات اخرى عملية | | | |
| التكاليف التجارية | | | |
| الاعباء الادارية | | | |
| اعباء اخرى عملية | | | |
| النتيجة العملية | | | |
| تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للإهتلاكات) | | | |

| | | | |
|--|--|--|---|
| | | | منتجات مالية الأعباء المالية |
| | | | النتيجة العادية قبل الضريبة |
| | | | الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات) |
| | | | النتيجة الصافية للأنشطة العادية |
| | | | الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية |
| | | | النتيجة الصافية للسنة المالية |
| | | | حصة الشركات الموضوع في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجموع (1) |

المصدر: النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص 123.

(2) جدول التمويل.

أن الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لا يسمحان بمعرفة التغيرات التي تحدث في عناصر الذمة المالية للمؤسسة، فالميزانية تم تعريفها بأنها صورة للذمة المالية للمؤسسة في وقت معين، ولمعالجة نقائص الميزانية جاء

جدول التمويل لإظهار التغيرات التي حدثت في عناصر الذمة المالية والعلاقة الموجودة بين نشاط المؤسسة وذمتها المالية فجدول التمويل يعتبر إذا مجموعة من الصور لفترات متتالية.

وعليه يمكن تعريف جدول التمويل على أنه البيان الذي يشرح التغيرات التي تحدث في الذمة المالية للمؤسسة بين فترتين سابقتين متتاليتين ويعبر عن هذه الفترة غالبا بسنة النشاط وهي السنة الميلادية، بحيث هذا الجدول يوضح لنا مصدر الموارد الجديدة التي تحصلت عليها المؤسسة في السنة الثانية المدروسة والاتجاهات التي استعملت فيها من جهة أخرى.

أو بعبارة أخرى فإن جدول التمويل يعطي إجابات للعديد من الأسئلة: عن سبب اللجوء لمصادر تمويل خارجية وعن الكيفية التي تم بها تمويل التوسعات، وعن حركة الأصول والخصوم خلال سنة وما شابه ذلك من أسئلة¹.

هيكلية جدول التمويل: أن هيكلية جدول التمويل يخضع لنفس المنطق الذي تخضع له الميزانية حيث يركز على الاستخدامات والموارد وهذه الهيكلية².

ونظرا لتساوي الاستخدامات و الموارد، فإن جدول التمويل يحترم قواعد التوازن المحاسبي.

*تقنية إنشاء جدول الاستخدامات والموارد: أن إنشاء جدول التمويل يتم في مرحلتين:

- المرحلة الأولى فهي ميكانيكية وتتمثل في حساب التغيرات في عناصر الأصول والخصوم بين ميزانيتين متتاليتين (ميزانية بداية الدورة وميزانية نهاية الدورة عندما تتزامن فترة الدراسة مع فترة الدورة المحاسبية) مما يؤدي إلى الميزانية التفاضلية.
- المرحلة الثانية وتتمثل في الأخذ بالاعتبار المعلومات الواردة في الملاحق، للمرور من مفهوم التعبير في عناصر الميزانية إلى مفهوم تدفق الاستخدامات والموارد، وهذه الخطوة الثانية هي التي تؤدي إلى جدول التمويل الفعلي الذي يصاغ بعدة نماذج.

¹ مراد حمزة، راجحي احمد، دور التحليل المالي في إبراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 30 .

² توردت أكلي، التحليل المالي في النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير، تخصص مالية والنقود، كلية علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2007م، ص 100-108.

➤ جدول الاستخدامات و الموارد " السيولة":

مفهوم جدول الاستخدامات والموارد : يعرف التدفق على أنه تغير في قيمة إحدى عناصر الميزانية خلال فترة زمنية معينة تقدر سنة، وهذا التغير ينجم عنه حركة مالية قد تكون مورد مالي كما قد تكون استخدما ماليا .

والجدول التالي يوضح التغير في عناصر الميزانية وتكوين الموارد و الاستخدامات.

الجدول رقم (1-5): مفهوم الموارد و الاستخدامات

| الموارد | الاستخدامات |
|------------------|------------------|
| ارتفاع في الخصوم | ارتفاع في الأصول |
| انخفاض في الأصول | انخفاض في الخصوم |

المصدر : إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006م، ص 107.

في إطار هذا النوع من جداول الاستخدامات والموارد للفترة تحلل في كتلتين :

- كتلة أكثر من سنة.

- كتلة اقل من سنة.

ومن بين مختلف نماذج هذا النوع الأكثر استعمالا في الممارسة في غياب نموذج مقترح من طرف المخطط المحاسبي الوطني PCN والنظام المحاسبي المالي SCF على حد سواء.

الجدول رقم (1-6): جدول التمويل

| الموارد المالية للدورة. | الاستخدامات الثابتة للدورة . |
|---|--|
| طاقة التمويل الذاتي. | المصاريف الاعدادية . |
| الموارد الاستثنائية. | استثمارات مادية ومعنوية. |
| موارد الاموال الخاصة. | استثمارات مالية. |
| موارد القروض الطويلة والمتوسطة المدى. | تسديد الديون الطويلة و المتوسطة المدى. |
| تسديد القروض. | العوائد. |
| تغير رأس المال العامل للسيولة. | |
| التغير في المخزونات. | |
| التغير في الحقوق والمتاحات. | |
| التغير في الديون قصيرة المدى. | |
| التغير في مؤونات تدني الاصول المتداولة. | |
| $C=A-B$ | |

المصدر: تودرت أكلي، التحليل المالي في النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص 104.

المطلب الثالث: جدول تدفقات أموال الخزينة وجدول تغير رؤوس الأموال الخاصة.

سنطرق الى جدول تدفقات أموال الخزينة و جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة:

أولاً: عرض قائمة تدفقات الخزينة

تعد قائمة تدفقات الخزينة هي القائمة الثالثة بعد كل من الميزانية وقائمة حساب النتيجة والتي أصبح إلزاما على المؤسسات إعدادها وتعتبر قائمة الخزينة من أهم القوائم المالية التي تساعد مستخدمي هذه القوائم في التعرف على التغيرات المالية للمؤسسة.

1. تعريف قائمة تدفقات الخزينة:

"هي قائمة تتضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية التي تمت خلال سنة مالية معينة في المؤسسة، ويمكن وصفها بأنها قائمة تبين المركز النقدي في تاريخ معين، وتكتسب أهميتها استنادا إلى الأساس الذي يتم إعدادها بناء عليه وهو الأساس النقدي كون قائمة الميزانية وحساب النتيجة يتم إعدادها على أساس الاستحقاق"¹.

"هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة، ويعتبر كجدول قيادة في يد القمة الاستراتيجية (الإدارة العليا) تتخذ على ضوءها مجموعة من القرارات الهامة كتغير النشاط أو توسيعية أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها . ويهدف إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة"².

2 - مكونات قائمة تدفقات الخزينة

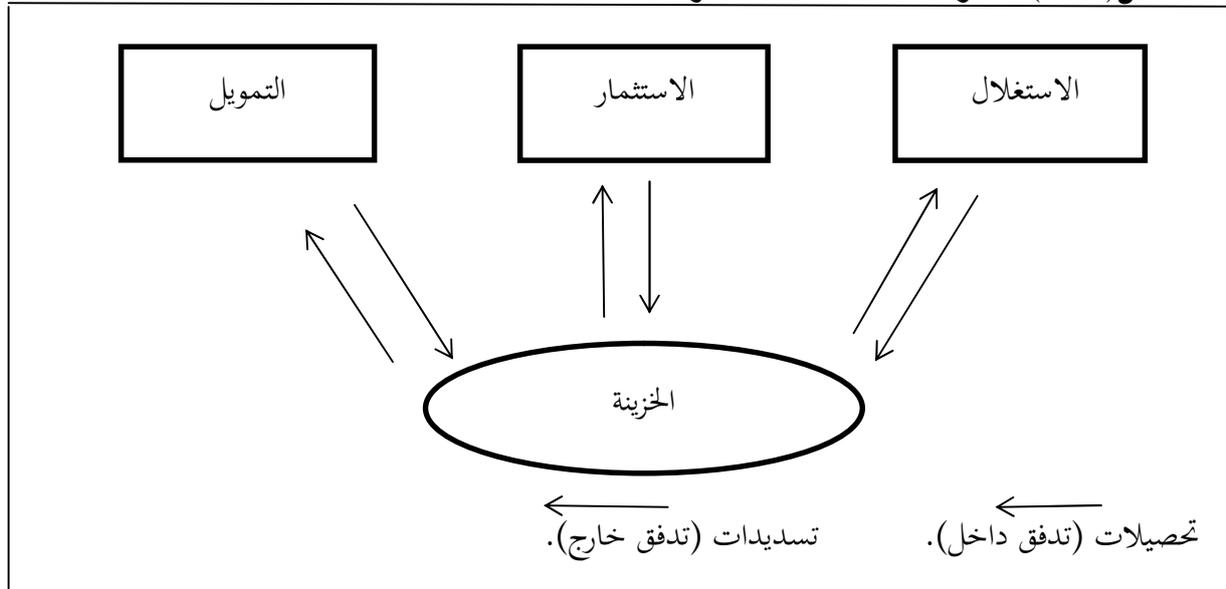
حدد النظام المحاسبي المالي العناصر التي تحتويها قائمة تدفقات الخزينة، حيث يجب أن تتضمن قائمة تدفقات الخزينة التغيرات التي تحدث في عناصر الميزانية وحساب النتائج الحاصلة خلال السنة المالية حسب مصدرها وهي تتمثل في ثلاثة مجموعات رئيسية هي:

¹ محمد أبو نصار، جعة حميدات، معايير المحاسبية وإبلاغ المالي دولية، دار وائل، عمان الأردن، الطبعة الثالثة، 2009م، ص56.

² WILD Etta ,McGraw- hill, Financial statementntnalysis, USA, 2005.

- تدفقات التي تولدها أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتجات و غيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالاستثمار و التمويل)
- تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستثمار أو التي تولدها أنشطة الاستثمار(عمليات تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار و تحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل)
- تدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون ناجمة عن تغيير حجم و بنية الأموال الخاصة أو القروض) ومنه أصبحت الخزينة وفق هذا الجدول تحسب بناء على منظور ديناميكي بالاعتماد على حركة تدفقات الخزينة و منظور تفصيلي يعتمد على تفكيك الخزينة حسب مصدرها، وهذا ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل (1-1): مكونات قائمة تدفقات الخزينة



المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 123.

تتمثل الأسهم المتقطعة في تدفقات الخزينة الخارجة (التسديدات) مثل نفقات الاستغلال، حيازة استثمار، تسديد أقساط الديون، توزيع أرباح الأسهم وغيرها؛ أما الأسهم المتواصلة فتتمثل في تدفقات الخزينة الداخلة مثل تحصيلات الاستغلال، التنازل عن الاستثمارات، وبالتالي فالخزينة هي مركز جميع تدفقات النقدية و تعتبر المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على الأداء المالي للمؤسسة.

3. شكل قائمة تدفقات الخزينة: حسب ما جاء به النظام المحاسبي المالي يمكن عرض جدول تدفقات الخزينة

بطريقتين:

3.1. الطريقة المباشرة: وهي الطريقة التي أوصى بها المشرع الجزائري، وتهدف هذه الطريقة إلى تقديم العناصر الرئيسية للتدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة (الزبائن، الموردين، الضرائب ...) قصد الحصول على التدفق النقدي الصافي، ويتم مقارنة هذا التدفق مع النتيجة قبل الضريبة للسنة المالي¹.

و الجدول الذي بين أيدينا يوضح تدفقات الخزينة حسب هذه الطريقة

الجدول رقم(1-7): جدول تدفقات اموال الخزينة (طريقة المباشرة)

| البيانات | ملاحظات | السنة المالية N | السنة المالية N-1 |
|---|---------|-----------------|-------------------|
| تدفقات اموال الخزينة المتأتية من الانشطة العملياتية التحصيلات للقبوضة من عند الزبائن للمبالغ المدفوعة للموردين و العاملين الفوائد و المصاريف المالية الاخرى و المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية | | | |
| تدفقات اموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها) | | | |
| تدفقات اموال الخزينة الصافية المتأتية من الانشطة العملياتية (أ) | | | |
| تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار | | | |
| المسحوبات عند اقتناء التثبيتات مادية او غير | | | |

¹نجد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، صفحات الزرقاء، الجزائر، 2010م، ص 80.

| | | | |
|--|--|--|--|
| | | | المادية التحصيلات عن عمليات بيع تثبيبات مادية او غير مادية المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الاقساط المقبوضة من النتائج |
| | | | تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب) |
| | | | تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل |
| | | | التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها |
| | | | صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج) |
| | | | تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات |
| | | | تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج) |

| | | | |
|--|--|--|--|
| | | | أموال الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية |
| | | | أموال الخزينة ومعدلاتها عند إقفال السنة المالية |
| | | | تغير أموال الخزينة خلال الفترة |
| | | | المقارنة مع النتيجة المحاسبية |

المصدر: النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص 130.

2.1. الطريقة غير المباشرة: هي الطريقة التي من خلالها يتم تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية من خلال استبعاد العمليات التي ليس لها أثر نقدي والتدفقات المالية المرتبطة بالأنشطة الإستثمار أو التمويل.

الجدول رقم (1-8): جدول تدفقات اموال الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

| السنة المالية N+1 | السنة المالية N | ملاحظة | البيانات |
|-------------------|-----------------|--------|--|
| | | | تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية |
| | | | صافي نتيجة السنة المالية |
| | | | تصحيحات من اجل: |
| | | | الاهتلاكات والأرصدة |
| | | | تغير الضرائب المؤجلة |
| | | | تغير المخزونات والزبائن |

| | | | |
|--|--|--|---|
| | | | تغير الموردين والديون الأخرى وقيمة البيع التي تزيد أو تنقص من الضرائب |
| | | | تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ) |
| | | | تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن شراء تسيّبات تحصيلات عن مبيعات تسيّبات تأثير تغيرات محيط الإدماج(1) |
| | | | تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب) |
| | | | تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي إصدار قروض تسديد قروض |
| | | | تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل(ج) |
| | | | تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج) |
| | | | أموال الخزينة عند الافتتاح |

| | | | |
|--|--|--|---------------------------------------|
| | | | أموال الخزينة عند الإقفال |
| | | | تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1) |
| | | | تغير أموال الخزينة |

المصدر: النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص 132-133.

ثانيا: عرض قائمة تغيرات الأموال الخاصة

تعد قائمة تغير الأموال الخاصة من القوائم المالية الحديثة وقد صممت لتقدم تحليلا للحركات التي تؤثر على رؤوس الأموال الخاصة وسوف نتطرق إليها في هذا الصدد من خلال تعريفها وتبويب محتوياتها وأهميتها وبيان أشكالها وفق النظام المحاسبي المالي.

1. تعريف قائمة تغير الأموال الخاصة

يشكل جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل عنوان من العناوين التي تتألف منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية. ومن المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول يخص الحركات المتصلة بمايلي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية.

-تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال.

- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.

- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد....).

- توزيع النتيجة والتصحيحات المقررة خلال السنة المالية.

- عرض جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة حسب النظام المحاسبي الما.

| | | | | | | |
|--|--|--|--|--|--|--------------------------|
| | | | | | | زيادة رأس المال |
| | | | | | | صافي نتيجة السنة المالية |
| | | | | | | رصيد في N/12/31 |

المصدر: النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص 134

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نجد أن التحليل المالي، يعتمد عليه في المؤسسات وذلك لتقييمها، و يعطيها صورة كاملة وواضحة حول وضعيتها المالية، مما يساعدها في اتخاذ القرارات السليمة، ولهذا فالتحليل المالي، يعتبر تقنية من تقنيات الإدارة الحديثة و وسيلة للتخطيط المالي وتقييم وضع المؤسسة، و بينا أهداف وبعض الجهات المهتمة به، ثم عرضنا أهم الوثائق التي يستعين بها المحلل المالي المتمثلة في الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج، جدول تدفقات أموال الخزينة، جدول تغييرات الأموال الخاصة بالإضافة إلى جدول التمويل، وكل هذا من أجل القيام بعملية التحليل والدراسة للوصول الى الوضعية المالية التي سوف نتطرق إليها في الفصل الثاني.

الفصل الثاني :

تقييم الأداء المالي وتحليل المعطيات

المالية ومعالجتها

تمهيد:

يحتل موضوع تقييم الأداء للمؤسسة باهتمام العديد من المفكرين و المسيرين من أجل تحديد مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها الرئيسية و إدارة مواردها بكفاءة و فعالية، الأمر الذي يستدعي تحليلا شاملا لمختلف أنشطتها لتقييم أدائها الكلي. سنعالج في هذا الفصل الإطار النظري لتقييم الأداء في المؤسسات.

المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي.

المبحث الثاني: عموميات حول النسب المالية.

المبحث الثالث: دراسة مؤشرات التوازن المالي.

المبحث الأول: عموميات حول تقييم الأداء المالي

يعمل تقييم الأداء في المؤسسات على إيجاد كافة التغيرات والنقائص بالمؤسسة، وتحديد طرق علاجها ومتابعة تنفيذ المقترحات والتوصيات اللازمة لعلاج ذلك.

كما أن نجاح المؤسسات الاقتصادية يتوقف على وجود معايير عالية لتقييم الأداء وهذا يساعد على قياس نشاط المؤسسة وتحسين أدائها.

المطلب الأول: تعريف تقييم الأداء المالي أهدافه

قبل التطرق إلى تقييم الأداء المالي سوف نحاول معرفة المفاهيم المرتبطة بالأداء.

مفهوم الأداء :

"يعد الأداء مفهوما جوهريا بالنسبة لمعظم منظمات الأعمال، إذ يرجع أصل كلمة الأداء إلى اللغة الإنجليزية في كلمة topertorm أما في اللغة الفرنسية وهو performer والذي يعني تنفيذ مهمة أو تأدية عمل"¹.

"يعبر عن مدى بلوغ الأهداف أو عن الاستخدام الأمثل للموارد، كما يعبر غالبا عن إنجاز المهام، وعليه يبين مستويات الكفاءة والفعالية التي تحققتها المؤسسة"².

"يرتبط مفهوم الأداء بشكل وثيق بالإدارة الاستراتيجية لأنه يعمل على تقييم أداء إدارة المؤسسة باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية قصيرة و طويلة الأجل"³.

يرجع سبب تنوع وتعدد تعاريف الأداء، بمفهومه الشامل، وبناء على ما سبق: يمكن القول أن الأداء هو مدى بلوغ الأهداف المرجوة باستخدام الأمثل للموارد باعتبارها نظاما شاملا ومتكاملا وديناميكي.

ثانيا: المفاهيم المرتبطة بالأداء

يرتبط الأداء بالعديد من المفردات والتي يوجزها تعريف M:Gervais حيث يعبر أن "الجمع بين الكفاءة أو الإنتاجية و الفعالية يسمح بالوصول إلى مستوى الأداء، وفما يلي نتطرق إلى كل هذه المفاهيم.

1. الكفاءة

تعرف على أنها "تعظيم العلاقة بين المدخلات والمخرجات أي : إنتاج حجم معطى من المنتجات باستعمال أقل للمدخلات، أو استعمال حجم معطى من المدخلات لتحقيق حجم أقصى من المخرجات"

¹العيداني إلياس، الإطار العام للأداء والعوامل المرتبطة به، مجلة المعيار، المركز الجامعي تيسمسيلت، العدد 1، السنة 2010، ص 243.

²مریم الأطرش، دور لوحة القيادة المالية في تحسين الأداء المالي واتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة الماستر، السنة 2011، ص 3.

³Jean_pierre_Evaluation de la performance Dune PME :Lecasdune entreprise Auvergnate conferenceFracophoneModulation et simulation organition et conduite dactivites dans I industrie et les services France mosimo du 23ou 25 avril 2003, p3

2. الفعالية

يختلف مفهوم الفعالية عن مفهوم الكفاءة من حيث أن الأخيرة تركز على العلاقة بين الاستخدام للموارد أي المدخلات ونتائج أي المخرجات، وبذلك فهي تعني بمحاولة الاستخدام الأمثل للموارد من أجل الوصول إلى المنتج النهائي، أما الفعالية فهي ترتبط بتحقيق الأهداف أي يعبر الفعالية عن فترة المنظمة على الوصول إلى أهدافها.

أولاً: تعريف تقييم الأداء

"التقييم هو اختبار دوري وشامل لأداء المؤسسة يسمح باستخراج نقاط القوة والضعف وأسبابها، مما يؤدي في الأخير إلى اكتساب نظرة واضحة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة تساعد على تصحيح فعاليتها وكفاءتها بهدف رفع مستوى أدائها"¹.

"يعرف تقييم الأداء بأنه مجموعة الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة الوحدة الاقتصادية وكفاءتها في إدارة نشاطها في جوانبه المختلفة خلال مدة زمنية محددة، ومدى مهارتها في تحويل المدخلات إلى مخرجات بالنوعية والكمية المطلوبة، وبيان قدرتها التنافسية مع الوحدات الاقتصادية المماثلة عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تقترضها وابتداع أساليب أكثر تطوراً في مجال عملها"².

"تقييم الأداء عملية إدارية مستمرة يقوم بها شخص أو أشخاص لتحليل وتقييم البيانات التي يتم تسجيلها للأداء الذي يقوم به الفرد العامل خلال عمله، والحكم على مدى قدرته وصلاحيته للقيام بالعمل الموكل إليه بهدف تحسين وتطوير أدائه وقدراته وتحمله لمسؤوليات أكبر لوظائف أعلى في المستقبل بغية تحقيق أهداف وأنشطة المنظمة".

وركز التعريف على النقاط التالية³:

1. أن تقييم الأداء عملية إدارية مستمرة.
2. أن تقييم الأداء هو تحليل للنشاط الذي يقوم به الفرد العامل
3. قدرة الفرد العامل وصلاحيته للقيام بعمله الحالي.
4. الصفات الشخصية وأسلوب التعامل مع العمل .

¹ غيدة فلة، إشكالية ترشيد إدارة الموارد البشرية، أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية على الأداء بالمؤسسات العمومية الجزائرية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3 سنة 2012، ص 118.

² نصر محمود، مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 25-26.

³ محمد عبد الوهاب، حسن عشماوي، دور تقييم الأداء في تنمية الموارد البشرية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات القاهرة، السنة 2014، ص 56.

5. مدى قدرة الفرد العامل على تحمل المسؤولية في المستقبل.

6. إمكانية تحمل العامل وتقلده لمناصب عليا في المستقبل.

7. ضرورة أن تشمل عملية التقييم معايير كمية ونوعية.

وعليه فإن "تقييم الأداء عملية، القصد منها التوصل إلى الحكم على درجة كفاءة وفعالية المؤسسة ككل، و لكافة جوانب النشاطات والعلاقات المختلفة، وأنّ عملية التقييم بهذا يجب أن تكون شاملة لكل جزئيات و أقسام النشاط في المؤسسة، فيتم تقييم كل مركز على حدى ثمّ تجميع النتائج لتصل إلى التقييم الشامل للمؤسسة ككل"¹.

ثانيا: أهداف تقييم الأداء²:

تعدد الأطراف التي تقوم بعملية التقييم، فقد يقوم بها المسير داخل المؤسسة، مكتب دراسات، أو البنكي الذي يجري الدراسة المسبقة قبل إقراض زبونة المال لمعرفة قدرته على تسديد الدين. فلكل هدف أهدافه الخاصة، إلا أن أهداف عملية التقييم تتمثل عموما في:

- ❖ السماح باختيار مدى استغلال الموارد المتاحة والمتوفرة داخل المؤسسة وبشكل فعال وفق الأهداف المسطرة.
- ❖ اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تفادي الفوارق الناتجة عن سوء التسيير في المستقبل، والتي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المرتقبة.
- ❖ يساعد نظام تقييم الأداء السليم الذي يتميز بالشمولية، الاستمرارية والمرونة أعضاء المؤسسة على العمل بجدية مستقبلا وذلك من خلال إبراز نقاط القوة ومحاوله تفادي نقاط الضعف.

المطلب الثاني: مراحل و أسس تقييم الأداء المالي

سنتطرق في هذا المطلب الى مراحل تقييم الاداء المالي وكذا اسسه

أولاً: مراحل تقييم الأداء

يمر تقييم كفاءة الأداء بالمراحل الأتية³:

¹ صابر عباسي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، دراسة فعالية قياسية لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة، مذكرة الماجستير، محاسبة وجباية، 2012، ص85.

² اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مرجع سابق، ص 24.

³ يحيى غني النجار، تقييم المشروعات تحليل معايير ومؤشرات دراسات الجدوى وتقييم كفاءة الأداء، دار الدجلة للنشر والتوزيع، بدون سنة النشر، ص403-

المرحلة الأولى: مرحلة جمع البيانات الإحصائية

تتمثل مصادر هذه البيانات في أهداف الخطة الاقتصادية المتعلقة بفرع النشاط والمشروع موضوع التقييم وكذلك في الدراسة الاقتصادية التمهيدية والأبحاث الأولية الخاصة بالمشروع كما تنبثق من مجريات التنفيذ الفعلي ومن واقع مراحل العمل به.

المرحلة الثانية: مرحلة التحليل الفني والمالي

تراجع في هذه المحلة الجوانب الفنية الخاصة بالمشروع وكذلك بقصد التحقق من أن التنفيذ قد جاء وفقا للتصميم المعتمد للمشروع.

يجب أن يقترن التحليل الفني بالتحليل الاقتصادي والمالي للتأكد من أن رأس المال الثابت والعامل متحققان بالمقادير وبالنسب السابق تقريرها في خطة المشروع، كما يجب التحقق من رأس المال المقترض ينطبق في مواصفاتها الخاصة بالمقدار وسعر الفائدة وأقساط الاندثار مع ما كان مستهدفا للمشروع، ويتوجب أيضا التثبت من أن التشغيل يجري من حيث مراحل ومستلزماته ومنتجاته وتسويقها على النحو الذي كان معتمدا في تقييم الإجازة. ويمكن الاعتماد في ذلك كله على معايير تقييم الإجازة فضلا عن بعض المعايير الخاصة بالأداء.

المرحلة الثالثة: مرحلة الحكم على نتائج التحليل

أن تقييم الأداء يتم بغرض التأكد من المواصفات والمعايير التي اختبرت لإقامة المشروع قد جاءت على نحو ما كان منبغى وأن التنفيذ يسير نحو الأهداف المحددة للمشروع.

قامت الكثير من الدراسات تقييم كفاءة الأداء بتقسيم المراحل الثلاثة أعلاه إلى خطوات وأطلقت عليها أيضا تسمية مراحل، وقد أردتها كما يأتي:

1. التعرف على البرامج، خطة التنفيذ.
2. التعرف على معايير ومقاييس الأداء.
3. قياس الأداء الفعلي (النتائج).
4. مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط.
5. تحديد الانحرافات والاختلافات والفروقات مع تحديد مراكز المسؤولية.
6. اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على الهدف المخطط.

ثانيا: أسس تقييم الأداء المالي

ترتكز عملية تقييم الأداء على مجموعة من الأسس العامة هي¹:

تحديد أهداف المنظمة:

لكل منظمة عدد من الأهداف تسعى إلى تحقيقها، لذلك ينبغي أولاً تحديد هذه الأهداف ودراستها للتعرف على مدى دقتها وواقعتها، ويتمثل التحديد الدقيق لأهداف المنظمات في تجربة الهدف العام وتحويله إلى مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تعبر عن أوجه النشاط الرئيسية تعبيراً دقيقاً وبطريقة عملية على أن يتم ترتيب الأهداف بحسب أهميتها النسبية ومدى ارتباطها بالأهداف القومية.

1. وضع الخطط التفصيلية لتحقيق الأهداف:

وضع الخطط التفصيلية لكل مجال من مجالات النشاط يعكس السياسات الخاصة بتحديد الموارد الإنتاجية اللازمة، ثم كيفية الحصول عليها من ناحية، وتحديد تلك الموارد بشكل يحقق أقصى استفادة ممكنة من ناحية أخرى. والخطط التفصيلية تعني وضع خطة أو أكثر لكل مجال من مجالات النشاط وفي خلال الفترة المحددة، ويتطلب تعدد الخطط ضرورة التنسيق فيما بينها على ضوء الأهداف الموضوعية حتى يمكن من واقع هذه الخطط وضع الخطة الرئيسية المتكاملة للنشاط.

2. تحديد مراكز المسؤولية:

تتطلب عملية تقييم الأداء ضرورة تحديد مراكز المسؤولية المختلفة، والتي تتمثل في الوحدات التنظيمية أو الإدارات المختصة بأداء نشاط معين، ولها سلطة اتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط، وفي حدود الموارد الإنتاجية الموضوعية تحت تصرفها.

وتتطلب عملية تقييم الأداء كذلك إيضاح اختصاصات كل مركز من مراكز المسؤولية، ونوع العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز بعضها البعض، ومدى تأثير نشاط كل مركز على أنشطة المراكز الأخرى.

ويستمد التحديد الواضح لمراكز المسؤولية في أي نشاط أهميته من عاملين اثنين هما:

أ- أن إجراء تقييم الأداء المؤسسي على الوجه الأكمل، يقتضي تقييم أداء كل مركز من مراكز المسؤولية في

المنظمة موضوع البحث للحكم على الأداء الداخلي.

¹ محمد قدرى حسن، إدارة الأداء المتميز، (قياس الأداء-تقييم الأداء-تحسين الأداء مؤسسيا وفرديا)، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، السنة 2015م، ص187-190.

ب- إذا اقتصر عملية تقييم الأداء المؤسسي على دراسة الأداء الإجمالي للمنظمة، فإن تقييم الأداء يكون عن مدى تحقيق الأهداف المحددة، وكذلك تفسير الانحراف عن عدم تحقيق هذه الأهداف، وتحليل ذلك، بغرض التعرف على أسباب هذا الانحراف، والمراكز الإدارية المسؤولة عنه.

3. تحديد معايير أداء النشاط:

تعتبر خطوة تحديد المعايير التي سيتم على أساسها تقييم أداء المنظمة بأكملها، أو على مستوى مراكز المسؤولية فيها، من أهم الجوانب في عملية التقييم، لذا كان من الضروري انتقاء المعايير والمؤشرات التي تعبر أصدق تعبير عن مستوى الأداء بالنسبة لكل مركز من مراكز المسؤولية، وبالنسبة للمنظمة ككل، ويتم ذلك عن طريق:

أ- المعايير التي يمكن اختبار الأداء الفعلي على ضوءها، تتحدد بعدد الأنواع المختلفة من النتائج الفعلية الناتجة عن تنفيذ المنظمة لمسؤولياتها، ويزداد هذا التعدد مع ارتفاع المستوى الإداري الذي يتم تقييم أدائه، وهذا يقتضي التفهم السليم والتحديد الواضح لأهداف ووظائف المنظمة، والتنظيم والعلاقات القائمة بين مراكز المسؤولية.

ب- تحديد معدلات معايير تقييم الأداء، وما إذا كانت تحقق الهدف المطلوب، أو أقل من الواجب تحقيقه، أو أكثر لا يجوز تجاوزه، يتطلب القيام بالدراسة التفصيلية لأهداف الوحدة الإدارية، وللنتائج التي تترتب على عدم تحقيق المعدل، أو تجاوزه، وفي بعض الحالات تتحدد المعدلات في ضوء الأداء الفعلي للفترات السابقة.

ت- ترتيب المعايير التي يتم اختيارها ترتيباً يبين مدى أولويتها وأهميتها وعدم اتخاذ معيار واحد يتم على أساسه الحكم على مستوى أداء المنظمة، وإعطاء كل معيار وزناً بقدر أهميته في تحقيق الهدف، وتتوقف الأهمية النسبية للهدف على مدى ارتباطه بأحد أهداف الوحدة الإدارية موضوع التقييم، وعلى مدى أهمية هذا الهدف بالنسبة لمجموعة أهداف المنظمة.

4. توافر جهاز مناسب للرقابة على التنفيذ:

تتطلب عملية تقييم الأداء ضرورة وجود جهاز يختص بمتابعة ومراقبة التنفيذ الفعلي وتسجيل النتائج لاستخدامها في الأغراض الإدارية، ويستمد جهاز الرقابة أهميته من الارتباط الوثيق بين فاعلية الرقابة ومدى دقة البيانات المسجلة، إذ تعتمد نتائج التقييم في موضوعيتها على دقة جميع البيانات وتسجيلها.

5. تصميم نظام معلومات لمتابعة حصر البيانات المتعلقة بالأداء الفعلي:

نجاح عملية تقييم الأداء يتطلب وجود نظام للمعلومات يعمل على تجميع البيانات المتعلقة بنتائج التنفيذ الفعلي حتى يمكن استخدامها كمدخلات للدراسة والتحليل بغرض التوصل إلى النتائج المتعلقة بتقييم أعمال المنظمة وإعداد التقرير الخاص بذلك، وتوافر نظام المعلومات فقط لا يكفي، بل لابد من انسيابية هذه المعلومات في اتجاهها، التغذية العادية والتغذية العكسية.

المطلب الثالث: معوقات تقييم الأداء

تواجه عملية تقييم الأداء بالمؤسسة الكثير من المشاكل والتحديات التي يجب العمل على إيجاد حلول لها، حيث تعتبر الصعوبة في تحديد مؤشرات لقياس الأداء من المعوقات التي تواجه الإدارة، خاصة وأن لكل مؤسسة أهدافا تختلف عن الأخرى الأمر الذي يجعل الاعتماد على معايير موحدة في تقييم الأداء في غاية الصعوبة.

وبصفة عامة فإن من أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات في تقييم أدائها نذكر¹:

- الصعوبة في تحديد الأهداف من عملية التقييم بدقة من أجل الوصول إلى تحديد نموذج متكامل وواضح وعلى درجة من الدقة والموضوعية في تقييم الأداء.
- الصعوبة في تشخيص وتحليل ودراسة الإنجاز بهدف تقييمه، وهنا يجب تحديد الأولويات والجوانب الأكثر أهمية وارتباطا بالأداء في عملية التقييم.
- الصعوبة في تطوير المؤشرات الكمية والنوعية لقياس أداء المؤسسة، حيث قد تختلف المؤشرات الواجب تطويرها من المؤسسة إلى أخرى.
- النقص في الموارد البشرية اللازمة لتصميم نظم القياس وتفسير النتائج، حيث تتطلب عملية التقييم درجة عالية من الخبرات والكفاءات في هذا المجال.

المبحث الثاني: عموميات حول النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي، ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر (19) عندما كان يستعين فيها أنذاك المستخدمين وأصحاب الصلة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ولعل أهم ما ساعد على إنشاؤها بين المحللين والمستخدمين سهولة استخراجها وفهمها و إمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء وأوجه النشاط المختلفة.

¹ غيدة فلة، إشكالية ترشيد إدارة الموارد البشرية، مرجع سابق، ص 123.

المطلب الأول: مفهوم النسب المالية وأهميتها

يعتبر التحليل المالي بواسطة النسب المالية من أهم وأقدم الأدوات المستخدمة في تحليل الميزانية المحاسبية للمؤسسة والحكم على نجاحها.

أولاً: مفهوم النسب المالية

يمكن تعريف النسب المالي بالعديد من التعاريف ونسوق منها التعاريف التالية :

- يقصد بالنسب المالية العلاقة بين متغيرين (رقمين) تربطهما علاقة عضوية أو دلالة مشتركة، حين يصعب الاستدلال بكل واحد منها بشكل مطلق، فالرقم المالي المجرد في كثير من الأحيان يكون الاعتماد عليه مضللاً عندما يكون بشكل منفرد، وبالتالي يجب النظر إلى الأرقام وهي مرتبطة أو منسوبة إلى بعضها حتى تتمكن من الوصول إلى صورة معينة عم الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة¹.
- النسب المالية أداة من أدوات التحليل المالي توفر مقياس لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية².
- تعرف النسب المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين ن فحافة مجمل الربح مثلاً grossprofit تمثل العلاقة بين يتواجد كل منها على قائمة الدخل وهذان البندان هما: مجمل الربح وهو الربح التشغيل، في حين يظهر الآخر وهو جملة الموجودات بالميزانية³.

ثانياً: أهمية النسب المالية

ومن خلال هذه التعاريف نستخلص أن النسب المالية تلعب دوراً مهماً في تشخيص الحالة المالية للمؤسسة وذلك من خلال مايلي⁴:

- ✓ تقدم لنا معلومات وإيضاحات حول فعالية المؤسسة وتوازنها المالي.
- ✓ تمكن من متابعة تطورات المؤسسة لفترات متعددة.
- ✓ متابعة الوضعية المالية للمؤسسة والسماح للمسيرين باتخاذ قرارات التسيير.
- ✓ تمكن من معرفة إمكانية المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي، مرجع سابق، ص44.

² مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، 2011، ص 127.

³ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2006، ص31.

⁴ محمد مطر، التحليل المالي والأساليب والأدوات والاستخدامات، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1997، ص37.

✓ تحديد مدى استطاعة المؤسسة على تسديد التزاماتها الطويلة.

المطلب الثاني: أسس وحدود استخدام النسب المالية في التحليل المالي

أولاً: أسس استخدام النسب المالية في التحليل المالي

هناك مجموعة من القواعد والأسس التي يجب على المحلل المالي أخذها بعين الاعتبار عند العمل على استخدام النسب كطريقة لإعداد التحليل المطلوب، وتمثل هذه الأسس في¹:

❖ تحديد الهدف من عملية التحليل بوضوح:

لابد على المحلل المالي أن يتعرف على الهدف الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه من عملية التحليل، وتحديد الهدف بدقة يساعد على فهم المحلل لطبيعة عمله، واختباره للتسلسل المنطقي والصحيح لعملية التحليل.

❖ تحديد نطاق البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التحليل:

يجب على المحلل المالي أن يستند إلى الهدف المراد تحقيقه من أجل تحديد مصادر البيانات التي يستعين بها، والقوائم المشمولة، وتحديد الفترة المالية الخاضعة لعملية التحليل.

❖ تحديد الحد الأدنى والأقصى المقبول لكل نسبة:

تعد نتيجة النسبة المحسوبة دلالة واضحة على طبيعة ما تمثله من عناصر أو نشاطات المؤسسة، لكن ليس بالضرورة دائماً أن يدل ارتفاع النسبة على مستوى جيد في جميع الأحوال لذلك لابد من وضع حدود تبين متى تكون النسبة مقبولة أو جيدة، ومتى تكون غير مقبولة.

❖ وضع نسب معيارية للنسب المحسوبة:

يتم وضع نسب معيارية يمكن مقارنتها مع النسب المحسوبة لتحليل نشاطات المؤسسة وبالتالي معرفة وضع المؤسسة نسبة إلى الأوضاع المعيارية، ويتم تفسير معاني النسب الخاصة بالمؤسسة بالمقارنة بالنسب المعيارية الموضوعية.

❖ اختيار النسب التي تحقق الهدف من التحليل:

يتجاوز عدد النسب التي يمكن تركيبها للعشرات، وكل نسبة تؤدي إلى تحقيق هدف يختلف عن الهدف الذي تؤديه النسبة الأخرى، لذلك يجب على المحلل المالي أن يختار النسب التي تؤدي إلى تحقيق الهدف من التحليل الذي يقوم به.

❖ تركيب النسب الإضافية بطريقة منطقية:

¹ اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مرجع سابق، ص 40-41.

عندما تكون هناك حاجة إلى ترتيب نسب لها وظائف خاصة بهدف التحليل فإن هناك أسسا تؤخذ بعين الإعتبار عند تركيبها وتمثل في:

أ- يجب أن تؤدي النسب المركبة إلى إيجاد علاقات وظيفية بين نشاطين في المؤسسة مثل علاقة صافي الربح مع المبيعات.

ب- يجب ان تؤدي النسب المركبة إلى تقييم وتحليل العلاقة بين النشاطات مع بعض المؤشرات الاقتصادية.

ت- يجب أن تركيب النسب بطريقة تعمل على تحقيق أهداف محددة مثل نسبة الدخل إلى حقوق المساهمين، بهدف إظهار كفاءة عمليات المؤسسة في تحقيق عائد على أموال مساهميها.

❖ تحديد المعنى الصحيح والتفسير الواقعي لما تعنيه كل نسبة، والدلائل والمؤشرات التي تشير إليها تلك النسبة.

ثانيا: حدود استخدام النسب المالية في التحليل المالي

على الرغم من قدرة النسب المالية في توفير معلومات مهمة عن قدرات الشركة وتقييم ميزتها التنافسية، إلا هناك بعض المحددات تعيق استخدام النسب المالية لأغراض تقييم الأداء لاسيما مع المنافسين ومن أهم هذه المحددات¹:

✓ اختلاف طرق تقييم المخزون بين الشركات لاسيما الصناعية منها، فالبعض يستخدم طريقة ما يرد أولا يخرج

أولا (FIFO) في حين شركات تستخدم طريقة ما يرد أخيرا يخرج أولا (LIFO) ومثل هذا الاختلاف يجعل من الصعب مقارنة كفاءة إدارة المخزون والربحية بين الشركات.

✓ اختلاف الطرق المعتمدة في تحديد قيمة الإهلاك السنوي الأمر الذي ينعكس على الربح التشغيلي من العمليات، ويجعل الشركات في موقف يصعب المقارنة مع الشركات الأخرى، سواء كان الإهلاك للموجودات الملموسة أو غير الملموسة (مثل شهرة المحل وبراءات الاختراع).

✓ أن التضخم من العوامل المهمة التي تؤدي إلى نتائج غير حقيقية للنسب المالية، فعلى سبيل المثال الموجودات الثابتة تقيم بالكلفة الدفترية التاريخية وغيرها من الفقرات التي قد تشتري بأسعار مختلفة ويتطلب إدراجها في الميزانية العمومية بأسعارها، لذلك إذا لم تعالج آثار التضخم على البيانات المحاسبية، تفقد النسب المالية قيمتها كأداة تحليل، وهناك مدخلين الأول التكلفة التاريخية المعدلة وبموجب معامل تعديل يتغير بتغير معدل التضخم، ومدخل التكلفة الجارية وبموجبه تستخدم بدائل متعددة لتمثيل الكلفة الجارية، وفي إطار المقارنة والقياس للأداء المالي تبقى المشكلة قائمة عند المحلل المالي لاختلاف هذه المداخييل.

¹ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، مرجع سابق، ص 110-111.

✓ أن النسب المالية تعطي صورة لأداء الشركة المالي عند نقطة زمنية محددة وبالتالي فهي لا تأخذ بنظر الإعتبار التغيرات الحاصلة خلال الفترة المحاسبية المعتمدة لإعداد الكشوفات المالية، الأمر الذي يؤثر على مصداقية هذه النسب كأداة للتنبؤ وقراءة المستقبل.

المطلب الثالث: تحليل الشمولي بواسطة النسب المالية

تتاح أمام المحلل المالي العديد من النسب التي تستخدم لتقييم الأداء وترشيد القرارات وتقييم المركز المالي والتنفيذي، بل أن المحلل المالي يستطيع أن يشتق نسب أخرى وفق ترتيب علاقة ما بين البسط و المقام، شرط أن تكون نتيجة تلك العلاقة ذات مدلول معين تعطي تفسيراً لأحد جوانب الأداء في المؤسسة وأهم هذه النسب ما يلي:

فرع الأول: نسبة السيولة

تعتبر السيولة من أهم الأمور التي يهتم بها المحلل المالي والأطراف الأخرى سواء إدارة المشروع أو الجهات المهتمة بمدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل أو طويلة الأجل مثل الدائنين والمقرضين والبنوك وغيرهم، ومن أهم نسب السيولة¹:

➤ نسب التداول Curent Ratio

وتسمى هذه النسبة أحيانا بنسبة رأس المال العامل لأنها عبارة عن نسبة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة وهما مكونات رأس المال العامل، وتحسب كالآتي:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل والتي يحل أجلها في الفترة القصيرة القادمة والتي تقل عادة عن نسبة مالية وبعضها قد يحل خلال شهر من تاريخ الميزانية مثل الأجور المستحقة. ولذلك فإن هذه النسبة يجب أن تستخدم بحذر عند الوقوف على مركز الشركة النقدي في الفترة القصيرة، فبعض الأصول المتداولة يصعب تحويله إلى نقدية في الفترة القصيرة مثل المخزون، خاصة في الصناعات التي تتميز بمعدل دوران بطيء للمخزون.

➤ نسبة السيولة السريعة Quick Ratio

¹كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، السنة 2001، ص207.

هي عبارة عن شبه النقدية وشبه النقدية (السندات الحكومية) الى الخصوم المتداولة وتقتصر هذه النسبة على الأصول المتداولة التي تمتاز بعدم تعرضها تقريبا لأي انكماش في القيمة عند التصفية وتحسب كمايلي¹:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{مجموع الأصول المتداولة - المخزون السلعي}}{\text{مجموع الخصوم المتداولة}}$$

تعتبر هذه النسبة تدقيقا في نسبة التداول لأنها تقيس مدى قدرة المؤسسة على دفع التزاماتها القصيرة الأجل من النقد والأوراق المالية و الديون الموجودة لديها دون الاعتماد على البضاعة، وحيث أنه لا مجال لي تساؤل بخصوص سيولة النقد المتوفر وكذلك الأوراق المالية إلى حدما، لذا فإن أهمية النسبة تعتمد إلى حد معين على نوعية الديون.

➤ نسبة سيولة الأصول

تبين هذه النسبة مدى سيولة أصول المؤسسة، وذلك بمقارنة الأصول المتداولة مع إجمالي الأصول وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة سيولة الأصول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

أو

$$\text{نسبة سيولة الأصول} = \frac{\text{رأس المال الإجمالي}}{\text{مجموع الأصول}}$$

كلما كانت هذه النسبة أكبر من 05 فهذا يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة وعند ارتفاع هذه النسبة يعني أن هناك استثمار مستهلك أي قديم وبالتالي يؤثر على مردودية المؤسسة سلبا وعند انخفاض نسبة سيولة الأصول فهذا يعني أن هناك إمكانية تحسين مردودية المؤسسة في المدى القصير والمتوسط.

➤ نسبة السيولة المختصرة

تبين هذه النسبة مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق، خاصة في المؤسسات ذات المخزون بطيء

¹ شدرى معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوفقة بومرداس، 2009، ص 159.

التوازن، فالحقوق المتمثلة في القيم غير الجاهزة (القيم القابلة للتحقيق) والقيم الجاهزة هي أسرع استجابة لتسديد الديون المستحقة من قيم الاستغلال (المخزونات)، وتحسب وفق العلاقة التالية¹:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{القيم القابلة للتحقيق} + \text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

عادة ما تكون هذه النسبة محدودة بين حد أدنى يساوي 0.3 وحد أقصى 0.5 أي تكون القيم الجاهزة تساوي إلى نصف الديون قصيرة الأجل أو أقل.

الفرع الثاني: نسب النشاط والمردودية والهيكلية

سأسلط الضوء في هذا الفرع على نسب النشاط والمردودية و الهيكلية

أ- نسب النشاط

تتم هذه النسب في العموم بمدى فاعلية وكفاءة المنشأة محل الدراسة في إستخدام الموارد المالية المتاحة لديها، ويعني مصطلح إستخدام الموارد هنا بأوجه استثمارها، والتي غالبا ما تكون متمثلة في أصولها المتداولة والثابتة، وبالتالي تهدف هذه النسب إلى قياس كفاءة وفاعلية الشركة في الاستثمار الأمثل لأصولها، كما تبين كفاءة الأداء والربحية للشركة في المدى الطويل، ويتم ذلك من خلال نسبة عناصر الأصول للمنشأة لرقم المبيعات، حيث تفرض هذه النسب وجود نوع من التوازن بين عناصر الأصول ورقم المبيعات، وبالتالي فهي تعطي للمحلل صورة عن كفاءة الأداء، وتتكون نسب النشاط من النسب التالية²:

■ معدل دوران مجموع الأصول

يعبر هذا المعدل عن مدى كفاءة الإدارة في إدارة مجموع الأصول وتوليد مبيعات منها، ويتم احتساب معدل دوران مجموع الأصول بقسمة صافي المبيعات السنوية على مجموع أصول الشركة، ويحسب هذا المعدل وفق المعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

¹ عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان، طبعة الثانية، بدون سنة النشر، ص73.

² محمد مبروك ابو زيد، التحليل المالي (شركات وأسواق مالية)، مرجع سابق، ص149-150.

ليس هناك معدل معياري لهذه النسبة الا أنه يمكن مقارنة النسبة المتحصل عليها بنسبة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، فإذا كان معدل المؤسسة أكبر من معدل القطاع فهذا يعني ان المؤسسة تعمل قريبا من مستوى طاقتها الكاملة مما يعني انه لا يمكن زيادة حجم النشاط دون زيادة رأس المال العامل المستثمر أما إذا كان معدل المؤسسة منخفضا مقارنة بمعدل القطاع فهذا دليل على وجود أصول غير مستغلة أي ان هناك أصول زائدة لا ضرورة لها. ويقتضي الأمر عند دراسة معدل دوران الأصول كمؤشر تحليلي لتقييم قدرة وفاعلية الأصول في تزايد حجم المبيعات ضرورة متابعة حجم الاستثمار في الأصول من ناحية توزيعه بين الاستثمار في الأصول المتداولة.

■ معدل دوران الأصول المتداولة

توضح هذه النسبة درجة كفاءة الشركة في استخدام الأصول المتداولة وتوليد مبيعات منها، وتحسب هذه النسبة بقسمة صافي المبيعات على مجموع الأصول المتداولة:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}}$$

■ معدل دوران الأصول الثابتة

تبين هذه النسبة درجة كفاءة الشركة في استخدام الأصول الثابتة وتوليد مبيعات منها، وتحسب هذه النسبة بتقسيم صافي المبيعات على الأصول الثابتة للشركة.

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول الثابتة}}$$

يشبه معدل دوران الأصول الثابتة معدل دوران الأصول المتداولة إلى حد كبير، حيث يعبر ارتفاع معدل الدوران للأصول الثابتة، عن كفاءة الإدارة في استخدام و استغلال الأصول الثابتة، مما قد يعني ضرورة زيادة الاستثمار فيها، وانخفاض هذا المعدل يعني الاستثمار الزائد عن الحاجة في الأصول الثابتة، وهو ما يترتب عليه التوصية بعدم شراء أصول رأسمالية إضافية.

■ نسب دوران المخزون

تتم هذه النسب بتقدير عدد المرات التي تتجدد فيها المخزونات ومعرفة المدة التي يستغرق من اجل تحويلها من مخزونات إلى حقوق في حالة البيع على الحساب أو على سيولة جاهزة في حالة البيع النقدي ولحساب هذه النسب يجب التمييز بين المؤسسات التجارية، و المؤسسات الصناعية حسب العلاقة التالية¹:

■ المؤسسات التجارية

مدة دوران البضائع = متوسط المخزون / تكلفة شراء البضاعة

■ المؤسسات الصناعية

مدة دوران المواد الأولية = متوسط المخزون / تكلفة شراء المواد الأولية 360x يوم.

مدة دوران المنتجات التامة = متوسط المخزون / تكلفة المنتجات التامة 390x يوم الصنع

من النسب السابقة يمكن استنتاج عدد الدورات في السنة :

عدد دورات البضائع = المشتريات السنوية من البضائع / متوسط المخزون .

عدد دورات المواد الأولية = المشتريات من المواد الأولية المستهلكة سنويا / متوسط المخزون .

عدد دورات المنتج التام = تكلفة الإنتاج السنوية / متوسط المخزون.

■ نسبة دوران الحقوق

¹ عاطف وليد أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجماعي، الإسكندرية، 2006، ص98.

تسمح هذه النسبة بمعرفة مدة آجال تحصيل الحقوق.

$$\text{مدة دوران الحقوق} = \text{مجموع حقوق الزبائن (الزبائن + أوراق القبض)} / \text{رقم الأعمال بما فيه الرسوم} * 360 \text{ يوم.}$$

عدد دوران الحقوق = رقم الأعمال بما فيه الرسوم / مجموع الحقوق على الزبائن.

■ نسبة دوران الموردين:

تتم هذه النسب بتحديد المدة المتوسطة ما على المؤسسة من ديون اتجاه الموردين وتميز بين المؤسسات التجارية والصناعية نظرا لاختلاف في إعادة المشتريات.

✓ المؤسسات التجارية:

$$\text{مدة دوران الموردين} = \text{مجموع قيمة الموردين} + \text{أوراق الدفع} / \text{مشتريات البضائع} * 360.$$

✓ المؤسسات الصناعية¹:

$$\text{مدة دوران الموردين} = \text{مجموع قيمة الموردين} + \text{أوراق الدفع} / \text{مشتريات المواد الأولية} * 360.$$

ب- نسب المردودية

تتاح أمام المحلل المالي للوصول إلى غايته من تحليل المردودية مجموعة من المؤشرات المالية نتطرق إليها فيما يلي²:

● نسبة مردودية الأموال الخاصة

تعبر عن النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين، فنتيجة هذه النسبة تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة من أموال المساهمين من ربح صافي، وتمثل هذه النسبة أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين، وكلما كانت نتيجة هذه المسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم والسندات.

¹ عدنان هاشم، رحيم السمراي، الإدارة المالية منهج التحليل الشامل، الجامعة مفتوحة، ليبيا، 1997، ص 270.

² اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مرجع سابق، ص 55.

نسبة ربحية الأموال الخاصة = الربح الصافي / الأموال الخاصة * 100

■ نسبة مردودية الأصول:

تعتبر هذه النسبة عن نتيجة المقارنة بين ما تحصلت عليه المؤسسة وما استخدمته في عملية النشاط.

نسبة مردودية الأصول = النتيجة الإجمال/مجموع الأصول

■ نسبة مردودية النشاط:

تمثل العائد الناتج عن عملية الاستغلال فالعبرة ليست بضخامة رقم الأعمال ولكن بما يقدمه رقم الأعمال من نتيجة وتحسب وفق ما يلي¹:

نسبة مردودية النشاط = النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال

فهي تهتم بقياس مدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفتها مبيعاتها عالية.

■ نسبة مردودية الأموال الدائمة :

تشمل الأموال الدائمة، الأموال الخاصة والديون طويلة الأجل مضافا إليها سندات المساهمة فلما أضفنا في المقام الديون الطويلة الأجل و سندات المساهمة فان البسط يجب كذلك أن يحتوي أيضا عوائد هذه الديون، فتصبح النسبة على الشكل التالي :

نسبة مردودية الأموال الدائمة = النتيجة الصافية + فوائد الديون /

الأموال الخاصة + الديون وسندات المساهمة

¹ اليمن السعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداة المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مرجع سابق، ص 56.

ت- النسب الهيكلية

وهي النسب المالية التي تمثل العلاقة بين قيمة بندين أو أكثر من بنود القائمة المالية في لحظة زمنية معينة، وعلى مدار نفس الفترة المحاسبية مثل: نسبة التداول، ونسبة المديونية والعائد على الأصول.. الخ. أي أن العلاقة هنا تقوم بين بندين أو أكثر ولكن على مدار الفترة المحاسبية نفسها. وما يجدر ذكره هنا هو أن النسب الهيكلية يمكن اشتقاقها إما من بيانات قائمة الدخل فقط مثل نسبة حافة مجمل الربح، أو من مدة دوران البضائع = متوسط المخزون / تكلفة شراء البضاعة المباعة $360 \times$ يوم. بيانات قائمة المركز المالي فقط مثل نسبة السيولة، أو من بيانات القائمتين معا مثل معدل دوران الأصول¹. وتتمثل فيما يلي:

1. نسبة هيكلية الأصول:

نسبة هيكلية الأصول المتداولة = الأصول المتداولة / مجموع الأصول.

نسبة هيكلية الأصول الثابتة = الأصول الثابتة / مجموع الأصول.

2. نسبة هيكلية الخصوم:

نسبة هيكلية الأموال الدائمة = الأموال الدائمة / مجموع الخصوم.

نسبة هيكلية الديون طويلة الأجل = الديون طويلة الأجل / مجموع الخصوم.

نسبة هيكلية الديون قصيرة الأجل = الديون قصيرة الأجل / مجموع الخصوم.

*وهناك نسب أخرى تتمثل فيما يلي:

أولا :نسب التمويل²:

تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها. ويكتسب المدى الذي تذهب إليه المؤسسة في الاقتراض أهمية خاصة من جوانب عديدة أهمها التأثير على كل من العائد والخطر. ولغرض تقييم الأداء المرتبط بمدى اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل المقترضة، فإن المحلل المالي يلجأ إلى العديد من المؤشرات المالية، وسوف نتطرق فيما يلي إلى أهمها.

➤ نسبة التمويل الخارجي (نسبة الإقراض)

¹ محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، مرجع سابق، ص 32.

² سارة قدوري، دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 8-9.

يتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول}$$

➤ نسبة التمويل الخاص :

يتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} / \text{الأصول الثابتة}$$

ثانيا: نسب المديونية

تقيس لنا هذه المجموعة من النسب مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على مواردها المالية الذاتية وعلى لأموال الأجنبية، على اعتبار أن الأموال الخاصة لا تكفي عادة لتمويل الاستثمارات، كما أن الاعتماد على الديون بشكل مبالغ فيه يمكن أن يؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس والخروج من دائرة الأعمال نتيجة عدم تمكنها من تسديد مستحقات الدائنين. وتقاس مديونية المؤسسة بمجموعة من النسب من أهمها :

➤ نسبة المديونية الكاملة :

يتم حساب نسبة المديونية الكاملة وفق الصيغة التالية :

$$\text{نسبة المديونية الكاملة} = \text{إجمالي الديون} / \text{الأموال الخاصة}$$

➤ نسبة الاستقلالية المالية :

يتم حساب نسبة الاستقلالية المالية وفق الصيغة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \text{الأموال الخاصة} / \text{مجموع الخصوم}$$

الفرع الثالث: مؤشرات الربحية:

من أكثر الموضوعات التحليلية التي تهتم بها الإدارة المالية في شركات الأعمال هو الربحية، فتحقيقها يعني التحسن في الأداء التشغيلي، ويعكس كفاءة السياسات والإجراءات والقرارات التي اتخذتها الإدارة المالية. كما أن هذه المجموعة من النسب تظهر الآثار المشتركة للسيولة والمديونية وإدارة الموجودات على النتائج التشغيلية لشركة الأعمال¹.

يمكن تقسيم نسب الربحية إلى قسمين²:

أولاً : نسب الربحية المرتبطة بالمبيعات

تقوم هذه النسب على أساس أن المنشآت يجب أن تكون قادرة على تحقيق الربح الكافي من كل دينار حصلت عليه من إيرادات المبيعات، بحيث تستخدم هذه الأرباح في تغطية مصاريف التشغيل، وفوائد القروض، أما الفشل في ذلك فسيخلق مشكلة لدى المنشأة في سداد هذه المصاريف وفي تحقيق صافي ربح يستفيد منه المساهمين ويحصلون من خلاله على عائد معقول عن استثماراتهم. هذا وتصنف هذه على أنها من نسب قائمة الدخل حيث تستخرج مختلف بنودها من تلك القائمة، وتضم هذه النسب :

1. نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات

كما تعرف هذه النسبة بنسبة هامش الربح، ويتم من خلالها قياس قدرة المنشآت على تحقيق الأرباح من النشاط الرئيسي كنشاط الاتجار في البضائع في المنشآت التجارية، ويمكن الحصول على هذه النسبة من خلال الصيغة التالية:

$$\text{نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات} = \text{مجمّل الربح} / \text{صافي المبيعات}$$

¹ حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مرجع سابق، ص 136.

² مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري وتطبيقي، مرجع سابق، ص 139-143.

2. نسبة مصاريف التشغيل إلى صافي المبيعات

تبين هذه النسبة مقداراً ما تستنزفه مصاريف التشغيل من صافي المبيعات ويمكن احتساب هذه النسبة من خلال الصيغة التالية:

$$\text{نسبة مصاريف التشغيل إلى صافي المبيعات} = \frac{\text{مصاريف التشغيل}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وتتضمن مصاريف التشغيل المصاريف الإدارية والعمومية ومصاريف البيع والتوزيع، وتبين مؤشرات الارتفاع في هذه النسبة كبر حجم المصاريف التي أنفقت من قبل المنشأة على النشاط التشغيلي، وهو ما يعتبر مؤشراً سلبياً إذا لم يكن هناك ما يبرره، ويمكن للمحلل المالي أن يحكم على اتجاهات هذه النسبة من خلال مقارنتها بمثيلاتها في المنشآت ذات الطبيعة المماثلة. أما إذا أراد المحلل المالي التعرف بشيء من التفصيل على مصاريف التشغيل وأوجه إنفاقها فيمكنه أن يستعين بالنسبتين التاليتين:

- نسبة المصاريف الإدارية والعمومية إلى صافي المبيعات = المصاريف الإدارية العمومية / صافي المبيعات
- نسبة مصاريف البيع والتوزيع إلى صافي المبيعات = مصاريف البيع والتوزيع / صافي المبيعات

3. نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات

تقيس هذه النسبة العلاقة بين صافي الربح وصافي المبيعات، ويتم ذلك من خلال الصيغة التالية:

$$\text{نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

تحصل المنشآت على صافي الربح بعد تغطية كلف المبيعات ومصاريف التشغيل والفوائد والضرائب، ويشكل صافي الربح مؤشراً هاماً على قدرة الإدارة في تسيير أنشطة المنشأة بفعالية ونجاح، وهو ممكنها من تحقيق الإيرادات الكافية لتغطية كافة المصاريف.

ثانياً: نسب الربحية المرتبطة بالاستثمارات:

تعبر مجموعة النسب هذه عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام المصادر المتاحة، هذا ويعبر العائد المرتفع عن كفاءة في الإدارة، ولكن يجب الانتباه لأن تكون السبب الرئيسي لارتفاع الأرباح ناتجاً عن انخفاض رأس المال المستثمر في المؤسسة أو نتيجة لاستهلاك الجزء الأكبر من الأصول العاملة فيها¹.

¹ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مرجع سابق، ص 329.

أ- نسبة صافي الربح إلى الأصول

تعتبر هذه النسبة عن العلاقة بين صافي الربح والأصول، وتأخذ هذه النسبة الصيغة التالية¹:

$$\text{العائد على الأصول} = \text{صافي الربح} / \text{مجموع الأصول}$$

ويتم من خلال هذه النسبة رصد كفاءة المنشأة في توليد الأرباح من الأصول، حيث الحصول على مؤشر عال يبين الكفاءة العالية في تحقيق الأرباح من الأصول بينما المؤشر المتدني يبين عكس ذلك. ويعود سبب الارتفاع في هذه النسبة لارتفاع صافي الربح ونجاح المنشأة في تحقيق مستوى عال من الدخل، بينما يكون سبب الانخفاض مرده إلى فشل المنشأة في تحقيق أرباح عالية نتيجة لزيادة الكلف والمصاريف أو بسبب الزيادة في إجمالي الأصول نتيجة لشراء أصول جديدة، لذا فإن المقام في هذه النسبة يمكن أن يكون متوسط إجمالي الأصول. ويجب الإشارة هنا إلى أن هناك من يرى أن نسبة العائد على الأصول يجب أن تكون بالصيغة التالية إذا أردنا أن نحكم بشكل دقيق على كفاءة الإدارة في

استغلال أصولها لتحقيق الأرباح = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول

1. معدل العائد على حق الملكية : Return on Equity

تشير هذه النسبة عن ربحية الدينار الواحد المستثمر من قبل ملاك الشركة، أي أنها تعكس ربحية الاستثمار الممتلك والمنطق، كلما زادت هذه النسبة كلما عبرت عن كفاءة الإدارة المالية في استغلال أموال الملاك لضمان عائد مرضي لهم والعكس يحصل عندما تنخفض هذه النسبة دون المعايير المعتمدة للمقارنة². المهتم ان هذه النسبة تعتبر أحد أهم النسب المالية التي تداولها في سوق الأوراق المالية لأنها تعكس ربحية السهم الواحد، وبالتأكيد فإن ارتفاع ربحية السهم الواحد لا بد وأن تؤثر على تعظيم القيمة السوقية للسهم في السوق. تحسب هذه النسبة من خلال العلاقة الآتية:

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \text{صافي الربح بعد الفائدة والضريبة} /$$

حق الملكية.

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان المطارنة، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري وتطبيقي، مرجع سابق، ص 143-144.

² حمزة محمود الزبيدي، الادارة المالية المتقدمة، مرجع سابق، ص 137.

المبحث الثالث : دراسة مؤشرات التوازن المالي

يعتبر التوازن المالي أهم الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة، والذي ينطلق من القاعدة العامة المتمثلة في ضرورة تقابل قيمة مصادر التمويل ومدة وجودها بالمؤسسة، وحسب النظام المحاسبي المالي فان عناصر القوائم المالية مرتبة ترتيبا عاكس للوضعية المالية مما يسهل عملية احتساب و التحليل للأداء المالي للمؤسسة بمؤشرات التوازن المالي وسوف توضح هذه المؤشرات في المطالب الآتية:

المطلب الأول : رأس المال العامل FR.

1-تعريف رأس المال العاملFR:

"وهو عبارة عن جزء من الأموال المتميز بدرجة استحقاقية ضعيفة والذي يستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة¹.

"تمثل إجمالي المبالغ التي تستثمرها المؤسسة في الأصول قصيرة الأجل، ويعرف رأس المال العامل بأنه إجمالي الأصول المتداولة مطروحا منها إجمالي الخصوم المتداولة، وهو رأس المال الفائض المستعمل أثناء دورة الاستغلال. أو يقصد برأس المال العامل الفائض من الاستثمار الإجمالي للمؤسسة في الموجودات طويلة الاجل من خلال الأموال الدائمة، ويستخدم في الحكم على مقدرة المؤسسة على التزاماتها في الأجل القيصر"². ويمكن حساب رأس المال العامل تبعا لمنظورين³:

منظور أعلى الميزانية: يعبر رأس المال العامل على العلاقة بين الأموال الدائمة الأصول الثابتة بحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

ويمكن التمييز بين ثلاث حالات للتحليل المالي:

¹ - P. Conso، R. Lavaud، **Fonds de roulement et politique financière**, Dunod، Paris، 1982، P. 08.

² شعيب شنوف، تحليل المالي الحديث- طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص214.

³ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، (الادارة المالية)، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2006 ، 68-69.

الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب: في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل.



| | |
|------------------|-----------------|
| الأصول الثابتة | الأموال الدائمة |
| الأصول المتداولة | FR |
| | ق.ق.أ |

الحالة الثانية: رأس المال العامل سالب: في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلبي جزء منها هذه الاحتياجات فقط مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.



| | |
|------------------|-----------------|
| الأصول الثابتة | الأموال الدائمة |
| FR | ق.ق.أ |
| الأصول المتداولة | |

الحالة الثالثة: رأس المال العامل معدوم: وهي حالة نادرة الحدوث إذ تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

| | |
|------------------|-----------------|
| الأصول الثابتة | الأموال الدائمة |
| الأصول المتداولة | ق.ق.أ. |

منظور أدنى الميزانية¹: يعبر رأس المال عن الفرق بين الأصول المتداولة والقروض قصيرة الأجل.

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - القروض قصيرة الأجل

حيث يمثل FR من ادنى الميزانية مدى قدرة المؤسسة على الاستجابة للاستحقاقات القصيرة الأجل عن طريق تحويل أصول المتداولة - وهي الأكثر قابلية للتحويل إلى سيولة - إلى نقود سائلة يتم بواسطة تسديد القروض قصيرة الأجل وهناك ثلاث حالات لهذا المؤشر:

الحالة الأولى: $FR > 0$ أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، ويتبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل، حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دور هام في التوازن المالي للمؤسسة.

الحالة الثانية: $FR = 0$ في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز و هي حالة مثلى نادرة الحدوث.

الحالة الثالثة: $FR < 0$ في هذه الحالة تكون الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في الأجل القصير وغير كافية لتغطية الاستحقاقات التي تسدد في الأجل القصير.

2- أنواع رأس المال العامل: وتتمثل في ما يلي:

➤ رأس المال العامل الخاص:

وهو المقدار المتبقي من الأموال الخاصة بعد تمويل الأصول الثابتة ويحسب بإحدى العلاقتين التاليتين:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة.

رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة - مجموع الديون.

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، (الإدارة المالية)، مرجع سابق. ص 70.

➤ رأس المال العامل الصافي (الدائم)¹:

يمكن تعريفه على انه الفرق بين الأصول المتداولة و الديون القصيرة الأجل و غالبا ما يكون رقما موجبا و يعتبر مقياسا مقبولا للسيولة و طيحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الصافي (الدائم) = الأصول المتداولة - الديون القصيرة الأجل.

-العوامل المؤثرة في حجم رأس المال العامل الصافي:

يؤثر على حجم رأس المال العامل الصافي عدة عوامل أهمها:

✓ طبيعة الإنتاج: فكلما كانت دورة الإنتاج طويلة كانت الحاجة إلى رأس المال العامل أكبر و بالتالي فإن الوحدات

الصناعية تحتاج إلى رأس مال عامل أكبر من الوحدات التجارية و في الصناعات الثقيلة أكبر من الصناعات التحويلية و الغذائية و هكذا.

✓ طبيعة المواد الأولية المستخدمة: هل أن المواد الضرورية للإنتاج متوفرة في الأسواق بشكل دائم و بالتالي لا يوجد

ضرورة لشراء كميات كبيرة منها و تخزينها أم أنها موسمية يجب شرائها عند موسمها و تخزينها كالأقطان مثلا.

✓ طبيعة العملية التسويقية: هل تسوق المنتجات بسرعة بمعنى ارتفاع معدل دوران المبيعات و هذا يعني انخفاض

حجم رأس المال العامل و العكس صحيح.

✓ طبيعة الائتمان و التحصيل: هل تحصل الوحدة على فترة ائتمان من الدائنين كما تعطي هي لمدينها فترة ائتمان

للسداد؟

ذلك انه كلما كانت فترة الائتمان الممنوحة للمدين اقل من الفترة التي تحصل عليها الوحدة كلما كانت الحاجة

إلى حجم رأس المال العامل اقل و العكس صحيح.

3- لتغيرات في صافي رأس المال العامل وأسبابها²:

يتغير حجم رأس المال العامل الصافي بين فترة وأخرى ويكون التغير أحيانا بالزيادة وأحيانا أخرى بالنقصان ولا بد

للإدارة الواحدة من دراسة هذه المتغيرات ومعرفة أسبابها وذلك من أجل رسم خططها وسياساتها المستقبلية.

أ) أسباب نقص رأس المال العامل الصافي:

✓ النقص في الأموال الدائمة (تخفيض رأس المال، تسديد الديون الطويلة الأجل، وتوزيع جزء من الاحتياطيات).

¹ بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي في تقييم الأداء ، مذكرة الماجستير، جامعة متنوري، فسنطينة، 2011 ، ص83 .

² سمير عبد العزيز، مدخل في التحليل واتخاذ القرارات، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1997، ص332 .

✓ الاستثمار في أصول ثابتة جديدة غير ممول من أموال دائمة جديدة.

✓ الخسائر المحققة لأنها تؤدي على نقص الأموال الخاصة .

ب (أسباب زيادة رأس المال العامل الصافي:

✓ الزيادة في الأموال الدائمة (زيادة رأس المال، الحصول على ديون طويلة الأجل، تكوين الاحتياطيات).

✓ التخلي عن بعض الأصول الثابتة بالبيع.

✓ الأرباح المتحققة وغير الموزعة.

✓ مخصصات استهلاك الأصول الثابتة.

• رأس المال العامل الإجمالي:

يقصد به مجموع عناصر الأصول التي يتكفل بها النشاط الاستغلالي للمؤسسة، وهو مجموعة الأصول التي تدور في

مدة سنة أو أقل وهي تشمل مجموع الأصول المتداولة من مخزونات (قيم الاستغلال)، حقوق القيم القابلة

للتحقيق (قيم جاهزة) و منه يحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

أو

رأس المال العامل الإجمالي = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم

جاهزة.

• رأس المال العامل الأجنبي:

يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ننظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها

بل كمواد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال ويحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل

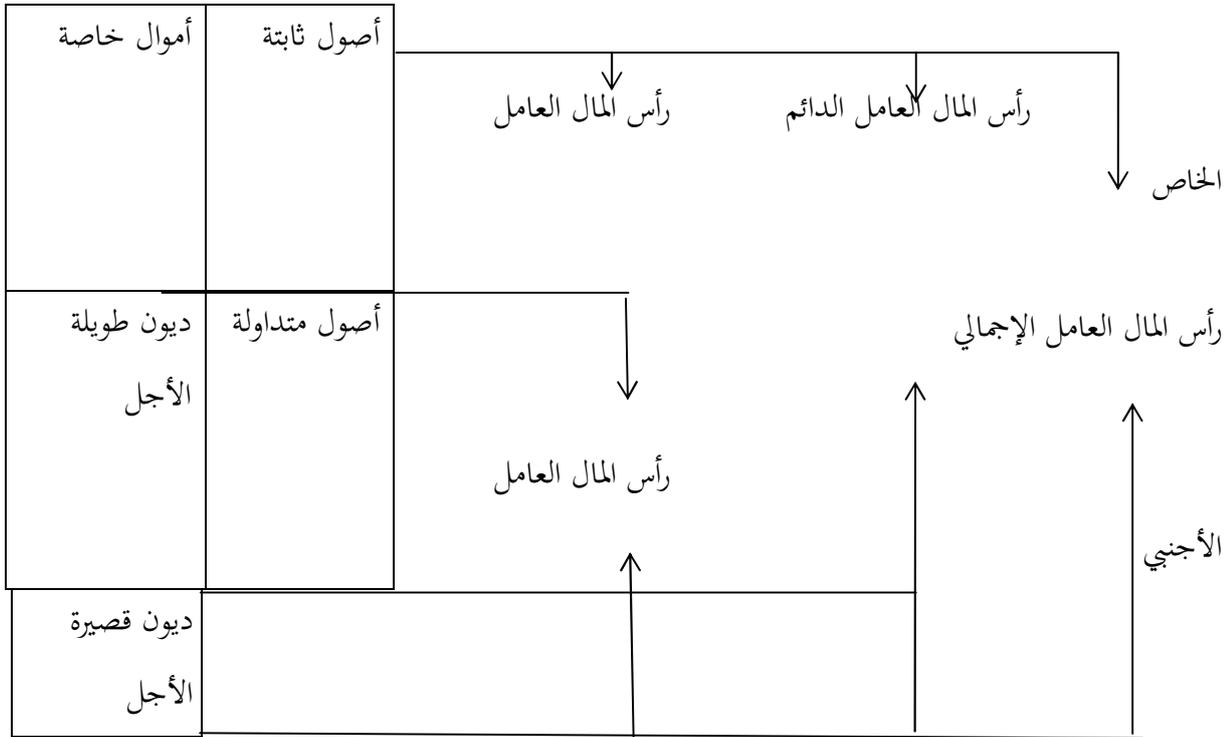
الخاص.

أو

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون.

الشكل التالي يمثل مختلف رؤوس الأموال العاملة

الشكل رقم (1-2): رؤوس الأموال العاملة



المصدر: ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999 م، ص (48).

4-أسباب تغير رأس المال العامل:

من الناحية العملية يخضع رأس المال العامل لعدة تذبذبات خلال الدورة وتحدث هذه التذبذبات أو التغيرات على مستوى الأموال الدائمة وكذا الأصول الثابتة.

4-1 انخفاض رأس المال العامل:

أ) ارتفاع الأصول الثابتة: وذلك من خلال

- شراء تسيّئات مادية.

- شراء تسيّئات غير مادية.

- شراء تسيّئات مالية.

ب) انخفاض الأموال الدائمة: وذلك من خلال

* انخفاض الأموال الخاصة:

- مساهمة الشركاء في الحسابات الجارية.

- إصدار سندات الصندوق لأكثر من سنة.

* تسديد الأموال المقترضة:

- تسديد القروض المتوسطة والطويلة الأجل.

- تسديد الحسابات الجارية للشركاء.

- تسديد سندات الصندوق.

4-2 زيادة رأس المال العامل:

أ) ارتفاع الأموال الدائمة: وذلك من خلال

* ارتفاع الأموال الخاصة:

- ارتفاع رأس المال والاحتياطات وإعانات الاستثمار.

* ارتفاع القروض طويلة الأجل:

- توزيع الاحتياطات.

- توزيع الحصص الفردية.

- توزيع خسائر الاستغلال.

ب) انخفاض الأصول الثابتة: من خلال

* اهتلاك الأصول الثابتة:

- مادية.

- غير مادية.

-مالية.

* تسديد قروض المؤسسة من قبل المؤسسات.

5- أهمية رأس المال العامل:

يعتبر رأس المال العامل كهامش أمان مالي يمكن للمؤسسة من تحقيق التوازن المالي كما أن رأس المال العامل الموجب يساعد على إعطاء حكم ملائم على الحالة الاقتصادية والمالية للمؤسسة من جهة ومواجهة مختلف الأخطاء المحتملة المتعلقة بتحقيق العناصر الدائمة اقل من سنة من جهة أخرى. هذا وبالرغم من انه يعد مؤشر أساسي في تحليل وتقييم التوازن المالي، إلا انه هناك بعض الانتقادات الموجهة له فبالنسبة للحساب الحركي لرأس المال العامل يجب معرفة ماذا سيحصل في حالة تناقص أو توقف نشاط المؤسسة للاستغلال، كما انه لا بد من معرفة كيف يصبح رأس المال العامل في حالة تحويل جزء من الديون الطويلة والمتوسطة الأجل إلى خصوم مستحقة التسديد ففي حالة مماثلة يصبح من الضروري. معرفة بدقة تاريخ تسديد الديون طويلة والمتوسطة الأجل، لان كل تسديد من هذا النوع من الديون يؤثر على مستوى رأس المال العامل¹.

5 - العوامل المؤثرة في رأس المال العامل:

هناك عدة عوامل تؤثر في رأس المال العامل نلخصها فيما يلي:

- ✓ طبيعة نشاط المؤسسة: فرأس المال العامل مرتبط بنوعية وحجم تصريف المنتجات، وبالتالي يجب تحديد طبيعة الإنتاج في المؤسسة.
- ✓ حجم نشاط المؤسسة: كلما كان نشاط المؤسسة واسعا كلما احتاجت إلى رأس مال عامل كبير و العكس صحيح .
- ✓ دورة الاستغلال: حيث نجد أن حجم رأس المال يتغير ويختلف باختلاف دورة الاستغلال، فكلما تطلب وجود حجم كبير من الأموال الدائمة لتغطيتها والعكس صحيح.
- ✓ التغيرات الموسمية: بعض المؤسسات تتميز بنشاط موسمي فيتأثر نشاطها بالتغيرات الموسمية كأن يرتفع سعر المواد الأولية في فترة معينة، لهذا يجب أن تواجه هذه الحالة بتوفير المخزونات اللازمة.

¹ خميسي فتيحة، التسيير والمالية التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص72-73.

المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل BFR

سنتناول في هذا المطلب الى تعريف احتياجات راس المال العامل

1. تعريف احتياجات رأس المال العامل BFR:

"يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال على العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية القصيرة الأجل"¹.

"احتياجات رأس المال العامل هو جزء من الاستخدامات المدرجة ضمن دورة الاستغلال أو التي تخص الذمة المالية غير مرتبطة بالاستغلال وغير مخصصة للبقاء طويلا في المؤسسة، وغير المغطاة بالموارد من نفس طبيعة الاستخدامات"².

وتحسب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقات التالية:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات التمويل - موارد التمويل.

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (مجموع الديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية).

احتياج رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية).

يعبر BFR في تاريخ معين عن FR الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، كما يعرف بأنه جزء من

الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطي من طرف الموارد الدورية، ويحسب كما يلي³:

الاحتياج في رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة) - (د.ق.أ - سلفات مصرفية)

- دورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة (قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة).

¹ زغيب مليكة، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة النشر، ص52.

² Jacky mailler, Michel remailler, op.cit., p249

³ شعيب شفوف، تحليل المالي الحديث - طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، مرجع سابق، ص 216.

- موارد التمويل مرتبطة بسرعة دوران ديون قصيرة الأجل باستثناء التسبيقات أي كل ديون قصيرة الأجل عند وقت استحقاقها ماعدا السلفات المصرفية .

وإذا كانت الديون قصيرة الأجل ما عدا السلفات المصرفية أصغر من القيم غير الجاهزة وقيم الاستغلال فهذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى أموال خارج الدورة الاستغلالية والعكس إذا كانت القروض القصيرة الأجل ما عدا السلفات المصرفية أكبر من مجموع القيم الجاهزة وقيم الاستغلال فهذا معناه أن المؤسسة ليست بحاجة إلى التمويل.

| التغير | المصدر | الآثار |
|---------------------------------------|--|---|
| زيادة الاحتياج في رأس المال | زيادة المخزونات (قيم الاستغلال زيادة الحقوق النقديات) نقصان موارد الدورة | تسيير سيئ للمؤسسة تراجع مبيعات المؤسسة |
| نقصان الاحتياج في رأس المال العامل | نقصان المخزونات نقصان الحقوق زيادة الموارد | تحسن في شروط التسيير زيادة المبيعات |

المصدر: بوشاشي بوعلام، المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة للنشر وتوزيع، الجزائر، 1998، ص 109.

2- مكونات احتياج رأس المال العامل.

من الناحية العملية تتشكل الاحتياجات لرأس المال العامل من مكونتين¹:

✓ مكونة دائمة.

✓ مكونة متغيرة.

أ) المكونة الدائمة:

تتميز مكونات دورة الاستغلال الجارية بطابع السيولة والاستحقاق توجه عناصر الاستغلال (المخزونات المتداولة) للاستهلاك أو البيع، الديون على العملاء يتم تسديدها وتحويلها إلى سيولة، ديون الموردين تسدد في أجل استحقاقها.

¹ خميسي فتيحة، التسيير المالي للمؤسسة، مرجع سابق، ص 77 .

تحدد هذه العناصر بصفة مستمرة حسب الدوران المتعلق بنشاط المؤسسة، هذا يعني أن الأصول الدورية تعوض أثناء تحويلها أو استهلاكها، يتم تمويل هذه الاحتياجات في كل مرحلة تجديدها، لذا تعتبر كاحتياجات دائمة. من ناحية تمويل هذه الاحتياجات يسمح رأس المال العامل تمويل المكونات الدائمة، إضافة إلى تشكيل هامش امان مالي لمواجهة الظروف الاستثنائية التي تخص الجزء المتغير من جهة أخرى نستطيع اعتبار المكونات الدائمة لاحتياجات رأس المال العامل كأموال عاطلة ومجمدة بناء على عدم تحقيق جزء من العمليات في أجالها العادية. في حالة مماثلة، تجد المؤسسة نفسها في مواجهة آثار مالية وخيمة كخطر السيولة وتدهور مردودية الأموال التي استعملت في تمويل هذه المكونات عمليا تستطيع المؤسسة التصرف في التركيبة المتغيرة، هذا يعني انه هناك إمكانيات تسيطر استراتيجيات محتملة بناء على حالة معينة من جهة وإعادة النظر في بعض الخطط وبالتالي يمكن تحقيق الأصول القصيرة الأجل بسرعة لكن الخطط والاستراتيجيات يعاد النظر فيها بصفة مستمرة. يمكن استنتاج من هذه الوضعية أن القرارات المتخذة على المدى القصير لا تعد حالة الضرورة تخفيض المخزونات وتعديل رأس المال العامل في حالة انخفاض محتمل لنشاط استغلال المؤسسة.

ب) المكونات المتغيرة:

بالنسبة لهذه المكونات نجد أن احتياج رأس المال العامل مرتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة نشاط المؤسسة، تتولد هذه المكونات عن التذبذبات المتعلقة بالتشغيل العادي لدورة الاستغلال (تذبذبات في رقم الأعمال أو المدفوعات التي تحدث خلال الشهر) مما يؤدي إلى إحداث تذبذبات في احتياج رأس المال العامل، تمول هذه المكونات بواسطة الخزينة وبالتالي تصبح احتياجات رأس المال العامل تساوي إلى:

$$\text{احتياج رأس المال العامل} = \text{احتياج رأس المال العامل الدائم} + \text{احتياج رأس المال}$$

العامل المتغير

وبصفة عامة يخضع احتياج رأس المال العامل لعاملين أساسيين:

- ✓ الخصوصيات القطاعية: معدل دوران المخزونات التي تتغير حسب طبيعة نشاط المؤسسة، علاقة العملاء بالموردين التي تربطها القدرة التفاوضية لبعض من المؤسسات.
- ✓ التغيرات الموسمية المرتبطة بالظواهر الطبيعية، عادات الشراء، التذبذبات ذات الطابع العشوائي.

3- حالات احتياجات رأس المال العامل:

هناك ثلاث حالات تأخذها احتياجات رأس المال العامل توضحها فيما يلي¹:

أ) احتياجات رأس المال العامل موجب: ($BFR > 0$)

في هذه الحالة تكون استخدامات دورة الاستغلال للمؤسسة أكبر من مواردها، إذ سوف تمول الاحتياجات القصيرة المدى إما بالاعتماد على الفائض في مواردها الطويلة المدى وإما بالاعتماد على موارد مالية مكتملة قصيرة المدى.

ب) احتياجات رأس المال العامل معدوم: ($BFR = 0$)

هنا استخدامات الاستغلال للمؤسسة متساوية مع مواردها، إذ ليس لديها احتياجات الاستغلال للتمويل لان الخصوم الدورية (ديون قصيرة المدى) كافية لتمويل أصولها الدورية (أصول متداولة).

ج) احتياجات رأس المال العامل سالب: ($BFR < 0$)

في هذه الحالة استخدامات الاستغلال للمؤسسة اصغر من موارد استغلالها، إذ ليس لديها احتياجات للتمويل لان الخصوم الدورية فائضة عن احتياجات التمويل في أصول الاستغلال وهذا يعني أن المؤسسة لها فائض في رأس المال العامل وذلك بعد تغطية وتمويل احتياجات الدورة.

4- العوامل المؤثرة في احتياجات رأس المال العامل:

هناك عدة عوامل مؤثرة في احتياجات رأس المال العامل ونلخصها فيما يلي:

- ✓ طبيعة النشاط: إذ يمكن أن يختلف الاحتياج في رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى رغم تساوي رقم الأعمال أي حسب طبيعة النشاط.
- ✓ دورة الإنتاج: المؤسسات التي لها دورة إنتاج طويلة وقيمة مضافة معتبرة يكون احتياج رأس المال العامل مرتفعا نظرا لارتفاع قيمة المخزونات نتيجة طول مدة الدورة.
- ✓ الاستثمارات: فالمؤسسات التي لها دورة إنتاج قصيرة وقيمة مضافة ضعيفة يكون احتياج رأس المال العامل ضعيفا وفي بعض الأحيان سلبي.
- ✓ مستوى النشاط: فالمؤسسات التي تحقق رقم أعمال مرتفع يكون احتياج رأس المال العامل أكبر نسبيا.

المطلب الثالث: الخزينة

1- تعريف الخزينة:

¹ شوية دليلية، دور التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة الماجستير، ببومرداس، 2005، ص 37.

"هي الأموال الجاهزة أو الأموال تحت التصرف، وهي كل الأموال التي تمتلكها المؤسسة والموجودة في صندوقها الخاص أو المصرف أو مركز الصكوك البريدية، والتي تستطيع أن تتكون الخزينة من استخدامها فوراً بخلاف الأموال التي تحصل عليها من آجال قصيرة أو متوسطة".¹

"الخبزينة هي مجموع السيولة التي هي تحت تصرف المؤسسة".²

"الخبزينة هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً والخبزينة هي على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود توازن مالي بالمؤسسة".³

وتأخذ الخبزينة وضعيتين هما:

الخبزينة = رأس المال العامل الدائم - احتياجات رأس المال العامل الدائم

الخبزينة = القيم جاهزة - التسبيقات بنكية.

2- حالات الخبزينة⁴:

(أ) الخبزينة موجبة : $T > 0$

أي أن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل ففي حالة هذه المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية وتقديم تسهيلات للزبائن.

الخبزينة سالبة: $T < 0$

أي أن رأس المال العامل في هذه الحالة المؤسسة في حالة عجز أي أنها غير قادرة على تسديد ديونها في أجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب حقوقها لدى الغير أو تقترض من البنوك أو التنازل عن بعض الاستثمارات دون التأثير على طاقتها الإنتاجية وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية.

الخبزينة معدومة: $T = 0$

¹ إسماعيل عرجاجي، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص 148.

² بوشاشي بوعلام، المسير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة النشر، ص 110.

³ زغيب مليكة، مرجع سابق، ص 53.

⁴ مراد حمزة، ربحي احمد، مرجع سابق، ص 57.

أي أن رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل وهذا يعني أن المؤسسة أمام خزينة مثلى والوصول إلى هذه الوضعية يتطلب الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة.

4- حالات أزمة الخزينة:

(أ) أزمة الخزينة 01: خسائر مستمرة أدت إلى تدهور الأموال الخاصة وقد أدت الخسائر المتتالية إلى تقليص فائض رأس المال العامل ويكون الحل هنا بواسطة ما يلي:

- تحقيق مردودية كافية.

- إعادة تأسيس الأموال الخاصة

(ب) أزمة الخزينة 02: خطأ في سيولة التمويل

وتكون هذه الحالة ناتجة عن استثمارات جديدة بدون الزيادة في الأموال الدائمة ولهذا فان رأس المال العامل الذي كان كافيا و

يفوق احتياجات رأس المال العامل يتدهور فجأة ويكون الحل هنا من خلال:

- زيادة الأموال الخاصة أو الديون المتوسطة والطويلة الأجل.

- بيع الاستثمارات.

(ج) أزمة الخزينة 03 :

ارتفاع سريع في احتياجات رأس المال العامل مقارنة برأس المال العامل وهنا يكون ارتفاع رأس المال العامل فقط بواسطة الأموال الخاصة، ارتفاع سريع في النشاط بفضل منتج جيد وبيع بطريقة جيدة، مما يساهم في تعزيز رأس المال العامل والحل هنا من خلال:

- تخفيض احتياجات رأس المال العامل.

- زيادة الأسعار.

- تقليص مهلة الزبائن.

- محاولة تمديد مهلة تسديد الموردون

(د) أزمة الخزينة 04

ارتفاع كبير ومفاجئ في احتياجات الاستغلال أو أن المؤسسة تواجه صعوبات في بيع منتجها الأمر الذي أدى إلى:

- ارتفاع في المخزون.
- تمديد مهلة ائتمان الزبائن لإقناعهم بالشراء.
- والحل هنا يكون ب:
- محاولة تقليص مدة التحزين والزبائن

هـ) أزمة الخزينة 05 :

- انخفاض في النشاط وهو متزامن مع خسائر مستمرة.
- أن انخفاض النشاط أدى إلى انخفاض رأس المال العامل وكذا إلى تحقيق خسائر وبالتالي تدهور الأموال الخاصة.
- و يكون الحل هنا ب:
- تحقيق مردودية كافية.
 - إعادة تأسيس الأموال الخاصة.
 - تخفيض احتياجات رأس المال العامل بالموازاة مع تخفيض النشاط.

خلاصة الفصل:

لكي يقوم المحلل المالي باتخاذ قرارات سليمة و تحقيق الأهداف والتوقعات المستقبلية التي تم رسمها، يجب عليه أن يعتمد في تحليله على عدة أدوات ومن بين هذه الأدوات نجد المؤشرات المالية والنسب المالية والتي تعتبر الأكثر شيوعا واستخدما في التحليل المالي، وذلك من خلال تحليل مختلف رؤوس الأموال العاملة بالإضافة إلى تحليل الخزينة ذلك بتدعيم هذه الأدوات بالتحليل المالي الديناميكي المتمثل في جدول التمويل و جدول تدفقات الخزينة ورؤوس الأموال لأنها تعطي قراءة صحيحة للوضع المالية للمؤسسة وتسمح لها بالكشف عن نقاط القوة والضعف فيها مما يمنح المؤسسة مجالا واسعا لاتخاذ القرارات المناسبة.

الفصل الثالث:

دراسة حالة مؤسسة

SOFACT

تمهيد:

تهدف كل مؤسسة اقتصادية سواء كانت تجارية أو صناعية أو خدماتية بشكل رئيسي إلى تحقيق الربح من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وذلك من أجل الحفاظ على بقائها أو استمراريتها وتحقيق وضعية مالية مريحة، ولهذا وجب على كل مؤسسة تقييم أدائها من خلال الاعتماد على تقنيات التحليل المالي، ومن بين هذه مؤسسات شركة صناعة النسيجة الأغذية SOFACT والتي هي محل الدراسة ولهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم شركة صناعة الأنسجة الأغذية sofact.

المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة صوفاكس.

المبحث الأول: تقديم شركة صناعة الأغطية النسيجية SOFACT

في هذا المبحث سنحاول إعطاء صورة مفصلة عن مؤسسة صوفاكت لصناعة الأغطية النسيجية بتيسميسيلت.

المطلب الأول: نشأة للمؤسسة SOFACT¹

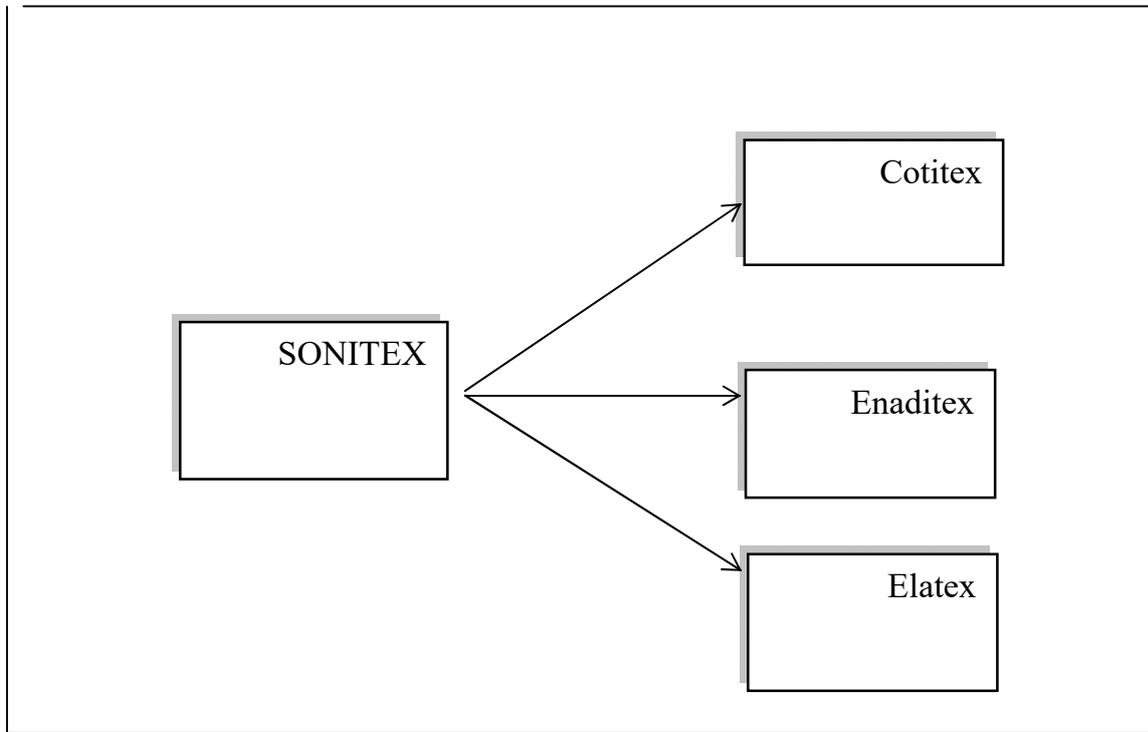
أولاً: تعريف المؤسسة

تم إنشاء مؤسسة صوفاكت لصناعة الأغطية النسيجية بعد الاستقلال سنة 1966 والتي كانت مشرفة على جميع المؤسسات عبر الوطن.

وفي سنة 1982 وقعت الهيكلية الأولى لمؤسسة SONITEX واشتقت عنها مجموعة من المؤسسات المتخصصة نذكر منها:

- Enaditex: هي مؤسسة متخصصة في توزيع المواد النسيجية.
- Cotitex: مؤسسة تقوم بخياطة الأقمشة وغيرها.
- Elatex: مؤسسة تقوم بالصناعات الصوفية.

الشكل رقم (1-3) المؤسسات المشتقة عن Sonitex



¹ القانون التأسيسي للمؤسسة SOFACT

المصدر: مديرية الموارد البشرية، المديرية التقنية

في سنة 1983 قامت مؤسسة sonitex بإبرام عقد مع مؤسسة pecstar في مومباي بالهند لإنشاء مركب لصناعة الأغطية الصوفية والنسيجية.

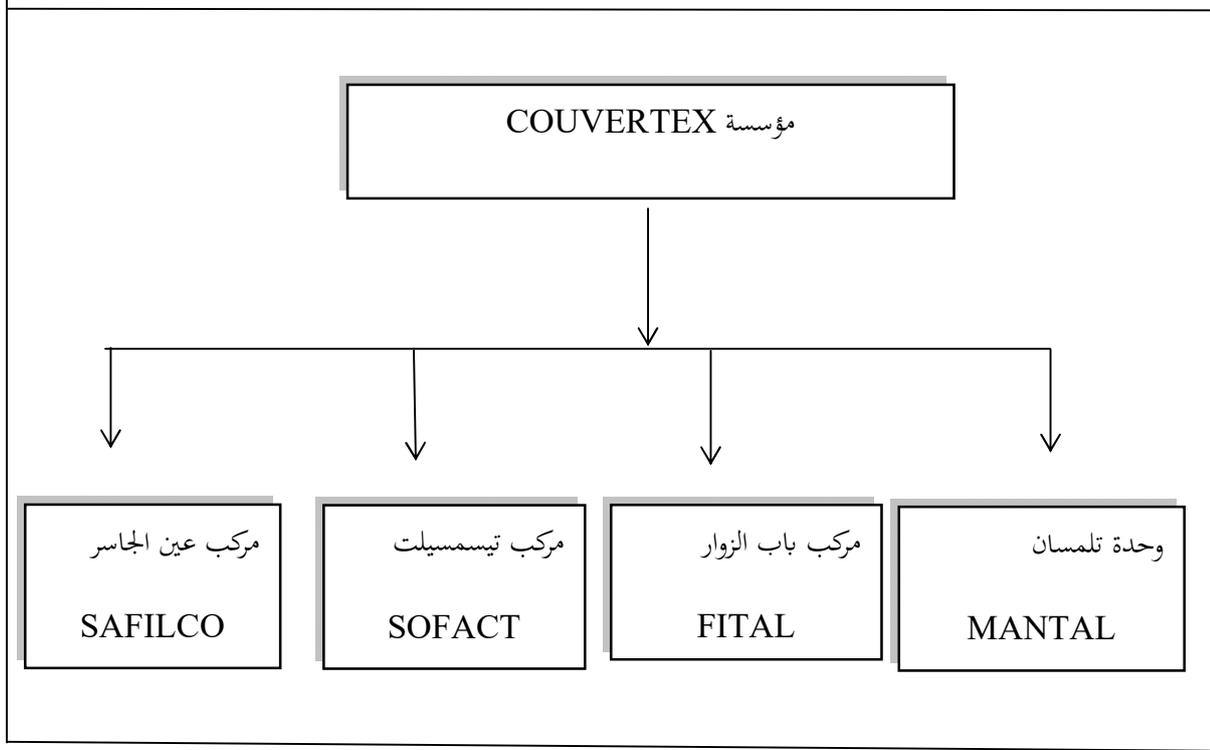
وبقيت أشغال هذا المشروع في طور الانحياز إلى غاية 1987 حيث قررت إعادة هيكلتها من جديد لتجنب الضغط الكبير.

وبموجب القرار رقم 2 لمجلس الصندوق القابض لصناعات التحويلية أربع شركات، والتي كانت عبارة عن مؤسسات فرعية لشركة الأم COUVERTEX

المنعقدة بتاريخ 09 نوفمبر 1997 وذلك إثر حل الشركة الأم COUVERTEX وهي شركة ذات أسهم والتي أنشأت بدورها بتاريخ 20 جانفي 1987 بموجب القرار المذكور أعلاه تقرير إنشاء أربع مؤسسات فرعية والتي كانت تابعة للمؤسسة الأم نذكرها فيما يلي:

- مؤسسة صوفاكت SOFACT بولاية تيسمسيلت.
- شركة فيتال FITEL باب الزوار ولاية الجزائر.
- شركة صافيلكو SAFILCO عين جاسر ولاية باتنة.
- مؤسسة مانفتال MANFTAL ولاية تلمسان.

الشكل رقم (2-3) : المؤسسات الفرعية للمؤسسة الأم



المصدر: مكتب مجلس الإدارة للمؤسسة

إن شركة الأغطية النسيجية بتيسمسيلت صوفاكت SOFACT-SPA هي شركة ذات أسهم رأسمالها 50000000000 دج، هي شركة فرعية منبثقة عن وحدات الإنتاج للشركة العمومية الاقتصادية COUVERTEX وذلك طبقاً للقرار رقم 02 لمجلس الصندوق القابض للصناعة النسيجية، بدأت الإنتاج سنة 1987م تخضع لمجمع "HOCDMAN" متخصصة في إنتاج الأغطية النسيجية، تستعمل في إنتاج هذه الأغطية المادة الأولية (صوف اصطناعي 100% ACRYLIQUE) المشتقة من مادة البترول. وفي ما يلي بطاقة شاملة عن المؤسسة:

*البطاقة التقنية للمؤسسة¹

¹تقرير الجمعية العامة، مؤسسة تكسالج سنة 2014

المؤسسة الأم: COUVERTEX TISSEMSILT.

تاريخ الإنشاء: 15-03-1998 .

المساحة الكلية: 10 هكتارات و 03 آرات .

المساحة المغطاة: 5.3 هكتار أين يوجد الورشات والمخازن، المرافق الاجتماعي والإدارة .

الطاقة الإنتاجية السنوية: 1000000 غطاء و 2000 طن من الخيط الخشن إلا أن الإنتاج الحالي لا يتعدى

450000 غطاء سنويا، لكون المؤسسة لا تعمل إلا بفوجين عوض ثلاثة أفواج حسب ما صرح به نائب رئيس

المديرية التقنية.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

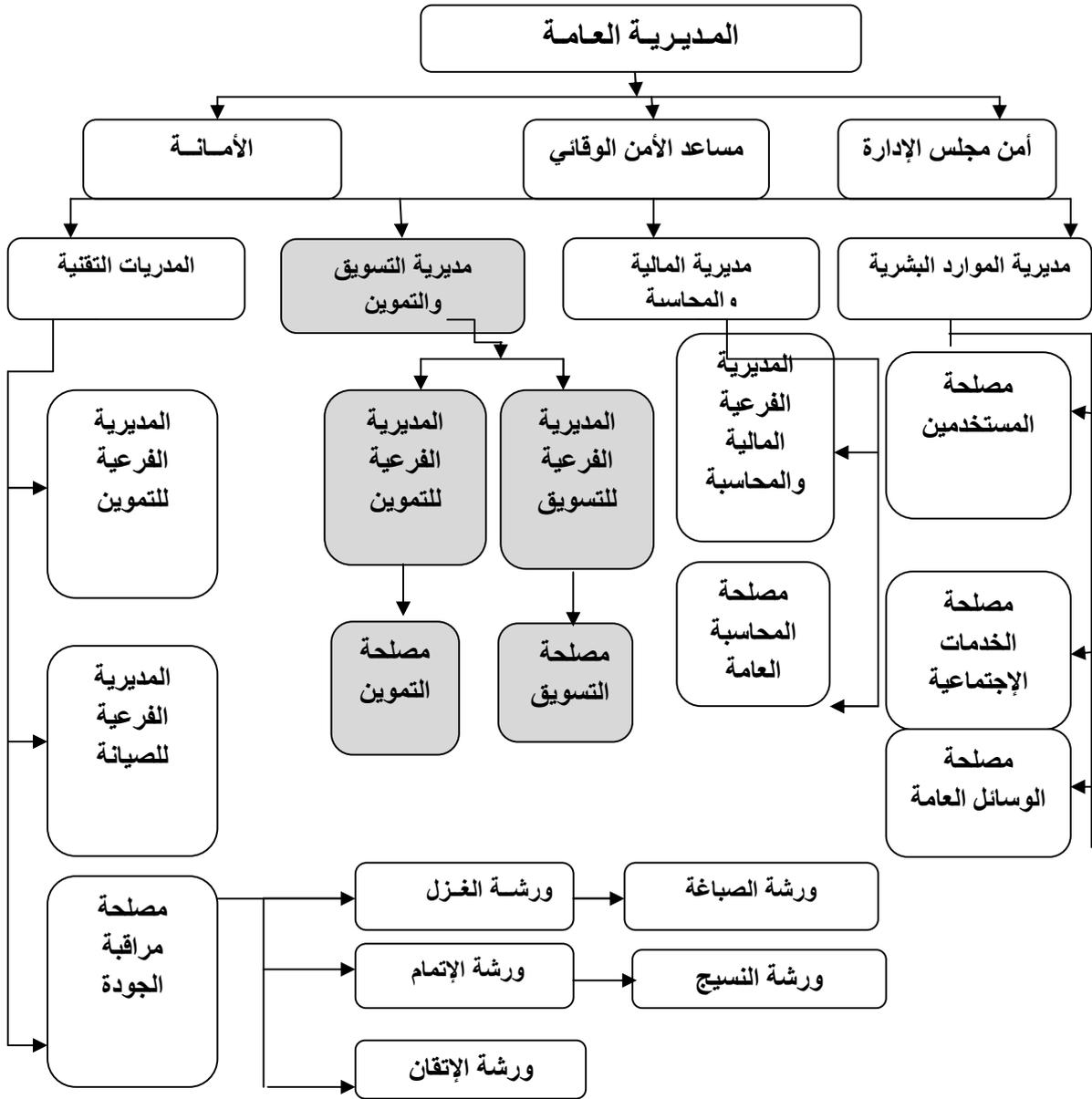
إعتمدت مؤسسة تكسالج على هيكل تنظيمي يتناسب مع حجم أنشطتها يترأسه المدير العام الذي

يشرف على قسم المنازعات القضائية وأمانة مجلس إدارة المؤسسة وعلى مصلحة الأمن الوقائي كما يقوم بعملية

المراقبة والتنسيق بين مختلف المديريات المكونة من المؤسسة والمتمثل في:

- المديرية التقنية.
- مديرية الموارد البشرية.
- مديرية التسويق والتمويل.
- مديرية المالية والمحاسبة.

الشكل رقم (3-3): الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة تكسالج (TEXALG)..



المصدر: وثائق المؤسسة.

الفرع الثالث: النشاط الاقتصادي للمؤسسة

إن نشاط أي مؤسسة يتوقف على إمكانياتها المادية والبشرية وقدرتها على توفير مصادر الدخل اللازمة لتمويل احتياجاتها، هكذا فإن مؤسسة صوفاكت حققت اكتفاء من حيث التمويل إذ بات مصدر دخلها و إيرادات مبيعات منتجاتها كما أنها استغنت عن المصادر الخارجية للتمويل كالقروض البنكية.

تختص المؤسسة في إنتاج وتسويق الأغذية النسيجية، المصنوعة محليا من مادة الأكريليك، المستوردة من عدة دول أهمها: إسبانيا، تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية، المكسيك، أندونيسيا. كما تنتج المؤسسة الخيوط الغليظة التي تباع في الغالب في القطاع الخاص بالنسيج التقليدي، للإشارة فإن مادة الأكريليك مشتقة من البترول وهي سهلة الاشتعال كما أن سعرها يتغير بتغير النفط.

حيث تبلغ قدرتها الإنتاجية المبرمجة في 2013 على 234 يوم ب 253000 وحدة غطاء و 220000 متر طول من القماش من إنجاز فوج واحد ولذا فهي تسعى من جهة إلى توفير متطلبات السوق الداخلية من الأغذية النسيجية والقضاء على البطالة من جهة أخرى.

منتجات مؤسسة صوفاكت، تتميز بخصائص تقنية تتمثل في الصلحيات الطويلة، ما أنها تهتم بتحسين نوعية منتجاتها لتلبي رغبات المستهلكين، تحت شعار "من أجل شتاء دافئ"، كما أنها تعتمد على استراتيجية تكاملية في مختلف منتجات الشركة.

المطلب الثاني: وظائف المؤسسة وأهدافها

أولاً: وظائف المؤسسة

من بين الأهداف الرئيسية لإنشاء مؤسسة صوفاكت هو توفير متطلبات السوق الداخلية والتقليل من عبئ التكاليف المرتفعة للاستيراد ومن أجل تحقيق أهدافها تقوم المؤسسة بتسطير برنامج سنوي تسعى لتحقيقه، ولهذا الغرض تقوم المؤسسة بمجموعة من الوظائف نقسمها حسب الاختصاص كما يلي:

1. في المجال الاجتماعي:

❖ استغلال كل الوسائل المتوفرة على مستوى المؤسسة للمحافظة على صحة العمال ونظافة المحيط أثناء العملية الإنتاجية.

❖ تقديم تحفيزات مالية للعمال عند تحقيقهم للإنتاج المبرمج بنسبة تفوق 20 %.

❖ توفير بعض الخدمات للعمال كالنقل العيادة الطبية ومنحهم علاوة سنة تقدر ب DA100 بعد غلق المطعم.

- ❖ منح سلفيات للعمال عند الحاجة إليها وكذا منح علاوة الخبرة المهنية.
- 2. في المجال الاقتصادي والمالي:
 - ❖ توفير المبالغ المالية اللازمة لشراء متطلبات الإنتاج وضمان استمراره.
 - ❖ مراقبة المخزون باستمرار خاصة قطع الغيار لمواجهة أي طارئ أو عطل قد يحدث على مستوى الآلات من شأنه أن يوقف عملية الإنتاج، زيادة على صعوبة استيراد القطع.
 - ❖ استغلال أكبر قدر ممكن من الطاقات الإنتاجية المتوفرة إذ بلغت نسبة الاستغلال 75%.
 - ❖ تسديد أجور العمال في الآجال المحددة.
 - ❖ توزيع جزء من الأرباح المحققة على العمال.
- ثانيا: أهداف المؤسسة ودورها في الاقتصاد الوطني
- ككل مؤسسة تحرص على بقائها في السوق فقد وضعت مؤسسة صوفاكت أهدافها الخاصة بها من أجل تطوير نفسها من جهة وبغرض المساهمة في إنعاش الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.
- 1. أهداف المؤسسة:
 - ❖ المحافظة على هذا المكسب العظيم مركب الأغذية النسيجية والذي يعتبر من الهياكل القاعدية في الصناعة النسيجية.
 - ❖ استعمال أحدث الوسائل المتطورة والتكنولوجيا في الإنتاج بغرض تحديث مواصفات المنتج.
 - التفاني في العمل للحصول على شهادة الإيزو ISO للجودة والنوعية، للإشارة فإن ISO هو اختصار لكلمة **international starding organization** أي المنظمة العالمية لتقيس وهو عملية إدارية تهدف إلى وضع معايير التي تحدد مواصفات المنتجات، وكيفية أدائها لأساليب الإنتاج والخدمات .
 - ❖ التحكم في تقنيات الإنتاج لتفادي الانحرافات.
 - ❖ تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بغرض تطوير المؤسسة والمساهمة في الاقتصاد الوطني.
- 2. دور المؤسسة في الاقتصاد الوطني:

- ❖ لقد ورثت مؤسسة صوفاكت مديونية ضخمة عن المؤسسة الأم وبالرغم من هذا فالمشكل بقيت ظروفها الإنتاجية والتجارية والتسويقية في تحسن مستمر، بل أكثر من ذلك أصبحت تساهم بشكل كبير في تدعيم خزينة الدولة عن طريق الضرائب التي تدفعها بانتظام لمصلحة الضرائب.
- ❖ تشغل المؤسسة عدد لا بأس به من العمال إذ تساهم في امتصاص البطالة.
- ❖ تعتبر ولاية تيسمسيلت من الولايات النائية التي تفتقر إلى المؤسسات الاقتصادية، لذا نجد مؤسسة صوفاكت تساهم بشكل كبير في فك العزلة عن هذه المنطقة.

المطلب الثالث: التحليل الوظيفي للهيكل التنظيمي للمؤسسة

اعتمدت مؤسسة صوفاكت هيكلًا تنظيميًا يتناسب مع طبيعة وحجم أنشطتها إذ يترأس هيكلها التنظيمي الرئيس المدير العام يشرف على قسم المنازعات القضائية وأمانة مجلس إدارة المؤسسة وعلى مصلحة الأمن الوقائي، كما يقوم بعملية المراقبة والتنسيق بين مختلف المديرات المكونة للمؤسسة المتمثلة ف:

1. مديرية الصيانة و الإنتاج.
2. مديرية الموارد البشرية.
3. مديرية التجارة و التسويق.
4. مديرية المالية و المحاسبة.

أولاً: دراسة القسم المالي والإداري لمؤسسة صوفاكت

يعد القسم المالي والإداري من أهم الأقسام الموجودة على مستوى المؤسسة، بالنظر إلى كثرة المهام الموكلة إليه، فهو يأتي بعد المسؤول الأول عن المؤسسة والضمان الأساسي لنجاحها أو فشلها.

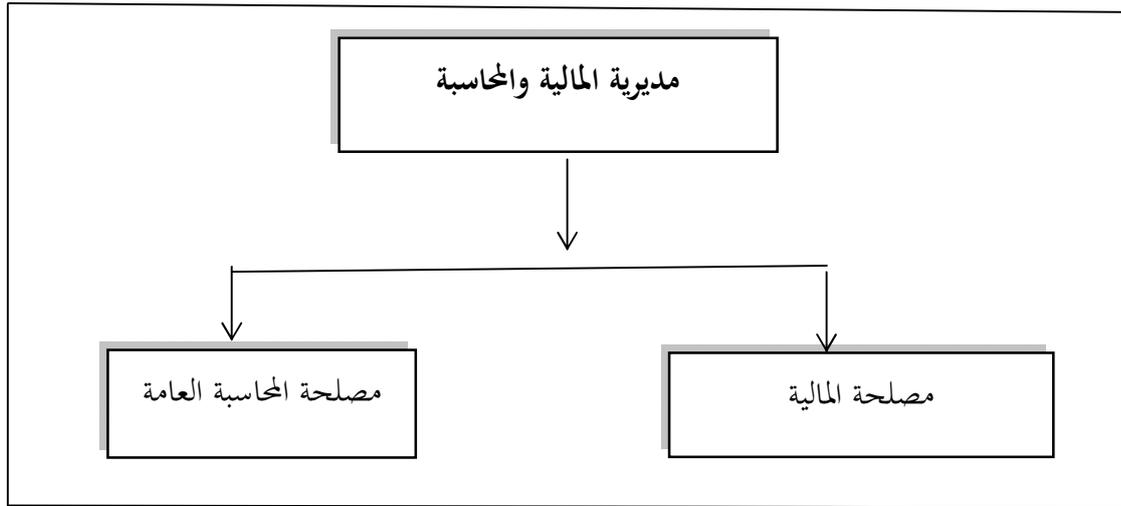
1. المديرية العامة: تتكون من المدير العام الذي يرأس المديرية العامة ويشرف على قسم المنازعات القضائية وأمانة مجلس الإدارة وقسم الأمن الوقائي.

أ. المدير العام: يسهر على التسيير الجيد للمؤسسة وتطبيق البرنامج السنوي المسطر بأكبر نسبة ممكنة.

- ب. قسم المنازعات القضائية وأمانة مجلس الإدارة: يقوم بتحرير الاستدعاءات للأعضاء مجلس الإدارة وإرسالها رفقة الملف المراد دراسته في أجل لا يتعدى 8 أيام قبل موعد الاجتماع. كما أنه مكلف بدراسة الإجراءات الإدارية والقانونية الخاصة بقسم الاجتماعي والقسم الاستعجالي والميداني.

- ج. مصلحة الأمن الوقائي: هذه المصلحة مكلفة بأمن المؤسسة والوقاية من الأخطار التي قد تنجم كالحريق.
2. المديرية المالية والمحاسبية: يتم فيها دراسة وتقييم مدى نجاح أو فشل الأهداف المسطرة، من خلال تسجيل مختلف العمليات المالية والمحاسبية، ومن ثم تحليل هذه المعطيات للوصول إلى النتيجة النهائية.

الشكل رقم (3-4): هيكل المديرية المالية والمحاسبية



المصدر: مديرية المالية والمحاسبة

- أ. مصلحة المحاسبة العامة: تقوم هذه المصلحة بتحديد النتيجة العامة للدورة كما تمثل قاعدة للتحليل المالي، وتهدف المحاسبة العامة إلى استخراج النتائج العامة بصفة عامة للسنة الماضية بصفة إجمالية لمجموع الوحدة، كما تقوم بتحديد الميزانية العامة لأخر السنة بعد تقييم التحولات التي تحدث لعناصرها خلال السنة المالية، تسعى هذه المصلحة إلى تقييم الأداء وترشيد القرارات الخاصة بالمؤسسة.

وتتضمن هذه المصلحة ثلاث أقسام:

- ❖ قسم الزبائن: في هذا القسم يتم استلام الفواتير المرسله من مصلحة التجارة، ثم يتم ترتيبها حسب نوع الزبائن والمناطق، ثم يتم مطابقة هذه الفواتير مع ما هو مسجل في الدفاتر المالية، وبعد التأكد يتم تسجيلها في الإعلام الآلي.

- ❖ قسم المبيعات الآجلة والفورية: يتولى هذا القسم العمليات التالية:

- تسجيل عمليات التسديد التي تتم في البنك أو في الصندوق
- استقبال الفواتير و وصولات التسليم من دائرة التسويق.
- مراقبة الفواتير وتسجيل عمليات البيع.

❖ **قسم الموردين:** في ظل التطور الحاصل في النظام المحاسبي فان مؤسسة صوفاكت تماشت مع هذا الواقع، وتم نقل نظامها المحاسبي إلى النظام المحاسبي الجديد من أجل مواكبة التغيرات التحولات الاقتصادية، كما يقوم هذا القسم بتسجيل مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة مع مورديها سواء كانوا موردين محليين أو أجانب.

ب. المصلحة المالية: هذه المصلحة لا تخدم الأهداف المالية التي تطمح المؤسسة في تحقيقها من خلال التحليل المالي الذي يهدف إلى معرفة ما إذا كانت المؤسسة قادرة على تحقيق سيولة كافية أم لا. كما تحاول هذه المصلحة التحكم في القرارات المالية المناسبة لنشاط المؤسسة الاقتصادي (إنتاج، تجارة، استثمار).

ثانيا: دراسة القسم الإنتاجي والتجاري للمؤسسة:

يضم هذا القسم مديرتين نشاطهما متكامل، هما المديرية التقنية ومديرية التسويق والتجارة.

1. **المديرية التقنية:** سنتطرق عند دراسة المديرية إلى مستويين: يشمل الأول المصالح التقنية والمديريات الفرعية التي تشرف على مراقبة سير العملية الإنتاجية، و المستوى الثاني الورشات التي تقوم بعملية الإنتاج .

2. **المديريات الفرعية والمصالح:** يوجد مديرتين فرعيتين ومصليحتين:

أ. **المديرية الفرعية للتموين:** يعمل بهذه المديرية 15 عاملا منهم المدير الفرعي ورئيس مصليحتين، تتفرع هذه المديرية بدورها إلى مصليحتين هما:

ب. **مصلحة الشراء:** هذه المصلحة مسؤولة عن عملية شراء المواد الأولية والاستهلاكية والقطع اللازمة للعملية الإنتاجية، إذ تقوم بعد تحضير البرنامج السنوي ومتطلبات الاستهلاك بما يلي:

- قبض تقديرات مصلحة الإنتاج والصيانة.
- الإعلان عن مناقصات وطنية ودولية للتموين.
- تسوية عملية الشراء مع الموردين عن طريق البنك الوطني.

- القيام بإجراءات الشحن والنقل والجمركة والتأمين على البضاعة لدى صندوق التأمينات.

أما بالنسبة لعملية تسوية العمليات مع الموردين و القيام بإجراءات الشحن و النقل، الجمركة و تأمين على البضاعة لدى صندوق التأمينات فهي يقوم بها المديرية العامة للمنسوجات الجزائرية "TEXALG" باعتبار أن مؤسسة صوفاكت تابعة لهذه المديرية ماليا و سياسيا و اقتصاديا فهي من يقوم بهذه الإجراءات حتى بالنسبة لشراء المادة الأولية فهي تقوم بدراسة لطلب الذي ترسله مؤسسة صوفاكت، و يكون الشراء خارجي للمادة الأولية "الأكرليك" بالإضافة لقطع الغيار و مواد التلوين عن طريق مناقصات دولية تسدد عن طريق البنك الوطني الجزائري.

ج. مصلحة تسيير المخزون: يكون عملها على مستوى المخازن إذ تقوم بالإجراءات التالية:

حساب كميات المواد الداخلة إلى المخازن، مراقبة نوعية المواد المقتناة، تحرير وصل الاستلام ومراقبة الفواتير تحرير سند إخراج السلع من المخازن.

د. المديرية الفرعية للصيانة: يعمل بها 62 عامل منهم رئيس المديرية الفرعية و 05 رؤساء مصالح، تلعب هذه المديرية دورا لا غنى عنه في النشاط اليومي للمؤسسة إذ تقوم بتصليح أي عطب من شأنه أن يعيق العملية الإنتاجية، كما أنها تبدي رأيها فيما يخص تجديد المعدات القديمة واقتناء الآلات الجديدة: مكتب الدراسات - مصلحة الصيانة - مصلحة الكهرباء - مصلحة التصنيع - مصلحة معالجة المياه - مصلحة البرمجة - مصلحة مراقبة الجودة والتنوعية.

3. مديرية التسويق والتجارة: يأتي دور هذه المديرية بعد آخر مرحلة من الإنتاج أي الإتقان والتغليف وهي

تقسم إلى مديرتين فرعيتين هما: الفرعية للتسويق والمديرية الفرعية للتجارة.

أ. المديرية الفرعية للتسويق: إن الدور الأساسي لهذه المديرية هو بيع المنتج بمختلف الوسائل ومن أجل ذلك انتهجت المؤسسة سياسة اقتصادية تسمح لها بإيجاد منافع لمنتجاتها واكتساح السوق، ولذا تبنت عدة طرق للوصول إلى هدفها المنشود.

ب. المديرية الفرعية للتجارة: وهي مسؤولة عن تسيير مخزونات المنتج النهائي كما تقوم بإجراءات البيع وإنهاء المعاملات مع الزبائن، إذ تتعامل مع عدة فئات من العملاء منهم سك الأمن، الجامعات، الثانويات، ومختلف

القطاعات العمومية، إضافة إلى الخواص سواء كانوا متعاقدين أو جدد وهذا حسب تصريح المدير الفرعي للتجارة، تعمل مديرية التجارة بالتنسيق مع مديرتي الإنتاج والمحاسبة فيما يخص علاقاتها بمديرية الإنتاج.

4. **مديرية الموارد البشرية:** تعد مديرية الموارد البشرية مسؤولة عن متابعة النشاطات اليومية للمؤسسة إذ تطلع هذه المديرية لمهام كثيفة ومعقدة نظرا لعدد العمال الكبير الذي تتعامل معه فعلى مؤسسة صوفاكت تقوم بتسيير ملفات 265 عاملا وهي تتوفر على مجموعة من الدفاتر والسجلات الرسمية التي يلتزم بها المستخدمون وهي:

- سجل الأجور.
- سجل العطل مدفوعة الأجر.
- سجل حوادث العمل.
- سجل حفظ الصحة و الأمن و طب العمل.

تقدم هذه السجلات إلى مفتشيه العمل ومحافظة الحسابات , للاطلاع عليها ومراقبتها إذا طلبت من طرف هؤلاء وعلى العموم فإن مديرية تسيير الموارد البشرية تهتم بوضع سياسات لتسيير الموارد البشرية الملائمة مع السياق الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسة مع احترام القوانين المعمول بها . وعلى العموم فإن مديرية الموارد البشرية تهتم بوضع سياسة لتسيير الموارد البشرية الملائمة مع السياق الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسة مع احترام القوانين المعمول بها و تتمثل مسؤوليتها الأساسية في:

- ضمان الاحتياطات الكمية و الكيفية للمؤسسة من حيث الموارد البشرية.
- وضع استراتيجية لتسيير الموارد البشرية تضمن الشمولية.
- أخذ مسؤولية هيكل المؤسسة و التحضير لقرارات المدير العام فيما يخص الهياكل الزائلة.
- الحرص على معرفة العلاقات في المؤسسة و القيام بإجراءات الوقاية في حالة حدوث صراعات بين العمال.
- تنظيم و تحضير المفاوضات الجماعية مع النقابات.
- تنظيم و تطوير طلب العمال.

المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة صوفاكت باستخدام التوازن المالي و النسب المالية تعتبر القوائم المالية تشخيص للعمليات المحاسبية التي قامت بها المؤسسة خلال الدورة، حيث تسمح بإعطاء صورة معبرة الأداء المؤسسة والوضعية المالية لتدفقات الخزينة وتتميز كذلك بالشفافية والمصادقية وفي هذا السدد سنتطرق إلى القوائم المالية مؤسسة صوفاكت و تشخيص الوضعية المالية لها وعرض النتائج التوازن المالي لسنوات 2015/2012.

المطلب الاول : تحليل الوضعية المالية لمؤسسة SOFACT باستخدام التوازنات المالية

❖ تحليل الميزانية باستخدام التوازنات المالية

أولاً: إعداد الميزانية المالية للمؤسسة صوفاكت

حساب الأموال الدائمة

الأموال الدائمة = مجموع الخصوم - الديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (3-1) : الميزانية المالية المختصرة لسنة 2012. الوحدة د. ج

| جانب الأصول | | جانب الخصوم | |
|----------------------------|--------------|--------------------|--------------|
| الأصول غير جارية (الثابتة) | 1413943187.3 | الأموال الدائمة | 1607149258 |
| الأصول الجارية (المتداولة) | 283662550 | الأموال الخاصة | 1563485574.3 |
| قيم الإستغلال | 248908540.2 | الديون طويلة الأجل | 43663683.62 |

| | | | |
|---------------------|-----------------------|---------------------|---------------------|
| | | | قيم قابلة للتحقيق |
| 90456479.49 | الديون قصيرة الأجل | 31613828.54 | |
| | | | قيم الجاهزة |
| | | 3140181.34 | |
| 1697605737.4 | مجموع الخصوم | 1697605737.4 | مجموع الأصول |

المصدر: تم إنجازها من طرف الطالبين انطلاقاً من الملحق (1)

الجدول رقم (3-2) : الميزانية المالية المختصرة لسنة 2013. الوحدة د.ج

| جانب الخصوم | | جانب الأصول | |
|----------------------|-----------------------|--------------------|----------------------------|
| 1569630717 | الأموال الدائمة | 1401816926.3 | الأصول غير جارية (الثابتة) |
| 1544143359.15 | الأموال الخاصة | 276492129.03 | الأصول الجارية (المتداولة) |
| 51949519.88 | الديون طويلة الأجل | 213844610.1 | قيم الإستغلال |
| | | 55851987.74 | قيم قابلة للتحقيق |
| 82216176.31 | الديون قصيرة الأجل | 6795531.18 | قيم الجاهزة |
| | | | |
| 1678309055.34 | مجموع الخصوم | 167830955.3 | مجموع الأصول |

المصدر: تم إنجازها من طرف الطالبين انطلاقاً من الملحق (2)

الجدول رقم (3-3) : الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014. الوحدة د.ج

| جانب الأصول | | جانب الخصوم | |
|----------------------------|--------------|--------------------|--------------|
| الأصول غير جارية (الثابتة) | 1376669498.3 | الأموال الدائمة | 1540326796 |
| الأصول الجارية (المتداولة) | 247733735.27 | الأموال الخاصة | 1439724419.9 |
| قيم الإستغلال | 212080045.61 | الديون طويلة الأجل | 56059219.86 |
| قيم قابلة للتحقيق | 33240971.93 | الديون قصيرة الأجل | 127719593.77 |
| قيم الجاهزة | 2412717.73 | مجموع الخصوم | 1624403233.6 |
| مجموع الأصول | 1624403233.6 | | |

المصدر: تم إنجازها من طرف الطالبتين انطلاقا من الملحق(3)

الجدول رقم (4-3) : الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015. الوحدة د.ج

| جانب الأصول | | جانب الخصوم | |
|----------------------------|--------------|--------------------|---------------|
| الأصول غير جارية (الثابتة) | 1473347048.6 | الأموال الدائمة | 1526100167 |
| الأصول الجارية (المتداولة) | 222062767.9 | الأموال الخاصة | 1476465713.67 |
| قيم الإستغلال | 179693448.5 | الديون طويلة الأجل | 49634453.12 |
| قيم قابلة للتحقيق | 39196559.8 | الديون قصيرة الأجل | 169309649.87 |
| قيم الجاهزة | 3172759.5 | | |

| | | | |
|---------------|--------------|--------------|--------------|
| 1695409816.66 | مجموع الخصوم | 1695409816.6 | مجموع الأصول |
|---------------|--------------|--------------|--------------|

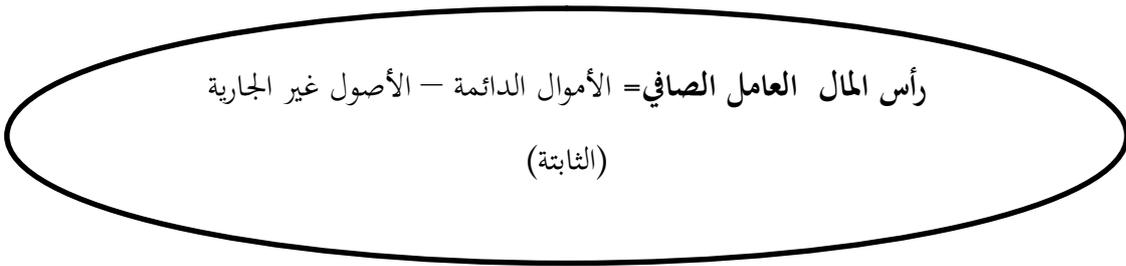
المصدر: تم إنجاز من طرف الطالبين انطلاقاً من الملحق (4)

ثانياً: تحليل التوازنات المالية

لتحليل التوازن المالي للمؤسسة يعتمد المحلل المالي على ثلاث مؤشرات هي:



1- رأس المال العامل الصافي



الجدول رقم (3-5) : تطور رأس المال العامل الصافي للميزانية ما بين 2012-2015 الوحدة. د. ج

| 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | البيانات / السنوات |
|---------------|--------------|--------------|---------------|---------------------------------------|
| 1526100167 | 1496683639.8 | 1596092879 | 1607149258 | الأموال الدائمة |
| 1473347048.67 | 1376669498.3 | 1401816926.3 | 1413943187.30 | الأصول غير الجارية (الثابتة) |

| | | | | |
|-------------|-------------|-------------|-----------|----------------------------------|
| 52753118.13 | 120014141.5 | 194275952.7 | 193206071 | رأس المال العامل الصافي |
|-------------|-------------|-------------|-----------|----------------------------------|

المصدر: تم إنجازه من طرف الطالبتين انطلاقاً من الملحق (1-2-3-4)

***تحليل النتائج من منظور أعلى الميزانية :**

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي موجب خلال السنوات الأربعة وهذا ناتج عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول غير الجارية (الثابتة)، و قد ارتفع في السنتين 2013-2015 وهذا يبين قيمة رأس المال العامل الصافي جد معتبرة وهو ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان، وهو ما يفسر إضافة إلى قدرة المؤسسة على تغطية أصولها غير الجارية انطلاقاً من الأموال الدائمة قدرتها على تسديد جزء من ديونها القصيرة الأجل في حالة عدم توافق آجال تحول الأصول الجارية إلى سيولة مع آجال استحقاق الديون قصيرة الأجل.

➤ وسوف يتم توضيح مختلف رؤوس الأموال العاملة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-6): تطورات مختلف رؤوس الأموال العاملة. الوحدة د. ج

| 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | البيانات / السنوات |
|--------------|--------------|--------------|--------------|------------------------------|
| 222062767.99 | 247733735.27 | 276492129.03 | 283662550.17 | الأصول الجارية |
| 222062767.99 | 247733735.27 | 276492129.03 | 283662550.17 | رأس المال العامل الإجمالي |
| 49634453.12 | 56059219.86 | 51949519.88 | 43663683.62 | ديون طويلة الأجل |

| | | | | |
|------------------|-------------------|--------------------|--------------------|------------------------------|
| 169309649.87 | 127719593.77 | 82216176.31 | 90456479.49 | ديون قصيرة الأجل |
| 218944103 | 184678814 | 134165696.2 | 134120163.1 | رأس المال العامل الأجنبي |
| 1476465713.67 | 1439724419.97 | 1544143359.15 | 1559396815.36 | الأموال الخاصة |
| 1473347048.67 | 1376669498.3 | 1401816926.31 | 1413943187.30 | الأصول غير الجارية (الثابتة) |
| 3118665 | 63054921.7 | 142326433 | 145453628 | رأس المال العامل الخاص |

المصدر: تم إنجازه من طرف الطالبتين انطلاقاً من الملحق (1-2-3-4)

*تحليل النتائج:

- بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي: إن القيمة المعتبرة لرأس المال العامل الإجمالي للمؤسسة خلال فترة الدراسة مقارنة برأس المال العامل الأجنبي يدل على امتلاك المؤسسة لسيولة معتبرة.
- بالنسبة لرأس المال العامل الأجنبي: إن القيمة المنخفضة لرأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأموال الخاصة يعني أن المؤسسة مستقلة مالياً أي عدم تدخل الأطراف الخارجية في سياستها، وكذلك القيمة المنخفضة لرأس المال العامل الأجنبي يعني أن المؤسسة بإمكانها الحصول على قروض إضافية وبسهولة.
- بالنسبة لرأس المال العامل الخاص: نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الخاص موجبة خلال فترة الدراسة هذا يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها غير الجارية (الثابتة) من مواردها الخاصة دون الاعتماد على موارد خارجية وبالتالي فإن الموارد المالية المخصصة لتمويل

الاستثمارات الرأسمالية هي مصادر داخلية وهو مؤشر ايجابي للمؤسسة على عدم التبعية للأطراف الخارجية.

2- احتياجات رأس المال العامل:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول الجارية - القيم الجاهزة) -
(الديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية)

الجدول رقم (3-7): تطور احتياجات رأس المال العامل. الوحدة د. ج

| البيانات /السنوات | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---------------------------------|--------------|--------------|--------------|--------------|
| الأصول الجارية | 283662550.17 | 276492129.03 | 247733735.27 | 222062767.99 |
| القيم الجاهزة | 3140181.34 | 6795531.18 | 2412717.73 | 3172759.54 |
| الديون قصيرة الأجل | 90456479.49 | 82216176.31 | 127719593.77 | 169309649.87 |
| سلفات مصرفية | 0 | 151028.43 | 28155.73 | 11519.94 |
| احتياجات رأس المال العامل | 190065889.3 | 187631449.9 | 117629580 | 127691438 |

المصدر: تم انجازه من طرف الطالبتين انطلاقا من الملحق(1-2-3-4)

*تحليل النتائج:

من خلال الجدول نلاحظ أن أصول المتداولة أكبر من الخزينة و الديون قصيرة الأجل أكبر من القيم الجاهزة فهذا معناه أن المؤسسة ليست بحاجة إلى التمويل، ونلاحظ احتياجات رأس المال العامل في سنتين 2012 و2013 زيادة وهذا راجع إلى زيادة المخزونات و ينتج عن هذا تراجع المبيعات و تسيير سيء للمؤسسة، وفي سنتين 2014 و2015 انخفضت وهذا راجع إلى نقصان المخزونات و زيادة الموارد و ينتج عن هذا زيادة المبيعات و تحسين في شروط التسيير.

3- الخزينة:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

الجدول رقم (3-8): الخزينة الصافية للمؤسسة ما بين 2012-2015. الوحدة د. ج

| البيانات / السنوات | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---------------------------|-------------|-------------|-----------|------------|
| رأس المال العامل الصافي | 193206071 | 1319600750 | 120014142 | 1378765418 |
| احتياجات رأس المال العامل | 190065889.3 | 187631449.9 | 117629580 | 127691438 |

| | | | | |
|------------|---------|------------|-----------|---------|
| 1251073980 | 2384562 | 1131969300 | 9051421.4 | الخزينة |
|------------|---------|------------|-----------|---------|

المصدر: تم نجاؤه من طرف الطالبتين انطلاقاً من الجدول (5-7)

- تحليل النتائج:

من خلال الجدول نلاحظ أن الخزينة قيمتها موجبة خلال هذه سنوات، أي أن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل وهي وضعية حسنة للمؤسسة في هذه الحالة قامت المؤسسة بتجميد جزء من أموالها لتغطية رأس المال العامل والسبب راجع إلى الزيادة في القيم الجاهزة خلال تلك السنة.

المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية لمؤسسة SOFACT باستخدام النسب المالية

❖ تحليل الميزانية باستخدام النسب المالية

أولاً: نسب السيولة

الجدول رقم (3-9): نسب السيولة. الوحدة د. ج

| النسب / السنوات | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|-----------------------|------|------|------|------|
| نسب التداول | 0.16 | 0.16 | 0.15 | 0.13 |
| نسب السيولة السريعة | 0.38 | 0.57 | 0.65 | 0.56 |
| نسب سيولة الأصول | 0.17 | 1.65 | 0.15 | 0.13 |
| نسبة السيولة المختصرة | 0.38 | 0.76 | 0.27 | 0.25 |

| | | | | |
|------|------|------|------|-------------------|
| 1.07 | 1.22 | 3.14 | 1.09 | مجموع نسب السيولة |
|------|------|------|------|-------------------|

المصدر: تم إنجازها من طرف الطالبتين انطلاقاً من الميزانية المالية

تحليل النتائج:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة كانت جيدة خلال السنوات الأربعة، وفي سنة 2013 ارتفعت نسبتها بـ 3.14% هذا يعني أن نسبة السيولة المختصرة تقدر بـ 0.76% وتبين هذه النسبة مدى تغطية كل الديون القصيرة الأجل بواسطة الحقوق، ونلاحظ أن نسبة سيولة الأصول منخفضة بـ 1.65% فهذا يعني أن هناك إمكانية تحسين مردودية المؤسسة في المدى القصير والمتوسط.

وخلال سنوات 2012 و2014 و2015 نلاحظ أن مختلف النسب المذكورة في الجدول كانت ملائمة لسيولة المؤسسة، أما بالنسبة لسيولة التداول قدرت نسبتها خلال السنوات الثلاث بـ 0.16% و 0.15% و 0.13% مما يعني هذا أن المؤسسة لها إمكانية الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل، وبالنسبة لسيولة السريعة قدرت نسبتها خلال السنوات الثلاث 0.38 و 0.65 و 0.56 مما يعني هذا مدى قدرة المؤسسة على دفع التزاماتها. إن نسبة السيولة جيد وهذا يدل على أن المؤسسة تحقق فائض في السيولة النقدية وقدرة على سداد ديونها ولهذا هي متوازنة مالياً.

ثانياً: نسب النشاط

الجدول رقم (3-10): نسب النشاط. الوحدة د.ج

| النسب / السنوات | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|-------------------------|------|------|------|------|
| معدل دوران مجموع الأصول | 0.92 | 0.91 | 0.05 | 0.05 |
| معدل دوران | 0.56 | 0.56 | 0.32 | 0.43 |

| | | | | |
|------|------|------|------|------------------------------|
| | | | | الأصول المتداولة |
| 0.05 | 0.06 | 1.09 | 1.01 | معدل دوران الأصول الثابتة |
| 0.53 | 0.43 | 2.56 | 2.49 | مجموع نسب النشاط |

المصدر: تم إنجازها من طرف الطالبتين انطلاقاً من الميزانية المالية

تحليل النتائج:

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

بالنسبة لمعدل دوران مجموع الأصول: بالنسبة 2012 يقدر معدل دوران مجموع الأصول للمؤسسة ب 0.92 وهذا ما يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها وأن المؤسسة تعمل بمستوى لبأس به من طاقتها الإنتاجية، وفي سنة 2013 يقدر معدل دوران مجموع الأصول للمؤسسة ب 0.91 وهذا يعني أن المؤسسة يمكنها زيادة حجم المبيعات دون زيادة في رأس المال العامل، أما بالنسبة لسنتين 2014 و 2015 فيقدر المعدل حوالي 0.05 حيث انخفضت هذه النسبة وهذا ما يدل على وجود أصول غير مستغلة أي أن هناك أصول زائدة للمؤسسة.

بالنسبة لمعدل دوران الأصول الجارية (المتداولة): بالنسبة لسنتين 2012 و 2013 يتراوح معدل دوران الأصول الجارية ب 0.56 وهو معدل مرتفع وهذا يدل على حسن سير المخزون، وفي سنتين 2014 و 2015 و قد قدر معدل دوران الأصول الجارية ب 0.32 و 0.43 وهو معدل منخفض بالنسبة لسنوات السابقة

بالنسبة لمعدل دوران الأصول غير الجارية: بالنسبة لهذا المعدل يقيس الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات فالنسبة لسنة 2012 و 2013 يقدر هذا بمعدل ب 1.01 و 1.09 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول غير الجارية يولد ب 1.01 و 1.09 من المبيعات وهذا ما يدل على كفاءة الإدارة في استغلال أصول غير جارية، بينما انخفضت هذه الكفاءة خلال سنتين 2014 و 2015 بمعدل ب 0.05 و 0.06 وهذا يعني أن الأداء التشغيلي للمؤسسة قد انخفض.

إن نسب النشاط من خلال الجدول تهدف إلى تبين كفاءة الأداء والربحية للمؤسسة في المدى الطويل.

ثالثا: نسب المردودية

الجدول رقم (3-11) : نسب المردودية. الوحدة د.ج

| النسب / السنوات | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|------------------------------|------|------|------|------|
| نسبة مردودية الأصول | 0.22 | 0.22 | 0.05 | 0.05 |
| نسبة مردودية النشاط | 0.54 | 1.4 | 0.9 | 0.5 |
| نسبة مردودية الأموال الخاصة | 0.42 | 0.1 | 0.55 | 0.4 |
| نسبة مردودية الأموال الدائمة | 0.42 | 0.1 | 0.1 | 0.33 |
| نسب المردودية | 1.6 | 2.72 | 1.6 | 1.28 |

المصدر: تم إنجاز من طرف الطالبتين انطلاقا من الميزانية المالية

تحليل النتائج:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب المردودية في سنوات الذكورة كانت جيدة، وفي سنة 2013 تقدر

ب2.72 وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تحقيق الأرباح، و في السنوات الأخرى قد قدرت

ب1.6 و1.28 وهذا راجع إلى نقص كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة مبيعاتها

عالية. كما نلاحظ أيضا ان نسبة المردودية المالية تنخفض من سنة إلى أخرى هذا معناه مما يدل ارتفاع درجة المخاطرة.

رابعا: النسب الهيكلية

الجدول رقم (3-12) : نسب الهيكلية. الوحدة د. ج

| النسب / السنوات | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|--------------------|------|------|------|------|
| نسبة هيكلية الأصول | 0.9 | 0.8 | 0.7 | 0.8 |
| نسبة هيكلية الخصوم | 0.9 | 1.9 | 0.8 | 0.9 |
| نسب الهيكلية | 1.8 | 2.7 | 1.5 | 1.7 |

المصدر: تم إنجازه من طرف الطالبتين انطلاقا من الميزانية المالية.

تحليل النتائج:

إن الهدف من معرفة نسبة هيكلية الأصول هو التعرف على مختلف مصادر التمويل على مجالات الاستثمار وتمثل هذه النسبة سيولة الأصول المتاحة.

يتضح أن المؤسسة تعتمد على نسبة كبيرة من مصادر التمويل الداخلية في سنتين 2013 و 2015 و تقدر ب 2.7 و 1.7 وهذا يدل الاستقلالية المالية للمؤسسة تجاه دائيتها وتركيز نفقاتها من أموال خاصة بنسبة مقبولة.

خامسا: نسب التمويل

الجدول رقم (3-13) : نسب التمويل . الوحدة د.ج

| النسب / السنوات | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|----------------------|------|------|------|------|
| نسبة التمويل الخارجي | 0.6 | 0.8 | 0.37 | 0.9 |
| نسبة التمويل الخاص | 1.1 | 1 | 1.9 | 1.25 |
| نسب التمويل | 1.7 | 1.8 | 2.27 | 2.15 |

المصدر: تم إنجازها من طرف الطالبتين انطلاقا من الميزانية المالية.

- تحليل النتائج:

نسبة التمويل الخارجي: تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول غير الجارية ومن خلال حساب هذه النسبة للمؤسسة اتضح أن المؤسسة تمكنت من تغطية كل أصولها غير الجارية من أموالها الدائمة خلال فترة الدراسة وهذا يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل.

نسبة التمويل الخاص: توضح هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول غير الجارية وبما أن هذه النسبة تفوق 1 في سنوات الأربعة فان ذلك يعني أن كل الأصول غير الجارية ممولة عن طريق الأموال الخاصة وهذا ما يدل على وجود رأس مال عامل موجب للمؤسسة خلال فترة الدراسة. نلاحظ أن نسب التمويل في السنوات المذكورة اعتمدت المؤسسة على تغطية كل الأصول.

سادسا : نسب المديونية

الجدول رقم (3-14) : نسب المديونية. الوحدة د. ج

| النسب / السنوات | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|--------------------------|------|------|------|------|
| نسبة المديونية الكاملة | 0.90 | 0.86 | 0.13 | 0.14 |
| نسبة الاستقلالية المالية | 0.52 | 0.53 | 0.88 | 0.87 |
| مجموع نسب المديونية | 1.42 | 1.39 | 1.01 | 1.01 |

المصدر: تم إنجازه من طرف الطالبتين انطلاقا من الميزانية المالية.

تحليل النتائج:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب المديونية في سنوات الذكورة كانت جيدة، يبين أن المؤسسة تعتمد في تمويل استثماراتها على الموارد المالية الذاتية وعلى الأموال الأجنبية، دون اعتماد على الأموال الخاصة لأنها عادة لا تكفي لتمويل الاستثمارات.

سابعا: نسب الربحية

جدول رقم (3-15) : نسب الربحية. الوحدة د.ج

| النسب / السنوات | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---------------------------|-------|-------|-------|-------|
| نسبة ربحية الأصول | 1.04 | 1.05 | 1.03 | 1.04 |
| نسبة ربحية الأموال الخاصة | -0.05 | -0.06 | -0.03 | -0.02 |
| مجموع نسب الربحية | 0.99 | 0.99 | 1 | 1.02 |

المصدر: تم إنجازه من طرف الطالبتين انطلاقاً من الميزانية المالية.

تحليل النتائج:

المؤسسة تعاني مشاكل في نسبة ربحيتها في السنوات الأخيرة، يعود ذلك إلى النتائج السلبية التي تحصلت عليها في هذه السنوات بالنسبة إلى ربحية الأموال الخاصة، والسبب راجع هنا إلى الاضطرابات الشديدة في السوق واشتداد المنافسة. أما بالنسبة لربحية الأصول تراوحت ما بين 1.03 إلى 1.04 يعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع صافي الربح ونجاح المؤسسة في تحقيق مستوى عالي من الدخل، إن نسبة الربحية حسنة حققت أرباحاً في عامين متتاليين. نسبة العائد على حقوق المساهمين والعائد على الأصول عاليتين. هامش صافي الربح يعتبر عالياً بصفة عامة

الخاتمة الفصل:

من خلال ما سبق قيامنا بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي يمكن القول أن المؤسسة تحقق توازنا ماليا لعدة أسباب منها استخدام جيد للأموال ، إضافة إلى ارتفاع قيمة عناصر الأصول المولدة للإيرادات من الأصول الجارية، وانخفاض في قيمة الأصول غير الجارية، وهذا ما يجعل خزينة المؤسسة في السنوات الأربعة جيدة، و على المؤسسة أن تعتمد بنية اقتصادية مرنة من أجل زيادة التفاعل الايجابي مع التغيرات التي تظهر في محيطها، حتى لا تجد نفسها أمام عوائق في المستقبل. هي مؤسسة متخصصة في توزيع المواد النسيجية.

الخاتمة

الخاتمة

خلال دراستنا النظرية والتطبيقية لموضوعنا فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة تبين لنا بوضوح أن تقييم أداء المؤسسة أمراً ضرورياً والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة ولقد اخترنا في بحثنا هذا أهم أدوات المستخدمة في تقييم الأداء داخل المؤسسة، والتي تخص الجانب المالي ألا وهو التحليل المالي الذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي الأداء الكلي لها، والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار، ولا يأتي لها ذلك إلا بالاعتماد على أدوات التسيير الحديثة معتمدة على التحليل والتشخيص المالي الدوري لمراقبة أداؤها المالي.

وقد تم من خلال هذا البحث الاعتماد على الجانب المالي والمحاسبي، واخترنا التحليل المالي كوسيلة القرار، كون المعلومة المحاسبية أداة لاتخاذ القرار والمراقبة داخل أي مؤسسة مهما اختلف طابعها القانوني أو القطاع الذي تنتمي إليه، كما تمثل المرآة التي تظهر من خلالها المؤسسة أمام كل المتعاملين معها، ومن الطبيعي عدم الاكتفاء بالجانب المالي و المحاسبي وحده كمؤشر قادر على اتخاذ القرارات داخل المؤسسة كون التحليل ناتج عن تركيبة من الأنشطة والمجهودات المبذولة وفق سياسة معينة متعددة الأبعاد (اجتماعية، اقتصادية، قانونية)، إلا أن البعد المالي يحتل الصدارة خاصة في مثل هذه الدراسات، لأن عملية التحليل المالي يسعى من خلالها المسير للكشف عن أسباب المقيم للكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة ومحاولة مساعدتها للخروج منها و تفاديها في المستقبل وبما أن أغلب المؤسسات تشكو المؤسسات تشكو من نقص أو تدهور في الأداء لذا أصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام مباشرة لدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة انطلاقاً من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة كون هذه الأخيرة مرآتها الحقيقية.

✓ يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء المالي من ناحية، ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية أخرى، وهذا ما ينفي الفرضية الأولى، من خلال دراستنا اتضح لنا بالإضافة الى الناحيتين السابقتين هناك ناحية أخرى تتمثل في إخضاع ظروف عدم التأكد لرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة .

الخاتمة

- ✓ التحليل المالي يتناول بيانات النظام المحاسبي للمؤسسات المختلفة، بغض النظر عن طبيعة عملها لتزويد متخذي القرار بالبيانات والمعلومات التي تساعد في اتخاذ قراراتهم المستقبلية، وتقييم أداء مؤسساتهم ووضع الخطط واتخاذ السياسات الملائمة التي تعمل علي تقدم ونمو المؤسسة وحمايتها من المخاطر والأزمات التي تعترض عليها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- ✓ يستخدم التحليل المالي الاساليب و الأدوات و المؤشرات المناسبة للتحليل، واكتشاف العلاقة بين النسب، والتحليل المقارن للقوائم المالية، مما يساعد علي تقييم الأداء ومعرفة الانحرافات التي يتعرض لها المؤسسة ومحاولة معالجتها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

النتائج البحث (النظرية و التطبيقية):

من أهم النتائج المتوصل إليها هي كالآتي:

- ✓ التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ القرارات.
- ✓ تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض.
- ✓ القوائم المالية هي عبارة عن المنتج النهائي للمحاسبة، حيث تتمثل في تقارير أو كشوفات تلخص قدرا كبيرا من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بقصد اتخاذ قرارات معينة.
- ✓ المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية اتجاه دائئها مما يسمح لها بالحصول على الديون عند الحاجة.
- ✓ رأس المال العامل موجب خلال ال سنتين وهذه الوضعية تعتبر ايجابية لان المؤسسة تستطيع تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها مع بعض السلبية أيضا لأن رأس المال العامل فائض من الأموال المجمدة غير المستغلة.
- ✓ المدرودية سالبة.
- ✓ المؤسسة قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتها.
- ✓ تجميد جزء من الأموال والتي يجب استغلالها.

الاقتراحات:

الخاتمة

- ✓ استغلال الأموال المجمدة في الخزينة لشراء تسيّبات جديدة أو توظيفها في البنوك والحصول على الفوائد.
- ✓ تحصيل الحقوق لدى الغير.
- ✓ تسديد الديون قصيرة الأجل.
- ✓ تحسين مردودية المؤسسة.

بالإضافة إلى هذا نقترح على المؤسسة أن تولي أهمية كبيرة للتحليل المالي وذلك بتخصيص مصلحة خاصة له من اجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بصفة مستمرة من اجل الكشف على مواطن القوة والضعف ومعالجتها:

الأفاق البحث:

تناولت هذه المذكرة موضوع فعالية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، وأثناء هذه الدراسة لاحظنا أن هذا الموضوع يحتوي على جوانب مهمة لم يكن بوسعنا التطرق إليها كلها نظرا لحدود الدراسة، ولعل من أهم هذه الجوانب نجد التحليل المالي للقوائم المالية للحسابات المدججة، والذي في اعتقادنا يمكن أن يكون موضوع دراسة في بحوث مستقبلية، حيث يمكن من خلاله تحديد كيفية تجميع الحسابات عند أعدا القوائم المالية ثم تحليل هذه الأخيرة.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية

➤ الكتب

1. أبو القاسم محمد الشيخ، برنامج التحليل المالي وقراءة القوائم المالي، مكتبة الإدارة العامة، الخرطوم، الأردن، 2003.
2. إسماعيل عرجاجي، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001 .
3. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي - (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
4. أيمن الشنطي، عامر الشقر، الإدارة وتحليل المالي، دار البداية، عمان، 2004 .
5. بلعوسي أحمد التيجاني، النظام المحاسبي المالي، دار هومه، الجزائر، 2010.
6. بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعايير الدولية، منشورات كلية الجزائر، الجزء الثاني، 2013.
7. بوشاشي بوعلام، المسير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة النشر.
8. حاج علي، النظام المحاسبي المالي الجديد، دار البيضاء، الجزائر.
9. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2008.
10. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
11. خميسي فتيحة، التسيير والمالية التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010.
12. زغيب مليكة، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة النشر.
13. سمير عبد العزيز، مدخل في التحليل واتخاذ القرارات، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1997.

قائمة المراجع

14. شعيب شفوف، تحليل المالي الحديث - طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
15. طارق حماد عبد العالي، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، مصر، 2005 .
16. عاشور كشوش، المحاسبة العامة - أصول ومبادئ وفقا للمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.
17. عاطف وليد أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات ،دار الفكر الجماعي، الإسكندرية، 2006.
18. عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار حبيطلي، الجزائر.
19. عبد الستار الكبيسي، الشامل في المحاسبة، دار وائل، عمان الأردن، الطبعة الثانية، 2010 .
20. عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، طبعة الثانية ، دار وائل للنشر، عمان، بدون سنة النشر.
21. عدنان تابه النعيمي، أرشد فوائد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
22. عدنان هاشم، رحيم السمراي، الإدارة المالية منهج التحليل الشامل، الجامعة مفتوحة، ليبيا، 1997.
23. عليان شريف أحمد الجعبري، إدارة والتحليل المالي، دار البركة لنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية ، 2006.
24. فؤاد السيد المليجي، المحاسبة المالية (المحاسبة لغير التجاريين)، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة الإسكندرية، 2007.
25. كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، 2001.
26. مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

قائمة المراجع

27. مُجَّد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبية وإبلاغ المالي دولية، دار وائل، عمان الأردن، الطبعة 3، 2009.
28. مُجَّد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
29. مُجَّد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، صفحات الزرقاء، الجزائر، 2010.
30. مُجَّد عبد الوهاب، حسن عشناوي، دور تقييم الأداء في تنمية الموارد البشرية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2014.
31. مُجَّد قدرى حسن، إدارة الأداء المتميز، (قياس الأداء-تقييم الاداء-تحسين الأداء مؤسسيا وفرديا)، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية، 2015.
32. مُجَّد مبروك ابو زيد، التحليل المالي (شركات وأسواق مالية)، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 2009.
33. مُجَّد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2006.
34. مُجَّد مطر، التحليل المالي والأساليب والأدوات والاستخدامات، معهد الدراسات المصرفية، عمان 1997.
35. مفلح مُجَّد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
36. مفلح مُجَّد عقل، مقدمة في التحليل المالي، دار المستقبل للنشر، عمان، 2000.
37. منير شاكر مُجَّد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي - مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2005.
38. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، 2011.
39. مؤيد عبد الرحمن الدرديري، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، دار وائل للنشر، الاردن، 2003

40. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي للإدارة المالية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.
41. نصر محمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2009.
42. نعيم نمر داوود، التحليل المالي - دراسة نظرية وتطبيقية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012.
43. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي - منهج علمي و عملي متكامل، الوراق للطباعة والنشر و التوزيع، الاردن، عمان، 2004.
44. يحيى غني النجار، تقييم المشروعات تحليل معايير ومؤشرات دراسات الجدوى وتقييم كفاءة الأداء، دار الدجلة للنشر والتوزيع. بدون سنة النشر.
- المذكرات والرسائل والاطروحات
- رسائل ماجستير
1. بنية صابرينة، تقدير الجدارة الانتمائية باستخدام طرف الذكاء الاصطناعي، أطروحة دكتوراه ، كلية علوم اقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، السنة 2015.
2. غيدة فلة، إشكالية ترشيد إدارة الموارد البشرية، أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية على الأداء بالمؤسسات العمومية الجزائرية ، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2012.
3. أوعمران وردة، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، جامعة أكلي مُجد أو الحاج، البويرة، 2015.
4. صابر عباسي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، دراسة فعالية قياسية لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة، الجزائر، مذكرة ماجستير، محاسبة وجباية، 2012.
5. مراد حمزة، رابحي احمد، دور التحليل المالي في إبراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، إدارة أعمال، كلية علوم التسيير، الجزائر، 2011.
6. بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي في تقييم الأداء، مذكرة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة متنوري، قسنطينة، سنة 2011 .

قائمة المراجع

7. لزعر مُجَّد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010 .
8. شجري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة الماجستير، جامعة المُجَّد بوقرة بومرداس، 2009.
9. اليمين سعادة، إستخدام التحليل المالي في تقييم المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة الماجستير في العلوم التجارية، إدارة الأعمال، السنة 2009.
10. توردت أكلي، التحليل المالي في النظام المحاسبي المالي، مذكرة الماجستير، تخصص مالية والنقود، كلية علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2007.
11. سارة قدوري، دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر أكاديمي ، شعبة علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، سنة 2015 .
12. مريم بالأطرش، دور لوحة القيادة المالية في تحسين الأداء المالي وإتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة الماستر في علوم التسيير، السنة 2011.
13. شوية دليلة، دور التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة الماجستير، تخصص مالية، ببومرداس، 2005.

- المجلات والمقالات

1. العيداني إلياس، الإطار العام للأداء والعوامل المرتبطة به مجلة المعيار، المركز الجامعي تيسمسيلت، العدد 1، السنة 2010.
2. ضويفي حمزة، فعالية النظام المالي والمحاسبي المعتمد دعم مقومات الافصاح والثقافية وأثره على المؤسسات الاقتصادية، مجلة المعيار، المركز الجامعي تيسمسيلت ، العدد 4، السنة 2011،

- الجرائد الرسمية

الجريدة الرسمية، العدد 19 - 25.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

1 - Eric dumalanéde .Comptabilité générale, berti .édition, algér 2009.

²-Jacky mailler, Michel remailler, op.cit.

3 -Pascal Barneto, "**Normes IAS/IFRS, Application Aux Etats Financiers**", DUNOD, Paris, 2^{émé} édition, 2006 .

4-Jean_pierre_Evaluation de la performance Dune PME :Lecasdune entreprise Auvergnate conferenceFracophoneModilation et simulation organition et conduite dactivites dans I industrie et les services France mosimo du 23ou 25 avril 2003.

5-WILD Etta ,McGraw- hill, Financial statementtnalysis, USA, 2005.

الملاحق